

# القائم بالاتصال في الصحافة المصرية

أ.د. عواطف عبد الرحمن

د. نجوى كامل

د. ليلي عبد المجيد

١٩٩٢



كلية الاعلام  
قسم الصحافة  
سلسلة دراسات صحفية (١)

## القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية

أ.د. عواطف عبد الرحمن

د. نجوى كامل

د. ليلى عبد المجيد



## الباحثون :

- ١- حماد ابراهيم
- ٢- ايناس ابو يوسف
- ٣- محمد منصور هيبه
- ٤- كمال قابيل
- ٥- نجلاء العمري
- ٦- حسنى نصر
- ٧- سيد بخيت
- ٨- محمود خليل
- ٩- شريف درويش
- ١٠- سعيد الغريب
- ١١- سلوى العوادلى
- ١٢- غيرت معوض
- ١٣- امين سعيد
- ١٤- احمد محمود
- ١٥- جيهان رشاد
- ١٦- هشام عبد المقصود
- ١٧- وائل قنديل
- ١٨- سحر فاروق
- ١٩- سلوى عبد اللطيف
- ٢٠- نرمين محمد
- ٢١- ايمان عبد التواب
- ٢٢- ثريا البدوى
- ٢٣- هنان عبد المجيد
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الاذاعة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم العلاقات العامة
- مدرس مساعد بقسم العلاقات العامة
- معيد بقسم الصحافة
- معيد بقسم الصحافة
- معيد بقسم الصحافة
- معيد بقسم الصحافة
- باحث بقسم الصحافة
- باحثة بقسم الصحافة
- باحثة بقسم الصحافة
- باحثة بقسم الصحافة
- معيد بقسم العلاقات العامة
- معيد بقسم العلاقات العامة
- باحثة بقسم الاجتماع - جامعة عين شمس



## تقديم

بدأ العمل فى بحث القائم بالاتصال فى شهر يوليو ١٩٩٠ واستمر العمل لمدة عام كامل تم خلالها عقد ٢٠ اجتماعا لإعداد الخطة العلمية للبحث ومناقشة اجراءات تطبيقها ومتابعة الصعوبات والانجازات المرحلية للبحث . وقد تم تقسيم العمل بالبحث الى قسمين رئيسيين تحت اشراف الباحث الرئيسى ويختص الفريق الأول بدراسة التراث العلمى والاكاديمى فى مجال بحوث القائم بالاتصال وقد تولت الاشراف عليه ومتابعته وكتابة تقريره / الدكتورة لمجوى كامل المدرس بقسم الصحافة فى ضوء التشاور المستمر مع الباحث الرئيسى وقد خضع التقرير لتعديلات وإضافات سواء فى مجال البحوث التى تم اجرائها فى اطار المدرسة المصرية شاملا الدراسات التاريخية والمعاصرة عن القائم بالاتصال أو فى مجال البحوث الأجنبية متضمنا أهم الدراسات التى اجريت عن القائم بالاتصال فى إطار المدرستين الأمريكية والفرنسية . وقد تم الاستعانة فى هذا الجزء بفريق عمل ضم مجموعة من الباحثين الأكاديميين وأغلبهم من المعيدين والمدرسين المساعدين بقسم الصحافة وكلية الاعلام ومهم السادة التالية أسمائهم :

- ١ - السيد / حماد ابراهيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٢ - السيدة / ايناس أبو يوسف - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٣ - السيدة / نجلاء العمرى - مدرس مساعد بقسم الإذاعة .
- ٤ - السيد / حسنى نصر - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٥ - السيد / وائل قنديل - باحث بقسم الصحافة .
- ٦ - السيدة / نرمين محمد - باحثة .

أما الفريق الثانى من الباحثين فقد تولى إنجاز الجزء الميدانى من البحث الذى تضمن إعداد عينة الاختبار والتطبيق عليها وإعادة تصميم إستمارة البحث فى ضوء النتائج التى أسفرت عنها عينة الاختبار وإعادة إعداد العينة الرئيسية للبحث وتطبيق الإستمارة المعدلة وقد شملت جمع البيانات وتفرغها وإعداد التقرير الوصفى للبحث الميدانى . وقد تم إنجاز ذلك تحت إشراف وبمشاركة الدكتورة لىلى عبد المجيد الأستاذ المساعد بقسم الصحافة وقد نوقشت كافة مراحل العمل الميدانى بدءا بإعداد عينة الاختبار والتعديلات التى أجريت على خطة البحث فى ضوءها ومراحل تطبيق الإستمارة الرئيسية والصعوبات التى واجهت الباحثين وجامعى البيانات وتحديد إطار العينة الأصلية للبحث وإعداد إستمارة تفرغ البيانات فى عدة اجتماعات بلغ عددها ٨ اجتماعات شارك فيها جميع أعضاء الفريقين من الباحثين سواء هؤلاء الذين أنجزوا الجزء المكتبى أو أولئك الذين شاركوا فى البحث الميدانى وذلك تحت إشراف وبمشاركة الباحث الرئيسى وقامت د . لىلى عبد المجيد بإعداد التقرير الخاص بالبحث الميدانى وتولى الباحث الرئيسى مراجعته وإضافة بعض التعديلات الضرورية فى ترويب فصوله واختصار بعضها والتأكد من إتساقه ومراعاة تحقيقه للأهداف الأساسية التى تضمنتها الخطة العامة للبحث . وقد شارك فى إنجاز الجزء الميدانى من البحث كل من السادة :

- ١ - شريف درويش - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٢ - سيد بختى - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٣ - محمود خليل - مدرس مساعد بقسم الصحافة .





- ٤ - وائل قنديل - باحث .
- ٥ - جمال عبد العظيم - معيد بقسم الصحافة .
- ٦ - سعيد الغريب - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٧ - سلوى عبد اللطيف - باحثة .
- ٨ - سحر فاروق - باحثة .
- ٩ - كمال قابيل - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ١٠ - هشام عطية عبد المقصود - معيد بقسم الصحافة .
- ١١ - محمد منصور هيبه - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ١٢ - امين سعيد - معيد بقسم الصحافة .

وإننى إذ أشكر المجلس الأعلى للجامعات الذى وافق على تمويل هذا البحث ورعايته فإن تقديرى للجهد المخلص الذى بذله جميع أفراد فريق البحث وعلى الأخص الزميلتين الفاضلتين د . ليلى عبد المجيد ود . نجوى كامل والمدرسين المساعدين والمعيدين بقسم الصحافة يجعلنى أطمئن لمستقبل الدراسات الصحفية فى مصر التى لن نكن تشرى وتتقدم إلا بهم ومن خلال جهودهم وإخلاصهم للبحث العلمى ولمهنة الصحافة .

المشرف على البحث

د . د . شواطف عبد الرحمن

رئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام

جامعة القاهرة



## مقدمة

### أهداف الدراسة وإطارها المنهجي والإجرائي :

فى ضوء الدراسات السابقة فى مجال بحوث القائم بالاتصال والتى تشير الى جزئية ومحدودية تناول الأبعاد المختلفة لهذه القضية وخاصة ما يتعلق بالمؤثرات الثقافية والاجتماعية والمهنية التى تؤثر سلبا وإيجابا فى أداء الصحفيين المصريين فضلا عما تتسم به الدراسات التاريخية فى هذا المجال من تركيز على أبعاد محدودة فى تاريخ أعلام الصحافة المصرية . فضلا عن إختلاف توجهات الدراسات الأجنبية التى أجريت عن القائم بالاتصال سواء فى إطار المدرسة الأمريكية أو الفرنسية واقتصار معظمها على تناول الأبعاد المهنية والمؤثرات المباشرة فى الأداء الصحفى للقائمين بالاتصال . كما يلاحظ غياب الإهتمام بالرؤية الشاملة للأبعاد المجتمعية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأداء الصحفى وتأثير مجمل هذه العوامل على صورة الصحافة فى عيون أصحابها وممارسيها وعلى الدور الذى تقوم به فى تنوير مجتمعاتها والنهوض بها باعتبارها مهنة تتميز بخصوصية نوعية وتستند فى المقام الأول على الالتزام المهنى والوطنى ثم الكفاءة المهنية فى ضوء كل ذلك برزت أهمية القيام بهذه الدراسة التى استهدفت منذ البداية شمولية المعالجة والحرص على توفير قاعدة معرفية أساسية فى مجال بحوث القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية وفتح باب الإجتهد لإجراء المزيد من البحوث فى هذا المجال الخبرى لتناول الكثير من الجوانب التى لم تزل مجهولة خصوصا فى مجالات الصحافة المتخصصة ، صحافة المرأة والشباب والرياضة والصحافة الأدبية البيئية والثقافة والفن بالإضافة الى علاقة الصحفيين بالسلطة السياسية ودور نقابة الصحفيين . . الخ

ويمكننا أن نجمل أهداف هذه الدراسة فى التعرف على الخريطة الاجتماعية والمهنية للصحفيين المصريين من خلال الاقتراب العلمى لطبيعة العمل الصحفى فى مصر من حيث ظروف ممارسته ومعايير تقييم الأداء المهنى والعلاقات بين الصحفى ورؤسائه ثم مع زملائه فى داخل المؤسسات الصحفية ثم رصد علاقات الصحفى خارج المؤسسات الصحفية مع مصادره ومع نقابة الصحفيين ثم مع قرائه .

فمن ناحية تهتم الدراسة برصد وتوصيف واقع المجتمع الصحفى فى مصر من الناحية الديموجرافية الى جانب التنشئة الاجتماعية ومستويات التعليم والدخول الاقتصادية والانتماء النقابى وآليات الاداء المهنى علاوة على استطلاع الصعوبات والمعوقات التى تحول دون ممارسة الصحفى لحقوقه المهنية من خلال التأكد من مدى توفر ضمانات ممارسة المهنة ومدى حصول الصحفيين على حقوقهم الاقتصادية وحقوقهم فى التدريب لتطوير ادائهم المهنى . كذلك تهتم الدراسة بالتعرف على الالتزامات القانونية للصحفيين ومدى ادراكهم لها . ولا تهمل الدراسة مقترحات الصحفيين لرفع وترقية مستوى المهنة والنهوض بأوضاع ومسؤوليات ممارسيها .

### ب . مسح التراث العلمى لبحوث القائم بالاتصال :

نظرا لما تتسم به هذه الدراسة من سمة ريادية فى حقل الدراسات الصحفية فى مصر لذلك حرصنا على عدم الاكتفاء بمسح التراث العلمى فى إطار المدرسة المصرية و العربية بجوانبها التاريخية المعاصرة بل رأينا فى ضوء المناقشات الجماعية أهمية وضرورة رصد التراث الاجنبى فى هذا المجال فى حدود المتاحة لنا . وقد اسفرت محاولتنا عن اجراء مسح للدراسات

التي أجريت عن القوائم بالاتصال في إطار المدرستين الأمريكية والفرنسية واستخلاص أبرز الملامح التي تتميز بها هذه الدراسات وذلك سعياً للتعرف على اتجاهات البحوث التي أجريت في الخارج عن القوائم بالاتصال وحرصاً على تحديد الأضافة المعرفية التي ستقدمها دراستنا في حقل التخصص . وقد راعينا في عرض الدراسات السابقة في التراث الأجنبي على تلخيص أهم ما جاء بها ورصد أبرز النتائج التي توصلت إليها واستخلاص السمات العامة التي تميزت بها كل مدرسة على حدة سواء من حيث الأضافة المعرفية التي قدمتها أم من حيث المعالجات المنهجية التي استندت إليها . ويعنل هذا المسح تمكنا من رصد الأختلافات النظرية والمنهجية بين كلا المدرستين الأمريكية والفرنسية . إذ لوحظ أفتقاد الرؤية النقدية وجزئية التناول لدى المدرسة الأمريكية مع تركيزها على دراسة السمات الشخصية للقوائم بالاتصال والجوانب المهنية وخصوصا المعوقات والضغوط الإدارية ( دون السياسية ) والتأهيل الأكاديمي والحقوق و الألتزامات بينما ركزت المدرسة الفرنسية على المحاور التالية في دراسات القوائم بالاتصال :

١ . التكوين الأيديولوجي والأجتماعي والمهني للصحفيين الفرنسيين .

٢ . ظاهرة الصحفي النجم .

٣ . الصحفي والثقافة .

٤ . تأثير الأوضاع الصحفية على عمل القوائم بالاتصال داخل المؤسسة الصحفية وخارجها .

وقد برز أيضا من خلال المسح القطيعة المعرفية بين المدرستين الفرنسية والأمريكية كما برز الأختلاف بين مفهوم القوائم بالاتصال لدى كلا المدرستين .

وقد أسفر مسح التراث العلمي لبحوث القوائم بالاتصال في المدرسة المصرية عن وجود تيارات تاريخية واسعة الانتشار ركزت في الأساس على دراسة أعلام الصحافة المصرية والعربية من حيث مواقفها وأدوارها في إطار المراحل التاريخية التي عاصرتها وقد لوحظ أن هذا التيار قد أهمل دراسة الجوانب المهنية للقائمين بالاتصال رغم أهتمامه برصد وتبصع النشأة الاجتماعية والمهنية لهؤلاء الصحفيين وتحليل أدوارهم وتأثيرهم في تاريخ الصحافة المصرية .

أما التيار المعاصر في دراسات القوائم بالاتصال في الصحافة المصرية فهو يركز على الجوانب المهنية والتأهيل والتدريب وأدوار القوائم بالاتصال في قضايا التنسية . وهنا يبرز الأختلاف الواضح بين التيار التاريخي والتيار المعاصر في دراسة القوائم بالاتصال . إذ فيما يركز التيار الأول على الدور الأجتماعي والسياسي والموقف الفردي للقوائم بالاتصال نلاحظ أن التيار الثاني يهتم في الأساس بدراسة القوائم بالاتصال كجزء من العملية الاتصالية .

الاطار المنهجي والأجرائي :

ويتضمن تحديد نوع الدراسة والمناهج المستخدمة وأدوات جمع البيانات وتحليلها وتحديد العينات وأساليب اختبارها ومعالجتها .

## ١ - من حيث نوع الدراسة :

تعد هذه الدراسة آنية معاصرة من حيث البعد الزمنى ويغلب عليها الطابع الاستطلاعى الرصنى وتعتمد على أسلوب المسح بالعينة بالنسبة لجمهور الصحفيين فى إطار المسح الشامل للمؤسسات الصحفية

## ٢ - المناهج المستخدمة :

تم الاستعانة بعدة مناهج أساسية ومساعدة فى إطار تكاملى سعياً لتحقيق رؤية شاملة لكافة أبعاد الظاهرة المدروسة فى إطار تشابهاتها المعرفية والمنهجية لذلك تم الاستعانة بكل من منهج المسح الاعلامى بالنسبة للمؤسسات الصحفية ومنهج المسح الاجتماعى بالنسبة لجمهور الصحفيين . كما استخدم المنهج المقارن لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين المؤسسات الصحفية من ناحية وبين جمهور الصحفيين المنتمين لكل مؤسسة مع مراعاة المقارنة بين المتغيرات الأخرى مثل متغير الأجيال والنوع ( ذكور وإناث )

كذلك تم الاستعانة بالمنهج الإحصائى فى معالجة الجوانب الكمية فى الدراسة

## ٣ - أدوات جمع البيانات :

تم الاستعانة بعدة وسائل لجمع المادة العلمية ويمكن إيجازها على النحو التالى .

- ١ - الاستبيان المقتن والحر الذى تم توزيعه على الصحفيين المصريين .
- ٢ - المقابلات المقتنة لاستكمال المعلومات التى تم جمعها بالأسلوب السابق .
- ٣ - الملاحظة العلمية المقصودة سواء بالمشاركة أو غير مباشرة .

## أساليب التحليل :

تم الاستعانة بأسلوب تحليل المضمون الكمي - الكيفى مع مراعاة حصر الجانب الكمي فى الأجزاء التى استلزم طرح تساؤلات كمية وفى بعض المقارنات الكمية مع مراعاة توظيفها لمساندة التحليل الكيفى الذى ساد فى أغلب مراحل الدراسة . كما استخدم التحليل الكيفى بمدخل سيوسولوجى حيث ركز على رصد التفاعلات المختلفة بين الصحفي وعلاقاته داخل المؤسسة الصحفية ( مع رؤسائه وزملائه ) وبين الصحفي وعلاقاته خارج المؤسسة الصحفية ( مع جمهور القراء والنقابة ) .

## الاطار الاجرائى ( العينة - الاستبيان ) :

ويتضمن تحديد أسس اختيار العينة ( الصحف وجمهور الصحفيين ) وتصميم أداة الاستطلاع ( الاستبيان )

### اسس اختيار العينة :

نظرا لصعوبة تطبيق الدراسة الميدانية على مجتمع الصحفيين فى مصر على سبيل الحصر الشامل لاعتبارات عديدة بعضها يتعلق بالامكانيات البحثية ذاتها ( محدودية الوقت - ضآلة الامكانيات المادية والبشرية ) والبعض الآخر يتعلق بطبيعة مجتمع البحث نفسه وذلك رغم كل الاساليب التي اتبعها فريق البحث لتوضيح اهداف البحث وضرورته لتطوير الاداء الصحفى فى مصر علاوة على اهميته العلمية . لذا تقرر اختيار عينة من الصحفيين روعى فيها ان تكون ممثلة للمجتمع الاصلى للبحث سواء من حيث تمثيل جميع المؤسسات الصحفية فى مصر أو تمثيل الاناث والذكور وكذلك روعى تمثيل الفئات العمرية والحالة الاجتماعية والمناطق السكنية والمؤهلات العلمية وعضوية النقابات والنوادي والانتماء الحزبى .

وفى ضوء المتغيرات الثلاثة المتفق عليها ( المؤسسة الصحفية - سنوات الخبرة الصحفية - النوع ) تم سحب العينة على اساس انها تمثل ١٥٪ من المجتمع الكلى للصحفيين المصريين . واعتمدنا فى هذا على اسلوب العينة المتعددة المراحل حيث تم سحب العينة من كل مؤسسة ثم فى داخلها على اساس سنوات الخبرة بحيث تمثل الاجيال المختلفة ثم فى داخلها على اساس النوع ( ذكور واثاث ) بنفس نسبتهم فى المجتمع الاصلى اى على اساس طبقى .(\*) . وقد بلغت العينة ٢٦٦ صحفيا وصحفية فى حين يبلغ اجمالى عدد الصحفيين المقيدين بسجلات نقابة الصحفيين ٣١٠٧ صحفيا او صحفية .

وقد تم توزيع العينة على الصحف المختلفة داخل كل مؤسسة على النحو التالى

- ١ - مؤسسة الاهرام وتشمل جريدة الاهرام - مجلة الاهرام الاقتصادى - مجلة نصف الدنيا - مجلة الشباب .
- ٢ - مؤسسة اخبار اليوم وتشمل جريدة الاخبار اليومية - جريدة اخبار اليوم الاسبوعية - مجلة آخر ساعة .
- ٣ - مؤسسة دار الهلال وتشمل المصور - سمير - ميمى - الكواكب .
- ٤ - مؤسسة روز اليوسف وتضم مجلة روز اليوسف وصباح الخير .
- ٥ - مؤسسة دار التعاون وتضم السياسى والرياضى وتعاون الفلاحين .
- ٦ - الصحف الحزبية وتشمل الاهالى - الشعب - الاحرار - الوفد .
- ٧ - وكالة انباء الشرق الاوسط .

وقد روعى تدرج الصحفيين المبحوثين الذين شملتهم العينة فى المواقع الوظيفية المختلفة داخل كل مؤسسة صحفية فكان من بينهم مديرو تحرير وسكرتير تحرير مركزى وسكرتير تحرير فنى وكتاب اعمدة ومحررين ومندوبين صحفيين .

---

(\*) انظر الجداول الخاصة بالعينة المستخدمة فمليا فى الملحق .

## الملاحق الرئيسية لعينة البحث :

بتحليل البيانات المستخرجة من صحائف الاستبيان يمكن الخروج بالنتائج التالية حول عينة البحث :

أولاً : تفاوتت اعمار الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث فوصلت الى اكثر من ستين عاماً في بعض الحالات (\*) وبلغت اقل من الثلاثين عاماً في حالات اخرى وتقع النسبة الأكبر من الصحفيين - الذين شملتهم العينة - في فئة العمر بين الثلاثين وأقل من الاربعين عاماً اذ بلغت نسبتهم ٤١,٢٪ والنتيجة نفسها تصدق على كل المؤسسات الصحفية عدا وكالة انباء الشرق الاوسط التي تقع النسبة الأكبر من عينتها في الفئة العمرية من خمسين الي اقل من ٦٠ عاماً بنسبة ٣٧,٩٪ ومجلة الاذاعة والتلفزيون وتقع النسبة الأكبر من عينتها ايضاً في الفئة نفسها ( ٥٠ - اقل من ٦٠ سنة ) بنسبة ٤٢,٩٪ وتقع اقل نسبة من العينة في الفئة العمرية أكثر من ستين عاماً اذ لم تتجاوز ٣,١ .

وبلغت نسبة الصحفيين الذين شملهم البحث والتي تقع أعمارهم في الفئة العمرية من ٥٠ الى اقل من ٦٠ عاماً ١٨,٣٪ ، وفي الفئة العمرية من ٤٠ - اقل من خمسين سنة - ١٥,٧٪ وفي الفئة العمرية اقل من ٣٠ سنة ١٢,٨٪ بالتفصيل : الملاحق جدول رقم (٢) .

ثانياً : اتضح من تحليل بيانات العينة أن أغلب الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث من مواليد القاهرة بنسبة ٣٥,٣٪ ، وتنطبق هذه النتيجة نفسها على معظم الصحفيين الذين ينتمون لمعظم المؤسسات الصحفية - موضع البحث - عدا الأهرام ودار التحرير والصحف الحزبية .

وبلغت نسبة الصحفيين - من عينة البحث - المولودين في محافظات الوجه البحري ٢٩,٨٪ والمولودين في محافظات الوجه القبلي ١٥,٤٪ . أما الصحفيون المولودون بالمحافظات الساحلية ( الأسكندرية ، محافظات القناة ) والذين شملتهم العينة فجاءت محدودة لم تتجاوز ٢,٤٪ وكذلك بالنسبة للمولودين بإحدى محافظات الحدود ( سيناء ، مطروح ) اذ لم تتجاوز نسبتهم ١,٣٪ .

ولعل هذا يفسر في جانب منه محدودية الاهتمامات المحلية في صحفنا ، فلا شك ان الانتماءات المختلفة للقائم بالاتصال في الصحف ومن بينها الانتماء الاقليمي يعد من العوامل المؤثرة على قراوات النشر وأولويات الاهتمامات ودوائرها بالتفصيل : الملاحق جدول رقم ( ٣ )

---

(\*) الصحفي في مصر لا يحال الى المعاش عند سن الستين بالمعنى المألوف ، وانما لا يحق له بعد هذا السن أن يتولى أية مناصب ادارية في صحيفته أو مؤسسته ويستمر في عمله الصحفي حيث يتم التجديد له سنوياً من المجلس الأعلى للصحافة بناءً على اقتراح مجلس إدارة مؤسسته ( راجع : قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ) .

**ثالثا :** ظهر من التحليل أن النسبة الأكبر من عينة البحث حاصلين على مؤهل جامعي متخصص في الصحافة والأعلام من كلية الاعلام واقسام الصحافة والاعلام الاخرى اذ بلغت نسبتهم ٤١,٨٪ وتصدق هذه النتيجة على كل مؤسسة صحفية على حده عدا وكالة انباء الشرق الاوسط حيث يفوق عدد الحاصلين علي ليسانس آداب فيها أولئك الحاصلين على مؤهل متخصص في الصحافة والاعلام (٢٨,٩٪ مقابل ٢٣,٨٪ على الترتيب ) ومجلة الاذاعة والتلفزيون التي بلغ الحاصلون على ليسانس آداب بين أفراد عينتها ٥٧,١٪ مقابل ١٤,٣٪ حاصلين على مؤهل متخصص في الصحافة والاعلام. ويكشف الفحص عن تنوع المؤهلات الأخرى لعينة البحث من الصحفيين اذ بلغت نسبة الحاصلين على ليسانس آداب في العينة ككل ٢١,٣٪ والحاصلين علي بكالوريوس تجارة ( أو تجارة خارجية أو تعاون ) ٧,٣٪ ، والحاصلين على بكالوريوس في الفنون ( فنون جميلة أو تطبيقية أو مسرحية أو تربية فنية ) ٥,٧٪.

أما الحاصلون على ليسانس حقوق فبلغت نسبتهم ٤,٤٪ ، بكالوريوس دار العلوم ٢,٩٪ ، العلوم السياسية ٢,٦٪ ، الدراسات الاسلامية ( الشريعة ، أصول الدين . . ) ٢,٣٪ ، اللغات والترجمة والألسن ٢,١٪ الزراعة ١,٨٪ ، العلوم ١,٣٪ والخدمة الاجتماعية ٠,٨٪ فضلا عن بعض الحالات المحدودة الحاصلة على مؤهلات أخرى كالعلوم العسكرية والهندسية والتربية الرياضية .

وظهرت حالات محدودة لبعض الصحفيين غير الحاصلين علي أى مؤهل جامعي ( بالتفصيل : الملاحق : جدول رقم ٤ ) . كما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى ( دبلوم ، ماجستير ، دكتوراه ) ١٨,٨٪ منهم ٣٨,٩٪ في مجال الصحافة والاعلام .

وهناك نسبة من الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى في غير مجال الصحافة والاعلام بلغت ٤٨,٦٪ من الـ ١٨,٨٪ مثل اللغة الانجليزية ، التربية وعلم النفس ، السياسة الدولية ، العلوم السياسية ، الادارة العامة ، القانون ، التاريخ ، الآثار المصرية ، الدراسات الاسلامية ، الفنون الجميلة ، النقد والدراما والمسرح والسيناير . بالتفصيل : ملاحق البحث ، جدول رقم "١٧"

**رابعا :** ذكر أغلب الصحفيين من عينة البحث انهم يتقنون لغة اجنبية أو أكثر - اضافة الى اللغة العربية - وبلغت نسبة اللذين العربية - وبلغت نسبة الذين قالوا انهم لايتقنون اية لغة اجنبية ٦,٨٪ وتصدرت اللغة الانجليزية اللغات الأجنبية التي يتقنها الصحفيون - الذين شملتهم عينة البحث اذ بلغت ٧٥,٣٪ في حين لم تتجاوز نسبة الذين يتقنون الفرنسية ٣,١٪ والألمانية ٣٪ والإيطالية ٣٪ .

غير انه من الأمور الجديرة بالملاحظة ان نسبة لا بأس بها من الصحفيين يتقنون عدة لغات معا ١٤,٢٪ وان كانت اللغة الانجليزية قاسما مشتركا في ذلك ، اضافة الى بعض اللغات الاخرى كالتركية والفارسية والايطالية والالمانية والاسبانية والصينية . بالتفصيل : جدول رقم "٥" الملاحق .



خامسا : تطلق نسبة كبيرة من عينة البحث فى اربعة مناطق داخل القاهرة هى : مصر الجديدة ومدينة نصر ١٩,٩٪ من أفراد العينة ، الهرم والجيزة ١٧٪ منهم ، المهندسين والدقى ٨,٦٪ ، حلوان والمعادى ومدينة ١٥ مايو ٧,٩٪ وتتنوع النسبة الباقية بين مناطق أخرى كالقبة ، وشبرا ، ومنطقة المرج وعزبة النخل وعين شمس ، وسط المدينة ، المنيل .

ومن الملاحظات الملفتة ان نسبة من الصحفيين الذين شملتهم العينة يقطنون خارج القاهرة وبلغت نسبتهم ٣,٩٪ معظمهم داخل محافظة القليوبية ( بنها ، قليوب ، طوخ ) وبعضهم من الزقازيق أو المنوفية .ولعل هذا يكشف عن مشكلة حقيقية تواجه فئة من الصحفيين المصريين شأنهم فى ذلك شأن قطاع عريض من المجتمع المصرى وهى مشكلة الاسكان والاضطراب للإقامة فى مساكن بعيدة الى حد كبير عن العمل ويعطى هذا دلالات ذات معنى للاوضاع الطبقيّة لبعض الشرائح من الصحفيين فى مصر . بالتفصيل : الملاحق ، جدول رقم "٦"

سادسا : أما عن الحالة الاجتماعية للصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - فقد أتضح ان معظمهم متزوجون ٧١,٢٪ منهم وان نسبة غير المتزوجين ٢٣,٣٪ ، اغلبهم تحت الثلاثين عاما ، وان نسبة المطلقين محدودة ٢,٧٪ والأزامل ١,٨٪ جدول رقم "٧" الملاحق

وان نسبة كبيرة من المتزوجين اكتفوا بإحجاب طفلين فقط ( ٣٤,٨٪ ) أو طفل واحد فقط ١٩,٩٪ ، وان نسبة الذين أحجبوا أكثر من ثلاثة أبناء أو اربعة أو خمسة أو أكثر . . . ) لم تزد عن ٦٪ . كما ان هناك نسبة لم تنجب على الإطلاق بلغت ١٤,٥٪ من اجمالى العينة . جدول رقم "٨" الملاحق

وظهر من تحليل البيانات أن أغلب الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - يتجهون إلى تعليم أبنائهم - فى مرحلة ما قبل الجامعة - فى مدارس اللغات الخاصة بنسبة ٦٤,٩٪ حتى بين الذين لديهم ثلاثة أبناء ، وان نسبة الذين يتجهون إلى التعليم العام الحكومى ٣٥,١٪ فقط .

أما بالنسبة للتعليم الجامعى فقد اتجهت فئة محدودة من عينة البحث الى تعليم أبنائهم فى الجامعة الأمريكية ( ٣,٤٪ فقط من الذين لديهم أبناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى ) أما الغالبية العظمى فأتجهت الى الجامعات المصرية ٩٦,٦٪ من اجمالى عينة البحث الذين لديهم أبناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى . بالتفصيل : جدول رقم "٩" ، الملاحق

ويوضح التحليل ايضا ان ما يقرب من نصف زوجات افراد عينة البحث من الصحفيين يعملن بنسبة ٤٧,٤٪ ، وانم كانت نسبة الزوجات غير العاملات ليست قليلة اذ تبلغ ٣٦,١٪ ، وهناك نسبة من الصحفيين المتزوجين لم تحدد ، اذا كانت الزوجة تعمل ام لا بلغت ١٧٪ ، ويمكن استنتاج القول ان معظمهن فى الغالب لايعملن . بالتفصيل : جدول رقم "١٠" الملاحق

وكانت نسبة الزوجات اللاتى يعملن فى مجال الصحافة والاعلام ٣٥,٧٪ منها ٢٠,٢٪ فى مجال الصحافة وحدها .

أما اللاتى يعملن فى مجالات اخرى فقد بلغت نسبتهن ٥٥٪ نصفهن يعملن كموظفات ، ٣٩,٥٪ منهن يعملن بالتدريس ، الى جانب نسب محددة تعملن فى الطب ، الهندسة ، المحاماة ، بالتفصيل جدول رقم "١١" الملاحق

سابعاً : من الظواهر الملفتة للنظر والجديرة بالبحث ارتفاع نسبة الصحفيين الذين لا ينتمون لأى حزب سياسى من الاحزاب المصرية المعروفة اذ تبلغ هذه النسبة ٨٠,٤٪ ، فى حين لا تتجاوز نسبة المنتمين لحزب سياسى ٩,٤٪ معظمهم ينتمون للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ( ٥٨,٣٪ منهم ) وذكر البعض انه ينتمى لحزب تحت التأسيس وهو الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، كما ذكر آخرون انهم ينتمون ينتمون لجماعة الاخوان المسلمين رغم عدم وجود حزب رسمى يعبر عن هذه الطائفة . بالتفصيل : جدول رقم "٢" الملاحق

رغنى عن البيان ان عدم انتماء الصحفيين الى حزب سياسى معين لا يعنى بالضرورة أنهم جميعا لا يتبنون أفكار أو رؤى سياسية محددة وواضحة . وإن كان يشير الى ممارسة بعض الصحفيين للعمل الصحفى على انه مجرد حرفة يتقنونها ولا يهم . فى هذه الحالة - أن ينبع آدائهم لها من خلال رؤية سياسية واجتماعية واضحة .

ومن الملفت للنظر ايضا ارتفاع نسبة الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية الذين لا ينتمون للحزب الذى تصدر عنه الصحيفة التى يعملون بها اذ لم تتجاوز نسبة الذين ينتمون منهم لهذه الاحزاب ٢٤٪ فقط وهذا دليل آخر قد يزيد من احتمالات تأكيد التصور السابق طرحه .

ثامناً : تتمتع نسبة كبيرة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٥٢,٤٪ بعضوية بعض النوادى الإجتماعية والرياضية وإن ظهر ارتفاع نسبة الذين ليسوا أعضاء فى إحدى هذه النوادى . الى حد ما - اذ بلغت ٣٨٪ فى الوقت الذى ارتفعت فيه ايضا نسبة الصحفيين الذين لهم عضوية فى أكثر من نادى رياضى واجتماعى - خاصة الصحفيين الرياضيين . - ويشارك الصحفيون فى عضوية كل من نادى الشمس ، الزمالك ، الاهلى ، الصيد بالتفصيل جدول رقم "١٣" ، "١٤" ملاحق البحث

ثاسعاً : ظهر من تحليل البيانات ارتفاع نسبة الصحفيين الذين يمارسون بعض الهوايات غير القراءة اذ بلغت ٢٢,٣٪ ، وان كانت هناك نسبة محدودة - الى حد ما - ٦,٣٪ منهم لا يمارسون اية هواية أخرى غير القراءة .

وجاءت الرياضة البدنية فى مقدمة هوايات الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٣١,٥٪ خاصة بممارسة رياضة المشى والسباحة وغيرهما . وتلى ذلك اللهوايات الفنية والادبية ككتابة الشعر والقصة القصيرة والرواية وكتابة السيناريو أو الموسيقى او الفن التشكلى ، وذلك بنسبة ٢٢,٥٪ وجاءت بعد ذلك هواية السياحة والقيام بالرحلات بنسبة ٨,٦٪ الى جانب بعض الهوايات الاخرى كالرياضة الذهنية ( كالشطرنج . . ) ، مشاهدة المسرح ، مشاهدة الافلام ، مشاهدة التلفزيون والاستماع للراديو ، الزراعة ، ممارسة بعض اعمال الاصلاحات المنزلية أو المشاركة فى اعمال المنزل . بالتفصيل : جدول رقم "١٥" ، ملاحق البحث

وبالنسبة لنوعية قراءات الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - فقد جاءت فى مقدمة نوعية هذه القراءات الأدبية بنسبة ٢٥,٩٪ ثم القراءات السياسية بنسبة ٢١,٥٪ ثم القراءات التاريخية بنسبة ١١,٦٪ وجاءت بعد ذلك كل من القراءات الدينية ٧,٨٪ ثم القراءات الاجتماعية ( فى الاجتماع وعلم النفس ) ٦,٩٪ ثم كل من القراءات الفنية ، الاقتصادية بنسبة ٥,٣٪ لكل منهما ، القراءات العلمية ٣,١٪ ، القراءات الفلسفية ٢,٦٪ . وتلى ذلك كل من أدب الرحلات بنسبة ٠,٦٪ والتراث بنسبة ٠,٤٪ . الى جانب بعض القراءات الاخرى بنسب محدودة للغاية مثل الجاسوسية والعلوم العسكرية وشئون البيئة ودراسات الشعوب ، مذكرات الرؤساء والزعماء ، السير الذاتية والتراجم ، المكفوفين . وذكر البعض ان قراءاته تقتصر على الصحف . بالتفصيل : جدول رقم "١٦" ، ملاحق البحث

عاشرا : أوضح التحليل ان عينة البحث من الصحفيين يشاركون بشكل فعال فى الحياة العامة من خلال عضويتهم فى بعض النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي الثقافية والأدبية وجمعيات الصداقة والجمعيات الخيرية للنشاط التطوعى .

وتفصيلا فانه فضلا عن عضويتهم جميعا فى نقابة الصحفيين ، اتضح ان بعضهم اعضاء فى بعض النقابات الاخرى مثل : نقابة الفنانين التشكيليين ، نقابة التجاريين ، نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر ، نقابة المهن السينمائية ، نقابة المهن التمثيلية ، نقابة المهندسين ، نقابة المعلمين ، ( نقابة الصحفيين الأتراك ) ، نقابة العلميين . الى جانب عضوية بعضهم فى بعض الاتحادات والروابط مثل : اتحاد الصحفيين العرب ، اتحاد الكتاب ، اتحاد كتاب اسيا وافريقيا ، رابطة الأدب الحديث ، رابطة اطباء الاسنان ، الرابطة العربية للصحافة الرياضية ، الاتحاد المصرى للهوكى ، رابطة النقاد الرياضيين ، رابطة محررى الطيران ، اتحاد الصحفيين الدولى ، رابطة الصحافة التعاونية ، رابطة المحررين البرلمانيين ، الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، الاتحاد العام للتعاونيات ، اتحاد الكتاب السياحيين .

كما ان بعضهم ايضا عضو فى بعض المنظمات واللجان مثل : اللجنة المصرية للتضامن الآسيوى الأفريقى الأفرقى ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، منظمة الصحافة العالمية ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .

وكذلك بعض الجمعيات والنوادي الثقافية والأدبية مثل : جمعية محبى الفنون الجميلة ، الجمعية الأهلية للفنون ، جمعية نقاد الفنون ، هيئة خريجي الصحافة ، جمعية وكتاب ونقاد السينما ، جمعية هيكل الثقافية ، جمعية الكاتبات المصريات ، الجمعية المصرية للتصوير الفوتوغرافى ، اتيليه القاهرة ، جمعية المحررين الاقتصاديين ، الجمعية المصرية الكاريكاتير ، جمعية الكاريكاتير الانجليزى ، جمعية الفجر الادبية ، جمعية تضامن المرأة العربية ، نادى القصة ، جمعية الفيلم ، نادى السينما ، الجمعية المصرية للأمم المتحدة ، جمعية السينمائيات المصريات ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، جمعية اصدقاء السائح ، الجمعية الافريقية ، جمعية انصار حقوق الانسان ، نادى الأدباء الصحفيين ، جمعية رواد السينما .

الى جانب قيامهم بنشاطات تطوعية من خلال بعض الجمعيات مثل جمعية الجيزة للأم والطفل ، جمعيات تنمية المجتمع ، جمعية اصدقاء لبن الأم المصرية ، بعض الجمعيات النسائية ، جمعيات رعاية الأسرة ، جمعية هدى شعراوى ،

جمعية رعاية مرضى الروماتيزم ، جمعية أصدقاء مرضى الكلى ، جمعية أصدقاء المرضى ، جمعية غادة للأثناذ الطبى ،  
جمعية أبناء قنا ، وبعض جمعيات الصداقة مثل الجمعية المصرية البافارية الثقافية ، جمعية الصداقة المصرية الكورية ،  
جمعية الصداقة المصرية الكندية ، جمعية الصداقة المصرية البريطانية .

#### تصميم أداة الاستطلاع والتطبيق الميدانى :

سعى لتحقيق أهداف الدراسة استلزم الأمر اعداد استمارتين للاستبيان تمثلت فى : -

#### للاستمارة الأولى التى تضمنت ٦٤ سؤالا شملت المحاور التالية :

١ - المحور الشخصى والاجتماعى .

٢ - المحور المهنى .

٣ - المحور النقابى .

وقد تم تطبيق هذه الاستمارة على عينة الاختبار التى شملت ٧٦ صحفيا تم اختيارهم من مختلف المؤسسات الصحفية  
القومية والحزبية - وأسفر التطبيق عن وجود بعض القصورات التى تمثلت فى صعوبة بعض الاسئلة وضول البعض الآخر وعدم  
وضوح العديد من الاسئلة فضلا عن التكرار . مما استلزم اعادة النظر فى جعل البنية العامة للاستمارة وتقرر اعادة تصميم  
الاستمارة بما يتلائم مع نتائج الدراسة الاستطلاعية وبما يحقق كافة اهداف البحث ومن هنا جاءت التعديلات بالحدف والاضافة  
ومجديد المحاور واختصار بعض الاسئلة وتوضيح الغامض منها مع الإبقاء على الأسئلة الجوهرية التى لاقت استجابة عالية لدى  
المبحوثين من الصحفيين .

وفى ضوء ذلك جاءت الاستمارة الثانية التى ضمت ٦٩ سؤالا فقط شملت المحاور التالية :

١ - البيانات الشخصية

٢ - خبرات الصحفيين وتأهيلهم وتدريبهم وتشمل الاسئلة من ١ - ٥ ، ٧

٣ - صورة الصحافة لدى الصحفى وتشمل الاسئلة ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢

٤ - طبيعة العمل الصحفى وتشمل الاسئلة ١٠ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩

٥ - الاوضاع الاقتصادية للصحفيين وتشمل الاسئلة ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧

٦ - ضمانات ممارسة المهنة وتشمل الاسئلة ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣

٧ - حرية الصحافة والصحفيون المصريون ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩

٨ - التزامات الصحفيين وواجباتهم ٤٠ ، ٤١

٩ - علاقة الصحفي بكل من مصادره - زملائه - رؤسائه - النقابة - جمهور القراء وتشمل الاسئلة من ٤٣ الى ٦٨ (\*)

وقد شارك فى تطبيق الاستمارتين الاولى والثانية مجموعة من الباحثين الاعلاميين الذين تم تدريبهم وينتمى اغلبهم الى فئة المدرسين المساعدين والمعيدين بقسم الصحافة بكلية الاعلام ، علاوة على بعض خريجي الكلية . وقد نوقشت الملاحظات المترتبة على تطبيق الاستبيانات فى عدة اجتماعات . ويمكننا حصر هذه الملاحظات فيما يلى :

١ - تعاون الصحفيات بدرجة ملحوظة اكثر من الصحفيين .

٢ - تعاون الصحفيين وخريجي كلية الاعلام اكثر من سواهم .

٣ - جهل العديد من الصحفيين المبحوثين بقوانين الصحافة والمطبوعات .

٤ - رفض المسئولية بوكالة انباء الشرق الأوسط للتعاون مع هيئة البحث مما اضطر الباحثين الى التعامل مع الصحفيين المنتمين الى الوكالة بصورة شخصية وخارج المقر الرسمى للوكالة .

٥ - اختلاف اسلوب الخطاب الاكاديمي فى حقل الاعلام والصحافة عن اسلوب الممارسين وقد برز ذلك واضحا اثناء تطبيق الاستبيان الاول مما استلزم اعادة النظر فى صياغة العديد من الاسئلة فى الاستبيان الثانى .

---

(\*) أنظر الاستمارة المعدلة بالملحق



## الباب الأول





الفصل الأول

أوضاع الصحافة المصرية  
فى إطار النظم السياسية  
لثورة ٢٣ يوليو



## المبحث الأول

التشريعات الصحفية فى مصر  
منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢  
حتى قانون سلطة الصحافة ١٩٨٠



شهد تاريخ الصحافة المصرية سجلا حافلا فى الصراع بين الصحافة و السلطة السياسية كانت بدايته مع ظهور الصحافة السياسية الأهلية فى عهد الخديو اسماعيل .

و المتتبع لأوضاع و تشريعات الصحافة فى مصر منذ صدور قانون المطبوعات عام ١٨٨١ و حتى قيام ثورة يوليو يلاحظ وجود علاقة قوية بين أزمات المجتمع المصرى و عمليات التحول السياسى و الاقتصادى و بين النزوع نحو سن تشريعات مقيدة للصحافة .

و فى هذا السياق يلاحظ ان التشريعات الصحفية كانت دائما الاداة التى تلجأ إليها القوى التى تميل إلى الانفراد بالحكم من أجل بسط نفوذها على الحياة السياسية ، و هكذا تلازمت الديكتاتورية فى مضمونها السياسى مع وضع القيود على حرية العمل الصحفى و على حق الصحفيين فى التعبير عن مواقفهم و آرائهم .. و استخدمت التشريعات الصحفية فى الوقت نفسه فى ضرب المد الثورى فى فترات بروز النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى و تطلع المصريون نحو الاستقلال و الحرية . مما شكل السمة البارزة فى تشريعات الصحافة حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

و فى علاقة الصحافة بالسلطة يتضح الدور الخطير للدولة فى التشريع للنشاط الصحفى الذى أصبح يمثل عقبة رئيسية أمام حرية الصحافة . و من المفارقات أنه فى مختلف مراحل التشريع حرص المسئولون فى الدولة على اختلاف مواقفهم و على اختلاف الفترات الزمنية على التأكيد على حرية الصحافة و اعتبارها إحدى ضمانات العمل الوطنى ، و فى معظم المناقشات التى سبقت عمليات التشريع المختلفة بدأ حرص السلطة على نفى سيطرة الدولة على الصحافة أو التسليم بتبعيةها . و فى ضوء "الخبرة" التاريخية لأوضاع الصحافة فى مصر يمكن التأكيد على ان النصوص التشريعية التى أكدت على حرية الصحافة قد تم تفريغها من محتواها تحت حجة حماية النظام العام أو الآداب أو القيم و غيرها من عبارات مطاطة يصعب تحديد ما تنطوى عليه بدقة . مما أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين هذه النصوص و الممارسة الخاصة بحرية الصحافة مما عبر عن أزمة عامة عانت منها صحافتنا فى تلك الفترة .. هذه الممارسة التى حالت دون صدور بعض الصحف و إلى مصادرة الصحف و إغلاقها إداريا دونما إهتمام بالأجراءات القضائية الواجب اتباعها .

إلا أن ما يميز الصحافة المصرية فى فترة ما قبل الثورة هو الدور الكبير الذى قام به الصحفيون الوطنيون فى الدفاع عن قضايا البلاد و عدم استسلامهم للقيود المفروضة عليهم سواء فى مجال التشريع أو فى مجال التطبيق .

و قد قام الصحفيون المعارضون بدور مهم فى مراقبة الحكومات و نقدها و توضيح مسؤولها أمام القراء . و إن كان هذا لم يمنع من وجود عدد من الصحفيين الذين لعبوا دورا فى اهدار كرامة الصحافة بمعالجة الحكومات و عدم التصدى لعسفها و اعتدائها على حرية الصحافة كما مثلت الحزبية فى بعض الأحيان طغيانا على المبادئ و القيم الصحفية المتعارف عليها .

إلا أننا نستطيع أن نؤكد أن الصحفيين المصريين خاصة فى السنوات القليلة السابقة لقيام الثورة قد نجحوا فى تنبيه الأذهان للأوضاع السياسية و الاجتماعية المتردية بما نشره عن نساد الملك و الأسرة الحاكمة و ما كتبه حول العدالة الاجتماعية و الاستقلال الاقتصادى و الدعوة إلى النهوض بأحوال العمال و الفلاحين ..

مما شكل أحد الدعائم التي بنى عليها المصريون تأييدهم للثورة والتي أعلنت أنها ما قامت إلا للقضاء على هذه الأوضاع التي كانت تنشر على صفحات الصحف .

أولا: أوضاع الصحافة المصرية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤ :

في صباح يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أذاع محمد أنور السادات أول بيان لحركة الجيش باسم اللواء محمد نجيب أعلن فيه تولي الجيش زمام الأمور في البلاد و ندد بوقائع الفساد وعدم استقرار الحكم و هزيمة فلسطين ، و طعن البيان الأجانب على أدواهم و ممتلكاتهم و دعا الجميع إلى التزام الهدوء و ضبط النفس . و في ٢٦ يوليو غادر الملك فاروق البلاد بعد أن تنازل عن العرش لابنه الطفل أحمد فؤاد و تشكل مجلس وصاية و نودى بأحمد فؤاد ملكا على البلاد ، إلى أن أعلنت الثورة رسميا انتهاء العهد الملكي و سقوط أسرة محمد علي بإعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ .

الثورة و الأحزاب السياسية :

كلفت أولى الضربات التي وجهتها الثورة للأحزاب هي قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الملكية الزراعية بعد أقصى ٢٠٠ فدان للفرد . مما أصاب أعضاء الأحزاب - و الذين كان معظمهم من كبار ملاك الأراضي الزراعية- في ثرواتهم المالية .

و واكب صدور قانون الإصلاح الزراعي قانون تنظيم الأحزاب الذي صدر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ و الذي نص على أن تعيد الأحزاب القلائمة تكوينها وفقا لأحكامه كما نص على ضرورة وضع أموال الأحزاب في البنوك (١) وبدأ صراع واضح بين الأحزاب من ناحية خاصة (الوفد) و بين الثورة من ناحية ثانية و انتهى هذا الصراع بإصدار حركة الجيش مرسوما بقانون حل الأحزاب السياسية و مصادرة أموالها لصالح الشعب و قيام فترة انتعاش لمدة ثلاث سنوات لأقلية حكم ديمقراطي مع التهديد بالبطش لكل من يقف ضد أهداف ثورة الجيش (٢) .

وفي ٢٠ يناير ١٩٥٣ أذيع بيان عن اعتقال عدد من الشيوعيين و عدد من أعضاء الأحزاب المنحلة و من بينهم فؤاد سراج الدين و إبراهيم طلعت ، قطبي حزب الوفد .

و بعد حل الأحزاب السياسية صدر قرار في ١٣ يناير ١٩٥٣ بقيام (هيئة التحرير) و التي استمرت قائمة حتى تم الغائها في ٢٧ يناير ١٩٥٧

الثورة و المستور :

أعلن اللواء محمد نجيب في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ إلغاء دستور ١٩٢٣ . وفي ١٣ يناير ١٩٥٣ صدر مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق و أهداف لثورة ، و رأس هذه اللجنة على ماهر أحد رجال عهد ما قبل الثورة

أوضاع الصحافة المصرية في تلك الفترة :

قامت حكومة الثورة بعدد من الإجراءات السياسية و الصحفية التي أدت إلى تغيير الخريطة الصحفية من حيث إختفاء صحف و ظهور صحف جديدة ، و تقريب صحفيين و اعتقال صحفيين آخرين و استمرار الرقابة على الصحف بالطريق الإداري .

### توقف الصحف الحزبية:

أدى صدور الاعلان الدستوري بحل الاحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ إلى توقف معظم الصحف الحزبية عن الصدور .

وفى ٢٦ مايو ١٩٥٤ صدر قرار وزارى بإثبات عدم انتظام ٤٢ صحيفة فى الصدور من اكتوبر ١٩٥٣ إلى مارس ١٩٥٤ و تشمل صحف حزبية وبعض الصحف المستقلة والمتخصصة و من أهمها (الأساس) و (الدستور) صحيفتى الهيئة السعدية و (البلاغ) صحيفة الوفد و (السياسة) صحيفة الأحرار الدستوريين . و (المقطم) الصحيفة المستقلة المعروفة بميولها نحو الانجليز و مجلتى (الثقافة) و (الرسالة) المتخصصةين فى شئون الثقافة و الأدب .

### صحف جديدة للثورة:

اهتمت حركة الجيش بأن يكون لها صحفها التى تعبر عنها و تكون لسان حالها لذا أصدرت عدد من الصحف كانت بعضها نتيجة مبادرات فردية من بعض الضباط الأحرار المهتمين بالصحافة مثل مجلة (التحرير) و التى صدرت بمبادرته من أحمد حمروش فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ و البعض الآخر صدر بناء على توجيه مباشر من جمال عبد الناصر مثل جريدة (الجمهورية) و التى صدرت عن هيئة التحرير فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣ و تولى رئاسة تحريرها عند صدورها حسين فهمى .

و قد شهدت الفترة الأولى لقيام الثورة نوعا من عدم الثقة و التشكيك من رجال الثورة تجاه عدد من الصحفيين الذين تعرضوا من جراء ذلك للاعتقال و الحبس . و كان أولى صحايا هذه العلاقة المصوترة الصحفي مصطفى أمين و أخيه على أمين . إذ صدر قرار بإعتقالهما بعد قيام الثورة بيومين بتهمة الاتصال بوراة الخارجية البريطانية لطلب تدخل الجيش البريطانى لقمع الثورة . و أفرج عنهما بعد إنقضاء أربعة أيام بعد أن ثبت عدم صحة التهمة الموجهة إليهما (٢) .

### فرض الرقابة الحزبية:

فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ أصدر القائد العام للقوات المسلحة قرارا بفرض الرقابة الحزبية على الصحف . إشتراط ضرورة الحصول على امر كتابى من الرقيب الحزبى بإباحة النشر و تقديم الجريدة فحار الطبع لمراجعتها و اكد القرار على أن أى مخالفة لما يشير به الرقيب الحزبى تعرض الجريدة للمصادرة فى أول مخالفة ثم للنعتيل فى المخالفات التالية عدد يتناسب مع درجة المخالفة (١) .

و قد احتج الصحفيون على فرض الرقابة فرفعها مجلس قيادة الثورة إلا أنه فى ٢١ أكتوبر من العام نفسه قد صدر الأمر العسكرية الذى يميز للرقيب العام لاعتبارات الأمن و النظام أن يعرض الرقابة على صحيفة بعينها و على الرسائل التلغرافية و التليفونية السلكية و اللاسلكية المتعلقة بهذه الصحيفة (٥) .

### تعطيل الصحف:

فى ١٨ يناير ١٩٥٣ اصدر الحاكم العسكرى امرين بتعطيل ٨ صحف هى مجلة (الصباح) و ذلك لمدة شهر " لنشرها موضوعات خارجه على الآداب العامة " و عدد من الصحف اليسارية هى (الفداء) و (النذير) و (الكاتب) و (الملايين) و (الواجب) و (المعارضة) و (الميدان) تحت دريعة أنها " لاتخرج عن كونها منشورات شيوعية و متطرفة دأبت على إثارة الفتنة".(١٦)

### أزمة ماوس و تأثيرها على الأوضاع الصحفية:

كان لابد من حدوث صدام بين الرجال الذين قاموا بالثورة فلم تكن بينهم أيديولوجية واحدة تجمعهم ، و قد تمركز الصدام حول المبدأ السادس من المبادئ التى أعلنتها الثورة و الخاص "بإقامة حياة ديمقراطية سليمة" حيث اختلفت مواقفهم من قضية الديمقراطية ، و أدى هذا الاختلاف إلى انقسامهم إلى فريقين: الفريق الأول يرى أن الحركة قد حققت أهدافها بالقضاء على الملكية و الفساد السياسى و الاجتماعى و أن استمرار هذه الانجازات لايتعارض مع الليبرالية و من ثم طالبت بعودة الجيش إلى ثكناته و تسليم أمور البلاد إلى حكومة مدنيه يختارها الشعب عن طريق الانتخابات الحرة.

و تألف هذا الفريق من اللواء محمد نجيب و خالد محبى الدين و مؤيد من كافة القوى السياسية القديمة التى وجدت فى هذا الاتجاه وسيلة للثورة المضادة (١٧)

فى حين أن الفريق الثانى الذى يضم أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة و على رأسهم جمال عبد الناصر كان يرى ضرورة استمرار الجيش فى مجلس قيادة الثورة و ذلك خشية عودة السياسيين القدامى إلى إفساد الحياة السياسية و ضرب الانجازات التى حققتها الثورة فى كافة المجالات.

و كان لكل فريق الصحف التى تتبنى وجهة نظره ، فاتخذت صحف (المصرى) و (روز اليوسف) و (القاهرة) و (الجمهورى المصرى) موقفا مؤيدا لتسليم الحكم الى حكومه مدنية فى حين أن صحف (اخبار اليوم) و (الجمهورية) و (التحرير) تزعمت الدفاع عن بقاء الجيش فى السلطة و استمرار إنجازات الثورة.

و يلاحظ من ذلك إن أكثرية الصحف قد أيدت عودة الجيش إلى ثكناته و تسليم حكومة مدنية مهمة الدفاع عن مكاسب الثورة فى حين إن (اخبار اليوم) هى الصحيفة الوحيدة تقريبا التى طالبت باستمرار الجيش فى تولى سلطاته.



هذا باعتبار ان صحيفتى الجمهورية و التحرير هما من صحف الثورة و التى كان من الطبيعى ان تدافع عن بقاء تولى مجلس قيادة الثورة امور البلاد .

و قد بدأ الصراع بين المريمين فى التصاعد بعد تنفيذ محمد نجيب استقالته فى فبراير ١٩٥٤ تحت شعار "عودة الحياة الديمقراطية" و قد قبل مجلس قيادة الثورة الاستقالة وعين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة .

و تندلع المظاهرات التى نظمها عدد من الوتديين و الاخوان المسلميين و اليساريين تطالب بعودة محمد نجيب مما اضطر مجلس قيادة الثورة إلى دعوة محمد نجيب إلى تولى رئاسة الجمهورية (٨) .

و كانت عودة محمد نجيب تعنى استسلام مجلس قيادة الثورة إلى الجناح المطالب بالديمقراطية و من ثم صدرت فى ٥ مارس عدة قرارات تضمنت إلغاء الأحكام العرفية و عودة الحياة النيابية و تأليف جمعية تأسيسية لاعداد الدستور وعودة الجيش إلى ثكناته و إلغاء الرقابة على الصحف ، و تم التأكيد على مضمون هذه القرارات مرة أخرى فى ٢٥ مارس .

و تمتعت الصحافة بقدر كبير من الحرية جعلتها نفاخا عددا من الموضوعات المغلوقة على الساحة السياسية كقضية الديمقراطية و شكل نظام الحكم و إصدار الدستور و إلغاء الأحكام العرفية و حرية الصحافة ، مما مكى مجلس قيادة الثورة من التعرف على المواقف الحقيقية للصحف ، المختلفة .

إلا ان الرقابة قد اعيدت على جريدة (الفاخرة) إذ أنها " تعتمد نشر أخبار كاذبة من شأنها بلبلة الأفكار " .

و اندر صلاح سالم الصحف بأن الرقابة ممكن أن تعود فى أية لحظة إستنادا إلى الأحكام العرفية . (٩)

و فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ اجتمع مجلس نقابة الصحفيين و إتخذ عدة قرارات طالب فيها بإلغاء الأحكام العرفية و إلغاء الأحكام التى صدرت من غير طريق القضاء الإدارى و الإفراج عن المعتقلين .

كما أصدرت نقابة المحامين و هيئات التدريس بجامعة القاهرة و إبراهيم (عين شمس) و الاسكندرية قرارات حول هذه المطالب نفسها (١٠) .

## استمرار الجيش في الحكم:

الا أن موازين القوى تحركت لصالح الجناح المطالب باستمرار الجيش في الحكم وذلك عندما قام اتحاد نقابات عمال النقل المشترك لإعلان عن رفضه لقرارات ٥ و ٢٥ مارس وبدأ في الاضراب والتظاهر والاعتصام ، كما اجتمع ممثلون لضباط وحدات الجيش المختلفة في ٢٧ مارس و أعلنوا رفضهم لعودة الاحزاب وحل مجلس قيادة الثورة و اعتصموا في ثكناتهم الى حين الاستجابة لمطالبهم مما أدى في النهاية الى اعلان مجلس قيادة الثورة تأجيل تنفيذ قرارات ٥ ، ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال.

وبدأ تنفيذ عدة اجراءات ضد الصحفيين و الصحف الذين وقفوا إلى جانب محمد نجيب في صراعه مع جناح عبد الناصر ، فتم التحقيق مع حسين ابو الفتح صاحب جريدة (المصرى) بناء على بلاغ من عمال النقابات بعد ان وصفتهم (المصرى ) بانهم ماجوريين عندما نظموا ضد عودة الجيش إلى ثكناته . كما طلب صلاح سالم بمحاكمة محمود ابو الفتح ومصادرة (المصرى) .

و في ٥ ابريل اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا يتضمن محاسبة المسؤولين عن إفساد الحياة السياسية و حرمان عدد منهم من مباشرة حقوقه السياسية ، و تظهير الصحف و منح سلطات للمسؤولين في الجامعات لصمان انتظام الدراسة بها و البت في اصدار قانون لحماية الثورة ومشروعات لصالح طبقات الشعب المختلفة ، و التنمية الاقتصادية و القضاء على الفساد (١١)

و في ١٥ ابريل ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة حل مجلس نقابة الصحفيين الذي كان يرأسه حسين ابو الفتح وذلك بدعوى إن سبعة من اعضاءه الاثنى عشر تفاوضوا مصروفات سرية و ان بعض الصحف اشد حقدها على الثورة و حاربها كما تقرر النظر في قانون النقابة و تعديله بما يتفق مع اهداف الثورة و سر المهنة .

و اذاع مصدر مسئول بيانا باسماء ٢٣ صحفيا قيل ان هناك مستندات تثبت حصولهم على مصروفات سرية كما تضمن البيان اسماء ١٥ صحيفه تفاضت مصروفات سرية (١٢)

وفي ٢٨ ابريل ١٩٥٤ قدم كل من حسين ابو الفتح ومحمود ابوالفتح الى محكمة الثورة التي اصدرت في مايو من العام نفسه بسجن محمود ابو الفتح لمدة عشر سنوات ومصادرة أمواله ، وكذلك سجن حسين ابوالفتح ١٥ سنة مع وقف التنفيذ وتوقفت جريدة (المصرى) عن الصدور وهاجر أحمد أبو الفتح رئيس تحريرها الى خارج البلاد (١٣)

كما تم اعتقال أبو الخير نجيب صاحب جريدة (الجمهور المصري) وحُكمت عليه محكمة الثورة بالسجن مع الأشغال الشاقة ١٥ سنة وتجريمه من شرف المواطن واعتقالاً أيضاً إحسان عبد القدوس رئيس تحرير (روزاليوسف) و أودع في السجن الحربي لمدة ثلاثة أشهر . وهكذا إنتهت أزمة مارس بواد الصحف التي دافعت عن الديمقراطية واعتقال وسجن الصحفيين الذين طالبوا بالإصلاحات الديمقراطية ولم يبق سوى الصحفيين المواليين لمجلس قيادة الثورة وبقاء في الحكم .

#### ثانياً: الصحافة المصرية في المرحلة الناصرية ١٩٥٦ - ١٩٧٠ :

شهدت البلاد خلال هذه الفترة عدة تغيرات سياسية واجتماعية كان لها تأثيرها الكبير على الصعيد الصحفي .

#### دستور ١٩٥٦ و الصحافة :

١٦ يناير ١٩٥٦ صدر الدستور المؤقت الذي أقر النظام الجمهوري الرئاسي . وتبع صدوره حل مجلس قيادة الثورة وفي يونيو ١٩٥٦ تم الاستفتاء على الدستور وعلى رئيس الجمهورية . وتولى جمال عبدالناصر رئاسة الجمهورية .

وقد نص الدستور في مادته (٤٥) على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة "لصالح الشعب وفي حدود القانون .

#### إلغاء الرقابة و عودتها :

في ١٩ يونيو أوقف العمل بالأحكام العرفية والغيت الرقابة على الصحف ، إلا أن الرقابة العسكرية عادت مرة أخرى بعد أقل من شهرين حيث صدر قرار جمهوري في ١٨ أغسطس يحظر نشر أية أخبار عسكرية بأي طريق من طرق النشر أو الإذاعة إلا بعد الحصول مقدماً على موافقة كتابية من القيادة العامة للقوات المسلحة وعدد المخالف لهذا القرار بالحبس لمدة تتراوح ٦ أشهر و٥ سنوات وبغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ أو بإحدى هاتين العقوبتين .

#### إستمرار الثورة في إصدار صحف جديدة :

كانت الملكية الخاصة مازالت سائدة في الصحافة مما أتاح للثورة إصدار صحف جديدة تعبر عنها . فظهرت (الشعب) في ٤ يونيو ١٩٥٦ ورأس تحريرها في بداية صدورها صلاح سالم وحسين فهمي وجريدة (المساء) التي تولى رئاسة تحريرها خالد محي الدين وقد صدر العدد الأول منها في ٦ أكتوبر ١٩٥٦ لتكون متنفساً للأفكار والأقلام الماركسية . كما صدرت مجلة (بناء الوطن) في يوليو ١٩٥٨ ورأس تحريرها أمين شاكر .

## إجراءات ضد الصحفيين.

تم إبعاد عدد من الصحفيين من الصحف التي يعملون فيها بسبب خلافاتهم مع القيادة السياسية فأبعد لطفى و و أكد عن العمل في جريدة (الشعب) بسبب رفضه وصف الشيوعيين بالعملاء و خالد محي الدين و جلال الحمامصي و حسن فهمي و غيرهم عن الصحف التي يعملون فيها و ذلك لأسباب متعددة لا تخرج عن وجود اختلاف في وجهات النظر معظمها بينهم و بين عبد الناصر أو صلاح سالم الذي كان وزير الإرشاد القومي في ذلك الوقت .

كما تم اعتقال عدد من الصحفيين تتجه انتماءاتهم السياسية خاصة الماركسيين و ذلك خلال شهر مارس ١٩٥٩ نذكر منهم لويس عوض و لطفى الخولى و عبد العظيم انيس و فيليب جلاب و غيرهم و الذين أودعوا معتقل الواحات الخارجة و ابر زعبل .

## قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠

بدأت القيادة السياسية تمهد لصدور هذا القانون بتوجيه النقد و اللوم للصحافة و اتهامها بأنها لا تقوم بواجبها كاملا في التعبير عن قضايا المجتمع و أنها مازالت تعبر عن الراى الخاص لأصحابها .

و شارك في هذا الهجوم عدد من الصحف ترعمتها (روزاليوسف) و ( أخبار اليوم) . و في ٢٤ مايو ١٩٦٠ صدر قرار جمهورى بقانون رقم ١٥٦ الذى أطلق عليه قانون تنظيم الصحافة الذى آلت بمقتضاه ملكية المؤسسات الصحفية الى الاتحاد القومى ، فأصبح الاتحاد القومى ومن بعده الاتحاد الاشتراكي مالكا للمؤسسات الصحفية الآتية :

- ١- دار التحرير و التى تضم صحفى الجمهورية و المساء و مجلة الأذاعة و كتب للجميع و كتاب الشعب فضلا عن صحف الجازيت و البورص و البورجيه و جرنال السكندري
- ٢- دار الاهرام و تضم جريدة الاهرام اليومية و مجلة الاهرام الاقتصادى
- ٣- دار أخبار اليوم و بها صحف الاخبار و أخبار اليوم و مجلات الجيل و آخر ساعة و المختار
- ٤- دار الهلال و تضم مجلات المصور و الكواكب و حواء و السندباد و الهلال الشهرى
- ٥- دار روز اليوسف و بها صحيفتين روزاليوسف و صباح الخير و الكتاب الذهبى .

ومواد القرار الجمهورى الخاص بتنظيم الصحافة هى كما يلى :

مادة (١) : لا يجوز إصدار صحف إلا بترخيص من الاتحاد القومى و يقصد بالصحف فى تطبيق أحكام هذا القانون الجرائد و المجلات و سائر المطبوعات التى تصدر باسم واحد بصفة دورية و يستثنى من ذلك المجلات و النشرات التى تصدرها الهيئات العامة و الجمعيات و الهيئات العلمية و النقابات .  
و على أصحاب الصحف التى تصدر وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (٢) : لا يجوز العمل في الصحافة وقت صدور هذا القانون دون الحصول على الترخيص خلال اربعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة (٣) : تؤزل للاتحاد القومي ملكية الصحف السابقة و جميع ملحقاتها إلخ..

مادة (٤) : تتولى تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف لجنة تشكل برئاسة مستشار محكمة الاستئناف من عضوين يختار أحدهما مالك الصحيفة و يختار الاتحاد القومي العضو الآخر. و يصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية و تصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات و بعد سماع أقوال ذوى الشأن ، تكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

مادة (٥) : يؤدى التعويض المشار إليه في المادة السابقة سندات على الدولة بغائدة قدرها ٣٪ تستهلك خلال عشرين سنة و يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين مواعيد وشروط تداولها .

مادة (٦) : يشكل الاتحاد القومي مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى يملكها و يعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية إدارة صحف المؤسسة .

مادة (٧) : يتعين لكل مجلس إدارة رئيس و عضو مندوب أو أكثر و يتولى المجلس نيابة عن الاتحاد اللقومي مباشرة جميع التصرفات القانونية .

مادة (٨) : لا يجوز للشخص أو الهيئة التى كانت تدير الصحيفة أن تباشر أى عمل فيها كما لا يجوز لأى موظف أن يقوم بأى عمل من الأعمال الداخلة فى إختصاص مجلس الإدارة أو العضو المنتدب إلا بتعويض منه .

مادة (٩) : يجب على كل شخص طبيعى أو اعتبارى يكون مديرا أو مشرفا أو مودعا لديه أو حائزا لأموال أيا كانت مملوكة للصحيفة أو المؤسسات المتصلة بها أو يكون دالنا أو مدينا لها أن يقدم للعضو المنتدب بيانا بذلك مشفوعا بالمستندات فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة (١٠) : يعتبر باطلا كل تصرف أو إجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

مادة (١١) : كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز سنة و بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة (١٢) : يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون.

مادة (١٣) : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية و يعمل به في اقليمى الجمهورية \* من تاريخ نشره .

و يعتبر قانون تنظيم الصحافة الحلقة الأولى فى سلسلة قوانين التاميم التى صدرت بعد ذلك و التى املت البنوك و مؤسسات الائتمان و الادخار و التامين و الصناعات الكبرى بمقتضاها .

اذ اقتنع جمال عبد الناصر بضرورة ان تصبح وسائل تشكيل الرأى العام ملكا للشعب قبل صدور القوانين الاشتراكية و التى كان لا بد و ان تجد رفضا من الكثير من المعارضين لمصالح الفئات الشعبية (١١) و قد اوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم الصحافة المبررات التى دعت الحكومة الى اصدار هذا القانون اذ ترى ان "ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى و السياسى امر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا". اذ كان منع سيطرة راس المال على الحكم من الاهداف الرئيسية للثورة فان هذا يستتبعه بالضرورة الاتكون لراس المال سيطرة على وسائل توجيه الرأى العام لان هذه السيطرة تشكل تناقضا كبيرا مع اهداف المجتمع ووسائل بنائه. (١٠)

و قد طرح جمال عبد الناصر تصوره الكامل للدور الذى ينبغي على الصحافة ان تضطلع باذاته و ذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية و رؤساء التحرير فى مايو ١٩٦٠ .

و قد حوى حديث عبد الناصر نقدا خاصا للدور الذى كانت تقوم به الصحافة فى مجتمع ما قبل الثورة سواء فى تركيزها على الشرائح العليا فى المجتمع و اهتمامها بكل ما هو هامشى و غير بناء فى حياة الطبقات العليا مع امالها المتعمد لمشاكل و هموم الطبقات المنتجة فى الشعب المصرى و خصوصا الفلاحين و العمال و الفئات الصغيرة من الطبقة المتوسطة (١٦)

و قد جسد رد فعل الصحفيين حالة الارتياح التى سادت المؤسسات الصحفية بعد صدور القانون .

و بالرغم من تعدد مواد هذا القانون و تناولها لكثير من التفاصيل التى تتصل بالحياة الصحفية ، فإنه لم يطبق بالصورة التى إستهدفها شارعه تماما و لم يساعد على تأكيد فاعلية هذا القانون ما تضمنه ميثاق العمل الوطنى - الذى صدر فى ٢١ مايو ١٩٦٢ - من إشارات تتصل بالصحافة و العمل الصحفى .

فقد كان الاتحاد القومى و من بعده الاتحاد الاشتراكى اعجز من أن يمارس ما منحه إياه قانون تنظيم الصحافة من سلطات و لم يتوفر لأجهزته من الكفاءة و المعرفة و الخبرة ما يمكنها من الاشراف على المؤسسات الصحفية كما نص القانون .

و من أهم ما ترتب على ذلك ان أصبحت السلطة التنفيذية ممثلة فى شخص رئيس الجمهورية هى التى تباشر المهمات التى ناط القانون بالتنظيم السياسى القيام بها . (١٧)

---

\* كانت الوحدة مع سوريا لا تزال قائمة

### حرية الصحافة بعد صدور قانون تنظيم الصحافة :

أكد الميثاق الوطنى على حرية الصحافة و أهمية النقد حيث نص على "إن حرية الصحافة و هى أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب أن تتوافر لها كل الضمانات" كمانص دستور سنة ١٩٦٤ المؤقت فى مادته (٣٦) على أن حرية الصحافة و الطباعة و النشر مكفولة فى حدود القانون، و حرصت القيادة السياسية على التأكيد على أن الصحافة المصرية تنعم بحريتها و انه لا رقابة على الصحف و خاصة بعد إلغاء الرقابة فى مارس ١٩٦٤ .

و قد أثبتت الممارسات السياسية فى ذلك الوقت تجاه الصحافة و الصحفيين الانفصال التام بين النصوص و الشعارات المرفوعة حول حرية الصحافة و بين الواقع الفعلى . فقد شكلت الرقابة الذاتية التى كان يقوم بها رئيس التحرير فى كل صحيفة خطرا لا يقل عن خطر الرقابة المعلنة .

و تعرض عدد من الصحفيين للبطش لتجاوزهم ما هو مسموح بنشره أو مخالفتهم للاراء المعلنة الرسمية . و على سبيل المثال تم اعفاء فكرى أباطه من رئاسة مجلس إدارة (دار الهلال) ومن رئاسة تحرير (المصور) و معه من الكتابه بسبب مقال نشره فى (المصور) يقترح تحييد منطقة الشرق الأوسط و ادماج فلسطين كلها فى اتحاد للدول العربيه يتسع لأقلية اسرائيلية بعد زوال الصفه الدينيه عنها (١٨) كما تم ابعاد عدد من الصحفيين عن عملهم إلى إدارة العلاقات العامة فى مؤسسات القطاع العام و ذلك خلال السنوات من ١٩٦٤-١٩٦٦ (١١) و فى ٢ فبراير ١٩٦٦ تم نقل ٣٨ محررا بصحف أخبار اليوم الى مؤسسات لا علاقة لها بالعمل الصحفى (٢٠) .

كما اتهم مصطفى امين بالتخابر مع دولة اجنبية و حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبده إلى أن أفرج عنه إفراجا صحيا فى فبراير ٧٤ .

كما اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار فى المؤسسات الصحفية نتيجة كثرة التغييرات فى الهياكل الادارية و التحريرية خاصة فى الصحف اليومية و تنقل بعض الصحفيين بين المؤسسات الصحفية المختلفة .

و بصفة عامة ظلت الصحافة حتى حرب ١٩٦٧ خاضعة تماما لاتجاهات الدولة و تركز دورها فى الدفاع عن سياسات النظام و تبريرها و اختتمى الراى الآخر تماما من على صفحات الصحف فيما عدا جريدة الأهرام التى سمح لرئيس تحريرها محمد حسنين هيكل بمناقشة بعض التفاصيل التى كان من الصعب على الصحف الأخرى مناقشتها و ذلك للصلة الوثيقة التى كانت تربطه بعبد الناصر و ثقة عبد الناصر فى ولاء هيكل له و لنظامه .

### حرية الصحافة بعد هزيمة ١٩٦٧ :

أعيد فرض الرقابة على الصحف عند اندلاع الحرب كما انخفض عدد صفحات الصحف الى أربع فقط و استمر ذلك حتى ٢٢ يونيو ١٩٦٧ حيث سمح للصحف بالصدور فى ثمانى صفحات . و قد سمحت القيادة السياسية بعد الهزيمة مباشرة بقدر من الحرية للصحف و ذلك للتنفيس عن المشاعر المكبوتة المليئة بالغضب ازاء الهزيمة غير المتوقعة .

وبدا عدد من الصحفيين يناقشون بعض الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة ، فهاجم هيكل الاتحاد الاشتراكي و طالب أحمد حمروش في روز اليوسف بتكوين حزب سياسي كحل لمشكلة التفرقة السياسية كما اشار فتحى غانم الى قوانين الحريات و ناقش محمود المراغى اوضاع الموضوعين تحت الحراسة (٢١) و جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذى نص على الكثير من ضمانات الحرية الاجتماعية و السياسية و منها حرية الرأى و الصحافة و بعد صدور البيان دارت مناقشات واسعة حول الصحافة و المشاكل التى تواجهها و تعوز حريتها ، كما تطرقت هذه المناقشات الى علاقة الصحافة بالتنظيم السياسى و طرق حل هذه المشكلات ، و كان اهم ما دار فى هذه المناقشات : (٢٢)

#### اولا : المشاكل التى تواجه الصحافة :

- ١- الرقابة المفروضة على الصحف على المسائل العسكرية و المسائل المتعلقة بالامن القومى دون تحديد لمفهوم الأمن القومى .
- ٢- صعوبة حصول الصحف على الأخبار من مصادرها إذ إن معظم المؤسسات تعاقب الموظف الذى يسأل عن الصحف بأية معلومات .
- ٣- اساليب الضغط الاقتصادى على الصحف من خلال الاعلانات .
- ٤- تشابه الصحف و اخفاء التجديد و التنوع و السبق الصحفى .
- ٥- كثرة التغيرات فى الجهاز التحريرى للمؤسسات الصحفية .

#### ثانيا : مفهوم حرية الصحافة و النقد :

ركزت المناقشات على أهمية النقد و كفاءة حق الصحافة فى أن تنقد الأوضاع السائدة فى أى موقع من مواقع العمل دون ان يعنى هذا المساس بالمسؤولين فى هذه المواقع .

#### ثالثا : علاقة الصحافة بالتنظيم السياسى :

اثيرت فى المناقشات مسألة التناقض بين الصحافة و أجهزة التنظيم السياسى و حدود العلاقة بينهما و خلط بعض أجهزة التنظيم بين الالتزام و الألتزام فى علاقتها بالصحافة .

#### رابعا : حلول لمشكلة حرية الصحافة :

- أ - أن تكون حرية اصدار الصحف فى متناول الشعب العامل بعبأته و تنظيمااته العاديه على ذلك .
- ب - ألا يقيد حرية الصحافة سوى الالتزام بالمبادئ و التحول الاشتراكى .
- ج - حرية الصحافة لا تتحقق الا فى ظل تنظيم ديمقراطى للاتحاد الاشتراكى .
- د - أن تتحول ملكية الاتحاد الاشتراكى للمؤسسات الصحفية الى ملكية شاملة ايجابية ، و أن تشرف تنظيماته على توجيه سياسة هذه الصحف و اختيار المسؤولين عن التحرير و محاسبتهم .
- هـ - أن ينعصر عمل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية على الناحية الادارية البحتة دون تدخل فى التحرير و إختيار الأشخاص الذين يوكل إليهم امره .



ر - ضرورة إعادة النظر في أسلوب تمويل المؤسسات الصحفية دون الاعتماد على الإعلان  
ز - طرحت فكرة إنشاء مجلس أعلى للصحافة في الاتحاد الاشتراكي بشرف على الصحف والصحفيين

كما دارت مناقشات حول الصحافة في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ولجنة الإعلام بمجلس الأمة .  
إلا أنه على الرغم من هذه المناقشات والحلول التي طرحت لأوضاع الصحافة ظل الأمر على ما هو عليه  
حتى وفاة عبد الناصر الفجائية في سبتمبر ١٩٧٠ وانتخب محمد أنور السادات رئيساً للجمهورية .

#### أوضاع الصحافة في عهد السادات :

اقسم عام ١٩٧٢ بوقوع عديد من الأحداث التي تنم عن الاضطراب والشك في النظام الحاكم ، وفي  
١٥ ديسمبر ١٩٧٢ اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين و طالبت برفع الرقابة عن الصحف فوراً إلا  
فيما يتعلق بالشئون العسكرية ووجهت نداء الى السادات بالانفراج عن الطلبة المعتقلين والدخول في حرب  
لتحرير الأرض العربية .

و اجتمع مجلس النقابة و اصدر بياناً يؤيد مظاهرات الطلبة و يتهم النظام باستخدام القمع . وفي يناير  
١٩٧٣ اصدر مجموعه من الكتاب و الأدباء بياناً أوضحوا فيه خشيتهم من المستقبل "الكئيبي" بعد أن أصبح  
شعار المعركة القادمة "حجة يختفى وراءها كل نقص أو أعمال" و طالب البيان بعرض الحقائق على الشعب و  
إطلاق حرية الرأي (٢٣) .

و قد أثار هذا البيان ثائرة الرئيس السادات خاصة و أنه كان في مرحلة الاعداد الجدي للمعركة التي  
تتطلب هدوء الجبهة الداخلية . لذا دعا أكثر من مائتي صحفي الى اجتماع مغلق ندد فيه بالبيان الذي أرسله  
الكتاب . وفي تلك الفترة دارت مناقشات واسعة حول الرقابة على الصحف في مجلس الشعب و نقابة الصحفيين  
التي طالبت برفع الرقابة عن الصحف .

و على الرغم من ان السادات قد اصدر قراراتين الأول عام ١٩٧١ برفع القيود المفروضة على سفر  
الصحفيين و الثاني عام ١٩٧٢ بإعادة الصحفيين الذين نقلوا الى مؤسسات القطاع العام الى مؤسساتهم  
الصحفية الأصلية إلا أنه قام بعدد من الاجراءات ضد الصحفيين منها اسقاط عضوية عدد منهم من الاتحاد  
الاشتراكي من ذوى الانتماءات السياسية المختلفة (٢٤) كما أحال بعضهم الى المعاش و نقل البعض الآخر الى  
هيئة الاستعلامات و صدر قرار بسحب الترخيص منهم بالعمل في الصحافة تمهيدا لشطب أسمائهم من نقابة  
الصحفيين (٢٥) . و قد أعادهم السادات الى أعمالهم مرة أخرى في سبتمبر ١٩٧٣ .

#### إلغاء الرقابة على الصحف بعد حرب أكتوبر :

اصدر السادات في ٩ فبراير ١٩٧٤ قرار بإلغاء الرقابة الرسمية على الصحف و ان بقيت الرقابة الذاتية التي  
يمارسها رئيس التحرير في الصحف و الذي يعين من قبل السلطة الحاكمة . و في ٢٢ فبراير ١٩٧٤ ألغيت  
الرقابة على الصحف و الكتب الأجنبية .

و قد شهدت الصحف فى هذه الفترة إنفراجة من الحرية جعلتها تناقش كافة القضايا و الموضوعات المطروحة على الساحة فى ذلك الوقت . و اخذت التجربة الناصرية مساحة واسعة فى هذه المناقشات بين المؤيدين و المعارضين . كما عاد للكتابة فى الصحف عدد من الصحفيين الذين أبعدوا عن العمل الصحفى منذ أزمة مارس ١٩٥٤ مثل أحمد أبو الفتح و عبد المنعم مراد و غيرهم ، و أفرج عن مصطفى أمين إفراجا صحيا كما عاد على أمين من منفاه فى لندن . و تولى عدد من الصحفيين الذين كانوا فى عداء مع النظام الناصرى مراكز قيادية فى المؤسسات الصحفية مما أدى إلى زيادة حدة الهجوم على عبد الناصر و سياسته .

إلا ان السادات قد ضاق ذرعا بالنقد الذى كانت تمارسه الصحافة ضد بعض أعمال الوراثة و بدأ الرئيس فى خطبه و إجتماعاته يوجه اللوم الى الصحف و يطالبها بالابتعاد عن الاثارة و الالتزام بالسياسة القومية (٢٦)

#### المجلس الأعلى للصحافة :

فى ١١ مارس ١٩٧٥ أصدر الرئيس السادات بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى و حددت اختصاصاته فى الآتى :

- \* وضع ميثاق الشرف الصحفى ومتابعة تنفيذه .
  - \* وضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المؤسسات الصحفية .
  - \* التنسيق بين المؤسسات الصحفية ودعم هذه المؤسسات .
  - \* ضمان حقوق الصحفيين فى التعبير عن المجتمع .
  - \* التخطيط للنوع الأفقى و الرأسى للصحافة .
  - \* اصدار تراخيص الصحف و الترخيص بالعمل فى الصحافة (٢٧)
- و فى ٢٥ يوليو ١٩٧٥ أعلن المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى ميثاق الشرف الصحفى

#### الصحافة و التعددية الحزبية :

فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن السادات فرارا بنحويل التنظيمات السياسية الملائم التى كانت قد نخبوت داخل الاتحاد الاشتراكى الى احزاب مستقلة ترفع عنها نهائيا بد الاتحاد الاشتراكى . و بمقتضى ذلك الفرار أصبح فى مصر ثلاثة احزاب قسمت على اساس نظرى لا يعبر عن واقع اجتماعى محدد الى يمين ووسط و يسار . و قد مثل حزب الاحرار الاشتراكيين اليمين فى حين مثل حزب مصر العربى الاشتراكى الوسط ( و هو الحزب الحاكم ) و مثل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى اليسار .

و فى ٩ سبتمبر ١٩٧٨ تأسس حزب العمل الاشتراكى . و خلال ثلاثة اعوام شهدت مصر صدور أربع صحف حزبية توزعت بدايات صدورها على الأعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وفى ٢٨ يونية ١٩٧٧ صدرت صحيفة (مصر) عن حزب مصر العربى الاشتراكى (الحزب الحاكم) و فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ صدرت صحيفة (الاحرار) عن حزب الاحرار الاشتراكيين و فى ١ فبراير ١٩٧٨ صدرت صحيفة (الاهالى) عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى و فى ١ مايو ١٩٧٩ صدرت صحيفة (الشعب) عن حزب العمل الاشتراكى .

وقد سبق صدور صحف الأحزاب التنظيم القانوني لها إستنادا إلى موافقة اللجنة التشريعية لمجلس الشعب في ١٠ يناير ١٩٧٧ على إطلاق حق الأحزاب في إصدار صحفها دون قيد أو شرط غير الالتزام بتشريعات قانون المطبوعات و دون تعيد بموافقة الاتحاد الاشتراكي العربى أو المجلس الأعلى للصحافة و هو ما نص عليه فيما بعد القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية.

#### مشروع (قانون الصحافة و المطبوعات) ١

ادت هذه التحولات السياسية و الصحفية الجديدة على بروز الحاجة إلى إعادة النظر في قانون المطبوعات و البحث عن صيغه جديده لأوضاع الصحافة المصرية . و هكذا بدأ عبد المنعم اصاوى في إعداد مشروع قانون (الصحافة و المطبوعات) ليقدّم إلى مجلس الشعب.

و في الوقت نفسه أصدر د. جمال العطفى وزير الاعلام قرارا في ديسمبر ١٩٧٦ بتشكيل لجنة لمراجعة قانون المطبوعات و تنظيم الصحافة بما يتماشى مع التطورات السياسية. كما عهد السادات الى د. مصطفى خليل الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بإعداد قانون جديد للصحافة باعتبارها سلطة رابعة في الدولة على أن يعاد تشكيل المجلس الأعلى للصحافة بعد ذلك (١٨)

و في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٧ نشرت جريدة الأهرام المسودة النهائية لمشروع قانون الصحافة و المطبوعات جاء فيها: (١٩)

١- الصحافة حرة مستقلة و تمثل الشعب في الرقابة على كافة السلطات و هو الذى يملكها و تؤكد قيم المجتمع و الدفاع عن عقائده و مبادئه و مقدساته و تستهدف حرية الصحافة المناخ الحر لمجتمع بالمعونة المستتيرة ومن خلال كفاءة الوسائل لتدقق الأنباء الصحفية ، و الصحفيون يمارسون حرياتهم و يلتزمون بصيانتها.

٢- حظر وقف المطبوعات أو مصادرتها أو إلغائها إلا بحكم قضائي

٣- اختصاص المجلس الأعلى للصحافة بإصدار ميثاق الشرف الصحفي و متابعة تنفيذه بما يكفل ضمان حرية الصحافة في ظل الديمقراطية الاشتراكية مع ايجاد التوافق بين المصلحة العامة و مصالح المواطنين بحيث تحتل الصحافة مكانتها، و يبدى المجلس رأيه في مشروعات القوانين و اللوائح التى تتصل بالصحافة ، و التقدم بالمقترحات و التوصيات الى الجهات المعنية بهذه الشؤون. و يتولى تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصحفية و التسهيلات و الوسائل التى تؤدى الى فعاليتها و ضمان أداء رسالتها .

٤- حق كل مواطن في التعبير عن نفسه على صفحات الصحف بالرأى و الملاحظة و لكل مواطن حق نشر شكواه مادامت صحيحة تستهدف الحق و العدل و الإصلاح ، و يتم النشر على مسئولية الصحفيين ، و تتخذ الصحف التى تصدر في مصر احدى الصور الآتية :

أ- الصحف التى يصدرها الاتحاد الاشتراكي أو أجهزته ذات طابع قومى و لها الشخصية الاعتبارية العامة .

ب- صحف قائمة حاليا و تصدر عن أفراد ، تظل ملكيتها لأصحابها و تستمر في مباشرة نشاطها و ينتهى هذا النشاط بوفااتهم ما لم تحول الى شركات مساهمة .

ج- صحف تصدر أو تطبع بعد العمل بهذا القانون على شكل شركات مساهمة و يستثنى من ذلك الصحف التى تصدرها الهيئات العامة و الجهات العلمية و النقابات و الاتحادات .

٥- يمين الاتحاد الاشتراكي رئيس و نصف أعضاء مجلس إدارة المنشأة الصحفية التابع له و يكون من بينهم عضو منتدب أو أكثر و النصف الثاني بالانتخاب بحيث يمثل المحررون نصفهم . و تكون الأسهم في شكل شركات مساهمة اسمية و مملوكة لمصريين و لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن ١٠٠ ألف جنيه إذا كانت أسبوعية ، بودع بالكامل في أحد البنوك المصرية ، و لا يجوز أن تتجاوز ملكية الشخص الواحد في أسهم الشركة ١٠% من قيمة الأسهم بشرط ألا تزيد عن ٢٥٠٠ جنيه و يتكون المشروع من ٥٧ مادة و ينقسم إلى ثلاثة أبواب:

الأول : الصحافة من المادة الأولى إلى ٣٤.

الثاني : المجلس الأعلى للصحافة من المادة ٣٥ إلى ٤٥ .

الثالث : المطبوعات من المادة ٤٦ إلى ٥٧ .

و قد تعرض المشروع لنقد حاد ووصف بأنه "كارثة" حيث أنه يرد المصريون إلى عصور الغاب و يصادر الفكر و يقيد الرأي و يجعل الحكومة رقيباً و حسيباً على الصحف و الكتب و المجلات (٣٠) .  
و كان الإعلان عن التقدم به إلى مجلس الشعب مناسبة للدفاع عن حرية الصحافة اشترك فيها الكتاب و الصحفيين و المحامين و سجلت فيها نقابا الصحفيين و المحامين موقفهما في الاعراب عن رفض القانون عبر سلسلة من الجلسات و الندوات و البيانات.

و يمكن حصر النقاط الأساسية للاعتراض على هذا المشروع فيما يلي: (٣١)

١ - أن المشروع نقل القيود نفسها التي جاءت في قوانين المطبوعات القديمة بل و زادها صرامة .. و كل ذلك تحت شعار حرية الصحافة.

٢ - أن المشروع يتعارض و الاتجاه العالمي السائد في "حق المواطن في الاعلام".

٣ - أن المشروع يخالف منطوق دستور ١٩٧١ و روح هذا الدستور و يخالف كذلك ما تتطور اليه الأمم من الأخذ بحرية التعبير.

٤ - أن المشروع تجاهل حرية الصحافة و الاعلام في الوسائل الاعلامية المرئية و المسموعة و التي يهتازد نفوذها و تأثيرها في الرأي العام. و كان حريا به ان يكمل ما نص عليه دستور ١٩٧١ في المادة ٤٨ من ان حرية الصحافة و الطباعة و النشر ووسائل الاعلام مكفولة.

٥ - نصوص المواد التي تلزم كافة الصحف الفردية القائمة بالتحويل الى شركات مساهمة ثم إيقاف صدورها في حالة عجزها ، نصوص غير دستورية و هي اتجاه معاد للديمقراطية الحق.

٦ - يمنح القانون الجديد المجلس الأعلى للصحافة حق طلب الغاء الترخيص المخول لصدور الصحف بشرط صدور القرار بموافقة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل. و هذا النص يعتدى على الدستور و على عدم جواز الغاء الصحف و يعطى المجلس الحق في الترخيص و في سحبه .

٧ - أعطى القانون المجلس أيضا حق وقف الصحف عن العمل و هذا ارتداد عن كل ما كسبه الصحفيون المصريون من حقوق و ضمانات بعد أن عصفت بهم تيارات النقل و الوقف و التشريد.

٨ - بدعة توسيع اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة ستؤدي حتما الى خنق الصحافة المدرسية و الجامعية.

٩ - أنه تجاهل حق العاملين في صحف الاتحاد الاشتراكي و الذي تقرر من قبل في ٤٩% من رأس مالها.

١٠ - بدلا من أن يطلق المشروع حق اصدار الصحف فقد وضع في سبيلها عدة عقبات تبدأ باخطار وزارة الاعلام ثم الحصول على موافقة المجلس الأعلى للصحافة ، و اشتراط نصاب مالي كبير ، ومنح أكثر من جهة حق وضع القواعد المنظمة لاصدار الصحف.

١١ - أعطى القانون المجلس الأعلى للصحافة سلطات واسعة على الصحفيين و سلب بذلك النقابة سلطاتها و حفرقتها تجاه أعضائها.

و إزاء معارضة الكتاب و الصحفيين و المحامين لم تجد الوزارة بدا من سحب المشروع من مجلس الشعب قبل مناقشته .

#### قوانين الردة عن الديمقراطية :

#### قانون ( حماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعى ) :

أصدر أنور السادات عدة قوانين و صفتها المعارضه بأنها قوانين ميّنة التسلعة من أهمها القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ "لحماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعى " الذى فرض العزل السياسى على الذين تولوا مسئولية سياسية قبل الثورة . و قد فرض هذا القانون قيود شديدة على العمل الصحفى اذ قررت المادة (٨٠) فقرة (د) و كذلك بنود الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العفويات الحاص بالجمع التى تمنع بواسطة الصحف و غيرها من وسائل النشر على ما ينشره أو يذيعه أى مصرى فى الخارج اذا كان يمس المصالح القومية العليا للبلاد أو يفسد الحياة السياسية أو يعرض الوحدة و السلام الاجتماعى للخطر .

و قد اعترضت احزاب المعارضه و صحفها على هذا القانون ، و قرر حزب الوفد الجديد تجميد نشاطه فى ٦ يونيه ١٩٧٨ و توقفت صحيفة (الأهالى) عن الصدور لمدة خمسة أسابيع احتجاجا على صدور القانون كما قرر حزب التجمع وقف نشاطه السياسى .(٣٢)

و فى ٣٠ مايو ١٩٧٩ صدر القانون رقم (٣٦) بتعديل بعض مواد قانون الاحزاب الذى وضع قيودا شديدة على النشاط الحزبى للمخالفين لمبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ و حركة التصحيح ١٩٧١ ، و لمعاهدة السلام مع اسرائيل .

#### قانون العيب :

فى ١٥ مايو ١٩٨٠ صدر القانون رقم (٩٥) بعنوان "قانون حماية القيم من العيب" . و الذى أطلق عليه قانون العيب . و هو يقضى بان يسأل سياسيا كل من يدعو إلى إنكار الأديان أو تحريض الشباب على الانحراف عن طريق الدعوة إلى التحلل من القيم الدينية أو من الولاء للوطن و النشر و الاذاعة فى الخارج متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد .

و قد احتجت الاحزاب المعارضة و عدد من المستقلين و نقابتي المحامين و الصحفيين على قانون العيب لما فيه من مخالفه للدستور و تقييد شديد للحريات خاصة حرية العمل الصحفى لما تضمنت من نصوص حائرة حول محاسبة الصحفيين عن الأخبار (الكاذبة) و البيانات المغرضة لما يسببه ذلك من ارباك للعمل الصحفى نتيجة توتر الصحفيين و خشيتهم من الوقوع فى خطأ نشر اخبار تكذيبها الدولة بعد ذلك مما يعرضهم لمائلة القانون .(٣٣)

و قد اعلنت نقابة الصحفيين رفضها لهذا القانون و اعلنت التزامها بالوقوف إلى جانب من يتعرضون لتطبيقه خاصة و أنه أجاز للمدعى العام الاشتراكى نقل الصحفى بعد الحكم عليه من محكمة القيم .

وفي ٢٠ مايو ١٩٨٠ صدر القانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة بصعده دائمة وفي الشهر نفسه صدر قانون الاشتباه الذي وسع من دائرة الاشتباه لتشمل السياسيين .

و هكذا شهد نظام السادات حالة من الانفصام السياسي بين الديمقراطية التي تمثلت في وجود الأحزاب و صحفها و إلغاء الرقابة على الصحف و بين الديكتاتورية التي مارسها من خلال القوانين التي تفتن واضعوها في القضاء على الحريات المختلفة و عرقلة العمل الحزبي و السياسي الصعفي .

و هكذا مرت البلاد في هذه الفترة بديكتاتورية القوانين التي تهدد أشد وطأة على الحريات . و هكذا أعاد السادات بقوانينه إلى الأمام فترة حكم اسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ و التي كانت وبالا على الحريات في مصر.

### قانون سلطة الصحافة:

بعد الهزيمة التي لاقاها مشروع (قانون الصحافة و المطبوعات) و بعد الاستعناء الذي أحرق في ابريل ١٩٧٩ حول الصحافة كسلطة رابعة .. بدأ الحديث من جديد عن الحاجة لقانون جديد للصحافة . و في ١٦ أغسطس ١٩٧٩ تم تشكيل لجنة تنظيم الصحافة و تحويلها إلى سلطة دستورية رابعة (أطلق عليها لجنة تقنين الصحافة) ضمت بينهم عدد من الصحفيين و اساتذة الصحافة و القانون و بعض خبراء إدارة الصحف و الشؤون المالية و التجارية .

و تحددت مهام اللجنة في وضع مشروعات القوانين التي تراها مناسبة لتنظيم الصحافة لتعرض على جميع الصحفيين لأبداء الرأي من خلال جلسات استماع خاصة تنظمها اللجنة البرلمانية للنقابة و الاعلام (٢١).

و من الغريب ان ما انتهت إليه اللجنة من صياغة لمشروع "قانون جديد لتنظيم الصحافة" بعد جلسات استمرت في الفترة ما بين أغسطس و نوفمبر ١٩٧٩ ، لم يلق سوى الأهمال . و سكتت لجنة خاصة في مجلس الشعب برئاسة رئيسه د. صوفى أبوطالب و عضوية ١٧ من أعضائه في ١٨ يوليو ١٩٧٩ . و أعدب مشروع قانون كامل للصحافة وافق عليه مجلس الشعب في ١٠ يوليو ١٩٨٠ و صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة في ١٤ يوليو ١٩٨٠ بحمل اسم "قانون سلطة الصحافة" و ظهرت معالجات نقدية بارزة لهذا القانون ، بعضها يتعرض للتسمية ذاتها و البعض الآخر يتجه لتناول بصوصه الأساسية ، و إن كان لا يعمل التحفظ أيضا على التسمية .

### ١- نقد مفهوم "السلطة الرابعة": (٢٠)

بنى المعارضون لاعتبار الصحافة سلطة معارضة على أن السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية التي عينتها الدساتير المصرية يجب أن تتوافر فيها شروط لا تتوافر في الأصل في الصحافة و هي:

- ١- أن تكون مختصة بحكم النظام بأن تؤدي وظيفه من وظائف الدولة .
- ٢- أن يكون لها بحكم و طبيعتها أن تأمر و أن تنهى .
- ٣- أن تكون أوامرها و نواهيها في حدود اختصاصها مكفولة النفاذ بد طان الدولة القائم على المهرو الأرقام .

إلا أن الصحافة بما لها من تأثير في تكوين الرأي العام أو توجيهه لا تعتمد على سلطان الدولة بل تعتمد على ما تقدمه للناس من آراء و آراء و نشاطها في هذا الاتجاه بمع خارج إطار الدولة لا داخله منه في ذلك مثل الأحزاب و النقابات و غيرها من الجماعات التي تؤثر في الدولة بفكر مالها من تأثير في الرأي العام.

كما أن الصحافة في العالم الحر مهنة حرة و هي الوحيدة بين المهن الحرة التي نصت الدساتير المصرية المتعددة على كفالة حريتها و غنى عن البيان أن كفالة حرية الصحافة ، إنما يعنى حماية الصحافة من الدولة لأن الدولة هي وحدها التي تملك أن تفرض الرقابة على الصحف و هي وحدها التي تملك أن تفتقرها أو تعطيلها ثم أن الصراع بين الصحافة و السلطة كاد أن يكون ظاهرة بارزة في كل عصر من عصور التاريخ .

و في ضوء ما تقدم يبدو غريبا " تقسيم الصحافة كسلطة رابعة ضمنا لحريتها و تأكيد على استقلالها " و وجه الغرابة هنا أن هذه الصيغة توهم قارئها أن جعل الصحافة سلطة رابعة من شأنه أن يؤدي إلى ضمان حريتها و التأكيد على استقلالها ، و هذا ليس من الحقيقة في شيء .

فالصحافة تفقد حريتها كما تفقد استقلالها إذا صارت سلطة من سلطات الدولة ذلك لأن حريتها لا تتوفر إلا حيث تعمل خارج إطار الدولة و استقلالها لا يتحقق إلا حين تكون مستقلة عن الدولة لأنها ان خضعت للدولة و استقلت عن كل شيء آخر فلا قيمة لاستقلالها .

## ٢- نقد مواد القانون؛

في هذا الاطار ، يلاحظ أن النتيجة الطبيعية لاقرار هذا القانون بأن "الصحافة سلطة من سلطات الدولة" قد انتهت في ضوء الممارسة الصحفية إلى تحويل الصحف المصرية التي تعرف عادة بـ "القومية" إلى صحافة "سلطة" تلزم في الغالب بالسياسات الحكومية و ترعى الممارسات السياسية الاقتصادية الاجتماعية للدولة . و الذي لا شك فيه أن بعض مواد هذا القانون تخالف الدستور كما أنها أقل كفالة للحرية من القوانين القديمة و يكفي أن نبرز أهم ملامحه التي تبين اتجاهاته و فلسفته لتتضح حقيقة و هي : (٢٦)

١- تقييد حرية إصدار الصحف إلى حد كبير فمن تأمين ضخم إلى شروط جائره إلى قصر للإصدار على تنظيمات و هيئات معينة . بل نص القانون في هذا الصدد كذلك على أن "الصحف القائمة حاليا و تصدر عن أفراد تظل ملكيتها لأصحابها و تستمر في مباشرة نشاطها ؛ وينتهي هذا النشاط بوفاتهم " .

٢- تكرار الادعاء بأن المؤسسات الصحفية "القومية" مملوكة ملكية شعبية ، و تفسير ذلك بمقولة أن مجلس الشورى يملك ٥١٪ من قيمة أموالها و ملحقاتها ، و أن العاملين بها يملكون النسبة الباقية (٤٩٪) ، و بهذه الكيفية لا يمكن أن تتحقق الملكية الشعبية . ثم أن فكرة تمليك العاملين في الصحف تلك النسبة غير عملية و غير منطقية . فالعاملون في المؤسسات غير الصحفية المملوكة للدولة لم يظفروا بمثل هذا الامتياز ، و ليس هناك ما يدعو إلى إثارة العاملين في المؤسسات الصحفية به ، إلا أن يكون المراد هو شراء تأييدهم للحكومة .

٣- التكوين الملتوى المعقد للجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية و لمجالس إدارتها ، و هو تكوين لا يهدف إلا إلى إحكام قبضة الدولة على هذه المؤسسات .

٤- إنشاء المجلس الأعلى للصحافة و اعطاه صلاحيات واسعة ليكون أداة الدولة الأساسية في الهيمنة على الصحافة و توجيهها و التحكم في مقدراتها و التدخل في شئونها.

٥- أن مجلس الشورى لا يمكن أن يمثل " ملكية اشعب للصحافة " و لا يصلح حتى ليكون واجهه لحمل هذا الشعار البراق المضلل الذى تعلنه الدولة ؛ إنه ليس نزعاً من الحكومة (من حيث هي الشبهة التمييزية و الادارية العليا للدولة ) و هو مؤلف من أعضاء معينين تنتمى أغلبيتهم الساحقة إلى الحزب الحاكم ، و هو فى الوقت نفسه أشبه بالمجالس القومية المتخصصة التى نصت عليها المادة (١٦٤) من الدستور ، و على هذا نكون إضافة ملكية المؤسسات الصحفية ما لدى الحكومة و ما هو فى الحقيقة إلا ستار يحجب سلطة الدولة و يحفى تبصتها المعسكة بالصحف .

٦- و فيما يتعلق بالمجلس الأعلى للصحافة فإن هناك فجوة كبيرة بين أهدافه و اختصاصه كما وردت فى نص القانون الذى جاء فيه إنه يهدف إلى " دعم حرية الصحافة و ضمان استقلالها .. فى إطار الحفاظ على المعلومات الأساسية للمجتمع و ضمان سلامة الوحدة الوطنية و السلام الاجتماعى و الالتزام بالقيم الدينية و الروحية و النظام الاشتراكى الديمقراطى و مكاسب الشعب المصرى " و واضح أن هذه أهداف سلطوية و أن حشرت بينها حشراً عبارة " دعم حرية الصحافة و ضمان استقلالها " .

أما اختصاصات المجلس فهى خليط من الاختصاصات الرقابية و التشريعية و القضائية و التنفيذية التى استعيرت أو انتزعت من هيئات أو أجهزة أخرى كهيئة الاستعلامات و وزارة الداخلية و نقابة الصحفيين و النيابة العامة .. الخ بالإضافة إلى بعض الاختصاصات التى هى من صميم مسؤوليات المؤسسات الصحفية ذاتها و هذه الصلاحيات تجعل من مجلس الصحافة حكومة كاملة تمنح و تمنع و توجه و تشرع و تحاكم و تحكم .

و لتأكيد الصبغة الرسمية للمجلس و الصلة الوثيقة بينه و بين جهاز الحكم فى أعلى مستوياته نص القانون على أن رئيسه هو رئيس مجلس الشورى و على أن " لرئيس الجمهورية دعوة المجلس لاجتماع غير عادى و فى هذه الحالة تكون رئاسة الاجتماع لرئيس الجمهورية " .

و قد فرض قانون سلطة الصحافة نفسه على أعمال المؤتمر العام للصحفيين المصريين الذى عقد تحت شعار " الصحافة المصرية .. الواقع و المستقبل " فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ يناير ١٩٩١ و نظمته نقابة الصحفيين .

و قد قدم عدد من اساتذة الصحافة و الصحفيين عدة دراسات تناولت تأثير هذا القانون على انضواء الصحافة سواء من حيث تأثيره على حرية الصحافة و إصدار الصحف أو تأثيره على الصحفيين و على الصحف و إدارتها و ملكيتها .

و سنعرض لبعض هذه الدراسات التى تناولت قانون سلطة الصحافة .



قدم الأستاذ جلال عارف ورقة عمل في جلسة الاستماع التي تناولت قوانين الصحافة و الحريات . هاجم فيها القانون ووصفه بأنه وضع القيود على اصدار الصحف و أعطى المجلس الأعلى للصحافة سلطات سعيبة واسعة على الصحفيين .

كما بين انه بمقتضى هذا القانون أحكمت ضمانات السيطرة على المؤسسات الصحفية القومية تعيين رؤساء مجالس الادارات و معظم أعضاء مجلس الادارة و الجمعية العمومية (٢٧)

و قدم د. أحمد حسين الصاوي دراسة هامة احتوت على نقد شديد للقانون هاجم فيها اعتبار الفساحه سلطة و ناقش عددا من مواد القانون موضحا ما فيها من مخالفات للدستور أو ما فيها من قيود على حرية الصحافة . و قد أكد د. الصاوي على ان قانون سلطة الصحافة الذي تطبق احكامه على الصحافة المصرية لم يجعل منها "سلطة من سلطات الدولة" كما قيل و انما جعل منها "صحافة سلطة" نتحكم الدولة في كل امورها .

كما قدم في هذه الدراسة توصيفا لعدد من المظاهر السلبية التي تعاني منها صحافتنا ومن أهمها :  
- تحول المراكز القيادية الصحفية الى مناصب حكومية ، فاختيار رؤساء التحرير و رؤساء ادارات المؤسسات الصحفية و من إليهم يتم بقرارات سلطوية عليا يؤخذ فيها بالاعتبارات السياسية و الأمنية و غيرها . و قد أدى هذا الوضع الى صنع تلك المناصب بصيغة رسمية حكومية تتعارض بالضرورة و ما ينبغي لتساغليها من حرية و استقلال في الفكر و الأداء .

- ان الصحف العامة أصبحت اقرب الى ان تكون صحفا للحزب الحاكم منها الى ان تكون صحفا قومية ، و لعل هذا يفسر ان الصحف التي أسسها الحزب الحاكم باسمه هي اقل الصحف نوبعا إذ لم تعد هناك حاجة ماسة اليها مع وجود تلك الصحف العامة .

- ان الدولة قربت هذه القيادات منها و اسبغت عليها الكثير من مختلف الامتيازات الأدبية و المادية حتى تزيد من ارتباطها بجهاز الحكم مما جعلها فئة متميزة عن القاعدة العريضة من الصحفيين ولأسك ان لمثل هذا المصالح الطبقي في المؤسسات الصحفية آثار ضاره على العمل الصحفي .

- أصبحت القيادات الصحفية من أعمدة السلطة و كان لابد لتدعيم مكانتها من منحها قدرا كبيرا من الحرية داخل المؤسسات . ولكن لم تكن كل الممارسات في هذا الصدد لصالح المهنة أو المؤسسة أو العاملين فيها وكان بعضها مجرد ممارسات رقابية لصالح الحكومة .

- أصبحت المؤسسات الصحفية كدواوين الحكومة و إدارات القطاع العام يغلب عليها الشللية و المناورات .  
- تراكم العمالة الزائدة في المؤسسات الصحفية لعدم وجود سياسة ثابتة للتعيين و كثرة الوساطات . (٢٨)

وقد أسفرت المناقشات التي دارت في جلسات الاستماع و شهدها جمهور من الصحفيين و أساندة الصحافة عن بعض المؤشرات الهامة نوجرها على النحو التالي :

- تأكيد على ان قانون سلطة الصحافة لا يتماشى مع المواثيق المختلفة ابتداء من ميثاق الأمم المتحدة و انتهاء بالنظام العالمي الجديد للاتصال الذى وقعت مصر فى بلجراد ١٩٨٠ .  
-الهجوم على عدد من المواد فى القانون و التى لا تتلائم مع ظروف البلاد الحالية و تحتاج إلى إعادة نظر مثل المادة (١٨) التى تحظر على الممنوعين من مباشرة حقوقهم السياسية من إصدار الصحف أو الاشتراك فى ملكيتها و المادة (١٩) التى تجوز للمجلس الأعلى للصحافة ان يستثنى بعض الأشخاص الاعتباريين من الشروط التى حددها المادة لإصدار الصحف و التى تمس مبدأ المساواة بين الراغبين فى إصدار صحف، (٢٩)

كما أعلن عدد من الحاضرين اعتراضهم على نص المادة (٢٢) من القانون الذى يعطى بمرته مع الحقوق المكتسبة للعاملين فى الصحف التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكي من صحفيين وادريين و عمال .  
كما فوجئنى الجلسة المادة (٢٩) من القانون التى نصت على أن تكوين الجمعية العمومية للصحفة يكون من ٣٥ عضواً ، أقليتهم بالإنتخاب (١٥) عضواً و أغلبيتهم بالاختيار (٢٠) عضواً حيث وصف هذا النص بأنه قلب وضعا بديهيا و هو الأخذ بمبدأ الانتخاب أساسا و أن يكون التعيين هو الاستثناء و ليس الأصل .  
- ان القانون قد فرض ملكية الدولة على المؤسسات الصحفية التى لم تنطلق لأسباب مالية و إدارية إلى إنشاء صحف جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من جموع الصحفيين الجدد (١٠).

كما طرحت عدة رؤى لتدعيم حرية الصحافة منها : (١١)

#### ١- تأكيد مبدأ حرية الاعلام و الصحافة فى مصر و ذلك على النحو التالى :

- إلغاء القوانين الاستثنائية و تخليص قانون العقوبات المصرى من بعض جرائم الرأى الى يتمتع بها مثل جريمة الاهانة و العيب و الاخلال بالمقام و جرائم كراهية النظام أو تشجيع الجرائم .
- عدم المخالفة فى تطبيق بعض المبادئ التى تعوق الأداء الصحفى مثل منع نشر بعض المداولات العسائيه الذى يستعمل فى منع الصحفيين من حضور بعض الجلسات دون مبرر حقيقى .
- العمل على التخلص من بعض العبارات المطاطة و التى ليس لها مدلول محدد و الواردة فى بعض القوانين المنظمة للنشاط الصحفى و التى تستخدم فى تقييد حرية الصحافة من خلال التوسع فى تفسيرها مثل ودايه النظام الإجتماعى و الأمن القومى و غيرها و التى تفسر وفق مايريد صاحب السلطة .
- الالتزام بروح دستور ١٩٧١ و الضمانات العالمية لحرية الرأى و التعبير .

#### ٢- إطلاق حرية إصدار الصحف فى مصر و ذلك عن طريق :

- الاكتفاء بإخطار الجهة الإدارية عند إصدار الصحيفة دون اشتراط الحصول على ترخيص .
- الاعتراف بحق الافراد فى إصدار الصحف .
- إلغاء النص الوارد فى قانون سلطة الصحافة الحاص بحظر إصدار الصحف على بعض الفئات الممنوعين من ممارسة الحقوق السياسية .

### ٣- توفير الحماية للصحفيين أثناء ممارسة عملهم وذلك -

- باتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية الصحفيين من التعرض للسجن و الاعتقال و التعذيب بسبب المهنة.
- اتاحة الفرصة الحقيقية للصحفيين للتعبير عن آرائهم بحرية و مسئولية دون أن يتعرضوا بسبب ذلك للمسئولية السياسية.
- كفالة حق الصحفي في الرجوع إلى مصادر الأنباء و المعلومات .
- منع نقل الصحفي من عمله إلى عمل آخر رغما عن إرادته سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- ضمان الحقوق الاقتصادية للصحفيين ليتحقق لهم مستوى معيشى لائق .

و فى جلسة الاستماع التى خصصت لمناقشة قضايا الملكية و الادارة عرض الأستاذ عبد الحميد حمروش ورقة عمل عرض فيها لتأثير قانون سلطة الصحافة على ادارة المؤسسات الصحفيه ذكر فيها ان القانون خلق صورا جديده من صور الرقابة على المؤسسات بخضوعها لأول مرة لمراجعة الجهاز المركزى للحاسبات و توسيع قاعدة اختيار اعضاء مجلس الادارة و تكوين جمعية عمومية من كل مؤسسة من بين العاملين فيها و لكن التجارب اثبتت عددا من الأخطاء من بينها:

- ١ - الغاء منصب العضو المنتدب عن مجلس الادارة فى التشكيلات الجديدة .
- ب - ترك ترشيح اعضاء مجلس الادارة من الناحية الفعلية و كذا الأعضاء المعينين فى الجمعية العمومية لرئيس مجلس الادارة المختار .
- ج - عدم مراجعة السياسات الادارية حتى وصل الأمر برئيس مجلس ادارة احدى المؤسسات الى سلب حق المالك الوحيد فى تعيين رئيس تحرير صحيفه تصدر عن المؤسسة و الغاء تعيين رئيس قائم بالعمل .

و من الجدير بالذكر ان مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين قد نوه هو الآخر بمساوىء قانون سلطة الصحافة فى جلسة الاستماع الأولى التى عقدت فى ١٨ أكتوبر ١٩٩١ ، فقد ذكر ان القانون بصح سياجا واضحا لعملية اصدار صحيفة و يضع قيودا تجعل من المتعسر بالفعل اصدار صحيفة (١٢)

و هكذا يتضح اجماع الصحفيين على رفض قانون سلطة الصحافة و المطالبة بتعديله و ذلك حتى تستطيع الصحافة أن تقوم بدورها فى التوجيه و النقد .

و يوضح العرض السابق لتشريعات الصحافة و أوضاعها منذ قيام الثورة حتى وقتنا الحالى ان الدولة دائما تبرز باعتبارها طرفا قويا فى اطار العلاقة بين الصحافة و السلطة ، و من الاغراق فى التفاؤل التسبب بحدوث نغدم فى ممارسات جهاز الدولة نفسه إلى موقع الصحافة فى المجتمع و دور الصحفي و وظائفه ، اذ لا يزال مطروحا حتى الآن على جهاز الدولة ان يقرر هل يتعامل مع الصحافة باعتبارها جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية أم انه يراها "جهازا رقابيا" ينوب عن الشعب فى "ضبط أداء" الأجهزة و الهيئات المختلفة و ينه جهاز الدولة نفسه إلى ما يجب ضمانا للتصحيح المستمر للممارسات الخاطئة ؟ و بالقدر نفسه لا يزال مطلوبا أن يحدد جهاز الدولة نظرتة الى الصحفي : هل يراه "مجرد موظف" فى جهاز يتبع الدولة و عليه ان يلتزم بتوجيهات هذا الجهاز؟ أم يراه "مثلا" للرأى العام ينبغى أن يكون فى مستوى الثقة التى جعلت منه "ناديا عن الجماهير"

حتى لو تعارض ذلك مع مصلحة جهاز الدولة نفسه و أدى به إلى نقد هذا الجهاز و تنفيذ مواقفه و دفع الرأى العام لاتخاذ مواقف تعارض من سياسته؟

و فى هذا الصدد تتحمل نقابة الصحفيين مسؤوليات كبرى فى التخلص من القوانين التى تحول دون حرية الصحافة و الصحفيين و المشاركة فى سن التشريعات التى تتعلق بالمهنة و الدفاع ضد أشكال الاعتداء المختلفة على الصحفيين و استرداد حقها فى (الولاية) على المهنة و انتزاعه من الأجهزة و الهيئات أو المجالس الدخيلة .

ولا بد أن نؤكد أن الصحافة لا يمكن أن تمارس حريتها إلا فى ظل مفهوم متكامل للحرية يلقى بظلاله على العمل الصحفى ، و تتحول فى ظل قضية الحرية لتصبح قضية (رأى عام) تشغل رجل الشارع قبل أن تشغل المعنيين بالعمل الصحفى ، تتحرك من أجلها كافة التنظيمات الشعبية و النقابات المهنية و المجالس النيابية و الهيئات القضائية ، و عندما يحدث ذلك فإن قضية التشريعات المنظمة للعمل الصحفى لن تكون قضية "بعض الصحفيين" الذين يتميزون بجرأة تدفعهم إلى معارضة التشريعات التى تمثل انتهاكا لحرية الصحافة و الصحفيين ، و إنما ستصبح قضية كل القوى الساعية الى الديمقراطية الحقيقية و التى ترى فى حرية الصحافة مطلبا ضروريا و ضمانا لتحقيق أهدافها فى الوصول إلى الجماهير و مشاركة مسيرة العمل الوطنى .

\* \* \* \*

#### مصادر المبحث الأول و مراجعه

- ١ - عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعى و السياسى فى مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة ملوس ١٩٥٤ ص ٢١ (القاهرة: مكتبة مدبولى ، ١٩٨٩) ص ١٢٠
- ٢ - رمزى ميخائيل جيد : أزمة الديمقراطية ومازق الصحافة القومية ١٩٥٢ - ١٩٨٤ (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٧) ص ٢٠
- ٣ - المرجع السابق نفسه ، ص ١٨
- ٤ - ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢ - ١٩٨١ ( القاهرة: العربى للنشر ١٩٨٨ )، ص ١١
- ٥ - ليلى عبد المجيد ، حرية الصحافة فى مصر بين التشريع و التطبيق ١٩٥٢ - ١٩٧٤ ( القاهرة: العربى للنشر و التوزيع ، ١٩٨٣) ص ٢٢
- ٦ - المسح الشامل للمجتمع المصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية ( القاهرة: ١٩٨٥) ص ١٦
- ٧ - عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٥٩
- ٨ - عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٦٨
- ٩ - المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، مصدر سابق ، ص ٢٥
- ١٠ - عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٨٧
- ١١ - المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، مصدر سابق ، ص ٢٦
- ١٢ - الأهرام ١٦ / ٤ / ١٩٥٤
- ١٣ - رمزى ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ٣٦
- ١٤ - عواطف عبد الرحمن ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة ( القاهرة: دار الفكر العربى ، ١٩٨٥) ص ٦٣
- ١٥ - المرجع السابق نفسه ، ص ٥٨ - ٥٩
- ١٦ - عواطف عبد الرحمن ، أوضاع الصحافة المصرية فى ظل ثورة يوليو فى: أنيس صايع (إشراف) عبد الناصر وما بعده ص ١١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ١٩٨٠) ص ٢٦٠ - ٢٧٣
- ١٧ - أحمد حسين الصاوى ، الصحافة المصرية فى مفترق الطرق فى: مجموعه من الكتاب ، مستقبل الصحافة فى مصر ( القاهرة: الموقف العربى ، ١٩٨٠) ص ٢١ - ٢٢
- ١٨ - رمزى ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ٥٩
- ١٩ - عواطف عبد الرحمن ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة ، مرجع سابق ص ٦١
- ٢٠ - المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، مصدر سابق ، ص ٥٩
- ٢١ - المصدر السابق نفسه ، ص ٦٦
- ٢٢ - ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ - ٥٧
- ٢٣ - رمزى ميخائيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٤
- ٢٤ - على الدين هلال و آخرون ، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ص ٢١ ( القاهرة: المركز العربى للبحث و النشر ، ١٩٨٢) ص ١٣٤ ، ١٣٥

- ٢٥- ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٦١-٦٢
- ٢٦- رمزى ميخائيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٩
- ٢٧- على الدين هلال و آخرون ، مرجع سابق ، ص ١٤٥
- ٢٨- ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٩٤-٩٥
- ٢٩- المرجع السابق ، ص ٩٥-٩٦
- ٣٠- ابراهيم عبده ، محنة الصحافة وولى النعم (القاهرة : سجل العرب ، ١٩٨٧) ص ٦
- ٣١- فى هذا الصدد انظر :
- كامل زهيرى ، الصحافة بين المنح و المنع : (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٠) ص ٤٠-٦٥
- ابراهيم عبده ، محنة الصحافة وولى النعم ، مرجع سابق ، ص ٤٥
- ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٩٦-٩٧
- ٣٢- رمزى ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ١٣٤
- ٣٣- كامل زهيرى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩
- ٣٤- ليلى عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٣
- ٣٥- مصطفى مرعى ، الصحافة بين السلطة و السلطان ، ص ١٦ (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠) ص ٧٤-٧٨
- ولمزيد من التفاصيل راجع :
- محمد سيد محمد ، الصحافة سلطة رابعة كيف ؟ (القاهرة : دار الشعب ١٩٧٩)
- محمد حسنين هيكل ، السلام المستحيل و الديمقراطية الغالبة (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ١٩٨٠)
- سامى عزيز ، الصحافة مسئولية و سلطة ، ص ١ (القاهرة : مؤسسة دار التعاون ، ١٩٨١) ص ٦-١٠-١١٤
- أحمد حسين الصاوى ، "قراءة فى ملف الصحافة المصرية" مجلة الدراسات الاعلامية ، العدد ٥٤ ، يناير - مارس ١٩٨٩ ، ص ١١
- ٣٦- أحمد حسين الصاوى "قراءة فى ملف الصحافة المصرية" ، مصدر سابق ، ص ١٥-١٧
- ٣٧- المؤتمر العام للصحفيين - يناير ١٩٩١ - تقرير اللجنة التنفيذية ، ص ٣ - ٤
- ٣٨- أحمد حسين الصاوى - قانون سلطة الصحافة (١٤٨ لسنة ١٩٨٠) الجذور و الفروع ، المؤتمر العام للصحفيين المصريين - نقابة الصحفيين - يناير ١٩٩١ - ص ٣ ، ٤
- ٣٩- الصحفيون يناير ١٩٩١ - خليل صابات - ص ١٠١ - ١٠٢
- ٤٠- الصحفيون - يناير ١٩٩١ - كامل زهيرى
- ٤١- الصحفيون - يناير ١٩٩١ - ليلى عبد المجيد ص ١٠٥ - ١٠٦
- ٤٢- الصحفيون - يناير ١٩٩١ - ص ٨٥

المبحث الثامن

نقابة الصحفيين المصريين





منذ أواخر القرن الماضي والصحفيون ينددون أملا كان عزيز المنال وهو أن تجمع شتاتهم نقابة أو تنظيم ينضمون تحت لوائه . وقد قاموا بالفعل بعدة محاولات في سبيل انشاء نقابة ولكنها كانت دائما تنتهى للفشل لعدة أسباب منها صعوبة التوحيد الدقيق للصحفي والذي نتج عن عدم اشتراط اجازة علمية معينة للعاملين في الصحافة ومنها أيضا حصر أعضاء النقابة في أصحاب الصحف من ناحية ومطالبة الحكومة بالامتيازات الصحفية من ناحية ثانية دون الأخذ في الاعتبار المحررين العاملين في الصحف ودون اهتمام بالقرارات والقواعد التي تستند عليها العلاقات بينهم وبين أصحاب الصحف كما كان الطابع الاحصائي والى عام ١٩٢٠ هو الغالب على محاولات انشاء النقابة ، اذ كانت الصحافة الأجنبية عادة هي التي تدعو اليها وبطابع التكتل في سبيل مناهضة الحكومة المصرية في كنف الامتيازات الأجنبية . (١)

واذ نتبعنا محاولات انشاء النقابة فان بدايتها كانت عام ١٨٩٩ عندما ذكر الصحفيون في انشاء تنظيم يجمعهم واجتمعوا في فندق الكونستال بدعوة من صاحب (الامرام) ، ودارت مناقشات بينهم حول تعريف الصحفي فقد أراد بعض أصحاب الصحف حصر التعريف في ملاك الصحف فقط وهو ما لم يرض عنه المحررون العاملون في الصحف . وقد قرر هؤلاء الانفصال عن تنظيم أصحاب الصحف وأنشأوا جمعية لهم باسم جمعية الكتاب والتي ضمت في عضويتها نحو ٤٠٠ كاتب الا ان هذه المحاولة قد فشلت لاعتراض اللورد كرومر على تأليف نقابة للصحفيين .

وفي عام ١٩٠٩ أنشئت رابطة الصحفيين الأجانب ورغم ان مؤسسيها حاولوا ضم الصحفيين المصريين والسوريين الى تجمعهم المهني الا ان هؤلاء شعروا بمعاداة هذا الكيان لهم فحاولوا انشاء تنظيم خاص بهم الا ان محاولتهم أجهضت لقلة عدد الصحفيين وافتقارهم روح التكتل والتضامن . وساعد على ذلك ان مهنة الصحافة ذاتها كانت من المهن التي لا تحوز التقدير الكامل في المجتمع . حيث كان يذلل للصحفي على انه اسان طفيلي يعيش على أخبار الآخرين . وكان الصحفيون يعانون من أزمة الحرية وأزمة لعمه العيش في آن واحد . (٢)

وفي عام ١٩١٢ قام عدد من أصحاب الصحف بانشاء نقابة للصحفيين ضمت المصريين والأجانب العاملين في الحقل الصحفي .. الا ان هذا الاجتماع انفرط بقيام الحرب العالمية الأولى . وبعد انتهاء الحرب قام عدد من الصحفيين بتأليف رابطة هدفها الرئيسي العمل على انشاء نقابة للصحفيين .

وفي العشرينيات وحتى منتصف الثلاثينيات قامت عدة اشكال تنظيمية للصحفيين كانت في أغلبها تضم العنصر المصري . وقد ساعد على ذلك ان ثورة ١٩١٩ بمفهومها الشعبي دعت عددا كبيرا من الشباب الى التعبير عن آرائهم بواسطة الصحف وبدأت الصحافة تشهد محررين من حملة الشهادات العالية .

ومن أبرز هذه المحاولات النقابية التي تالعت عقب صدور دستور ١٩٢٣ عندما سارع ثلاثة من الصحفيين هم امين الرافعي واحمد حافظ عوض ولين كاسترو لمقابلة رئيس الوزراء مطالبين باصدار قانون

بأنشاء نقابة للصحفيين ثم اجتمع عدد من اصحاب الصحف ومحرريها وبدأوا فى اعداد مشروع النقابة التى اعلن قيامها سنة ١٩٢٤ .

ورغم تعدد محاولات انشاء نقابة للصحفيين الا انها لم تنل اعترافا رسميا من الحكومة الى ان صدر مرسوم باعتماد نظام جمعية الصحافة فى ٢٠ ابريل ١٩٣٦ فى عهد وزارة على ماهر . وقد قام بوضع قانون الجمعية الصحفى محمود عزمى الذى كان يشغل منصب المستشار الصحفى لمجلس الوزراء .

#### جمعية الصحافة :

اقتنع محمود عزمى من خلال التجارب السابقة بان النقابة لا يمكن ان تقوم وان تدوم الا بقانون ينظم كيانها تنظيميا رسميا معترفا به وان النقابة لا بد ان تكون تعبيراً عن مصالح العاملين فى الصحف ، كما تعبر عن مصالح اصحاب الصحف .. لذا اعتم وهو يضع قانون النقابة بأحوال الصحفيين العاملين فى الصحف بتوفير الضمانات الكافية لهم حتى يقوموا بعملهم دون خشية من الفقر أو العوز عند اصطدامهم بأصحاب الصحف التى يعملون فيها .

- وقد مددت جمعية الصحافة فى المقام الأول الى المحافظة على كرامة الصحافة والصحفيين ، فقد حددت المادة (٢) من مرسوم جمعية الصحافة أغراض الجمعية فى الآتى :
- ١ - العمل على رفع شأن الصحافة والمحافظة على كرامتها .
  - ٢ - السعى للاعتراف بحقوق الصحافة والصحفيين وتحقيق ما يجب لهم من مزايا .
  - ٣ - تنمية روح الاخاء والتعاون بين الصحفيين وتسوية ما بينهم من المنازعات المتعلقة بالمهنة .
  - ٤ - تنظيم علاقات الصحافة والصحفيين بالحكومة والجمهور .

#### الشروط الواجب توافرها فى أعضاء الجمعية :

حددت المادة (٤) هذه الشروط فى الآتى :

- ١ - ان يكون مصرياً .
- ٢ - الا يقل سنه عن ٢١ عاما
- ٣ - الا يكون قد صدرت عليه أحكام فى جريمة من الجرائم المخلة بالشرف .
- ٤ - ان يكون حسن السيرة .
- ٥ - ان يكون حاصلا على شهادة دراسية عالية من مصر او من الخارج أو أن يكون على درجة من الثقافة تلائم مهنة الصحافة .
- ٦ - ان يكون صاحب صحيفة أو ممثلا له أو محترفا للصحافة .
- ٧ - ان يزكى طلب انضمامه اثنان من أعضاء الجمعية .
- ٨ - ان ترفق بطلب انضمامه قيمة رسم الدخول فى الجمعية . (٢)

إلا أن المادة الثالثة قد نصت على عدم جواز التعرض للمسائل السياسية، أو المسائل الطائفية أو الدينية ولا القيام بأى عمل خارج نطاق الأغراض المبينة فى المادة الثانية . وذلك بهدف حصر نطاق أعمال النقابة فقط فى الأوضاع النقابية والمهنية للعاملين فى الصحف ودون التعرض للحريات العامة بما تمثله من أساس العمل

الصحنى وايضا حرمان الجمعية من مناقشة القضية الوطنية او الادلاء برأيها فى الأحداث السياسية التى تمر بالبلاد . وتاكيدا على هذا المعنى قضت المادة (٢٦) بأن للحكومة دائما بمقتضى قرار مجلس الوزراء أن تأمر بحل الجمعية اذا خالفت احكام المادة الثالثة . (١)

الا ان هذا المرسوم باعتماد نظام جمعية الصحافة لم يقدر له الانتقال الى حيز التطبيق بعد سقوط وزارة على ماهر وتقاعس الحكومات عن تعيين أول مجلس ادارة للجمعية . واستمرت الصحف فى مطالبتها بإنشاء نقابة للصحفيين ، فتأسف (الأهرام) أن للحكومة ولماسحى الأذى وعمال الترام وسائقى السيارات نقابات تسهر على مصالحهم وليس للصحفيين نقابة تعمل لاصلاح حالهم ورنج مستواهم والمحافظة على ما لهم من حقوق . (٢)

وعادت المحاولات مرة أخرى بإنشاء اتحاد محررى صحافة مصر عام ١٩٣٨ وكان يضم المحررين فقط .

#### تأسيس نقابة الصحفيين :

فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ تقدم على ماهر رئيس الوزراء الى مجلس النواب بمشروع قانون نقابة الصحفيين فقرر المجلس إحالته الى لجنة الداخلية لاعداد تقرير عنه . وقد وافق عليه المجلس بعد أن أدخلت عليه اللجنة بعض التعديلات وذلك فى الجلستين المنعقدتين فى ٦ و ١١ مارس ١٩٤٠ . وحينما أحيل المشروع الى مجلس الشيوخ أدخلت عليه لجنة الداخلية والعدل عدة تعديلات وأقره مجلس الشيوخ بصنئه المعدله فى جلستيه المنعقدتين فى ٨ و ١٥ مايو ١٩٤٠ . وحينما أعيد المشروع الى مجلس النواب لم يوافق على التعديلات التى أدخلها مجلس الشيوخ وذلك فى جلسته المنعقدة فى ١٩ يوليو ١٩٤٠ . ثم تشكيل لجنة توفيق مشتركة من مجلس النواب والشيوخ للتوصل الى صيغة يوافق عليها المجلسان وهى الصيغة التى أقرها مجلس النواب فى جلسته المنعقدة فى ٢٤ مارس ١٩٤١ . وصدرت بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤١ فتكونت نقابة الصحفيين رسميا فى ٣١ مارس ١٩٤١ وانتخب محمود أبو الفتح كأول نقيب لها .

وقد ركزت النقابة منذ قيامها على تأكيد حقوق المحررين لدى أصحاب الصحف فأصدرت لائحة الاستخدام وقانون الدفعة وأنشأت صندوق المعاشات ونظمت إجازات المحررين ومكافآتهم . فضلا عن نجاحها فى تقديم بعض الخدمات الاقتصادية للصحفيين بالسعى لدى الحكومة لتخفيض أجور التذاكر الخاصة بالصحفيين ونجاحها لدى شركة الترام فى الحصول على تذاكر اشتراك مجانية ولدى مصلحة التليفونات فى الحصول على امتيازات هامة لدور الصحف .

وهكذا ساهمت النقابة فى تحسين أحوال العاملين فى الصحافة الى حد ما وان أخفقت فى أن يكون لها تأثير فى تخفيف التشريعات الصحفية والإجراءات التى تتخذ ضد الصحف والصحفيين .

وقد ظل هذا القانون ينظم احوال النقابة حتى سنة ١٩٥٥ عندما صدر القانون رقم (١٥٥) لسنة ١٩٥٥ الذى استبعد من عضوية النقابة ملاك الصحف وظل هذا القانون ساريا و إن خضع لبعض التعديلات الى أن صدر قانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٠ وهو القانون الذى ينظم عمل النقابة حتى الآن والذى يقضى بأن من بين أهداف النقابة حماية حرية الصحافة والدفاع عن الصحفيين خلال ممارستهم للمهنة كمانص على اعتبار نقل

الصحفي الى عمل غير صحفي سواء داخل المؤسسة او خارجها عملا تعسفيا واكد على انه لا يجوز القبض على عضو من اعضاء النقابة او حبسه احتياطيا لما ينسب له بسبب ممارسة المهنة ولا يجوز استجوابه او التحقيق معه الا بمعرفة اعضاء النقابة العامة وبحضور النقيب او رئيس النقابة الفرعية . (٦)

## النقابة والسلطة السياسية :

تمثل الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين أعلى سلطات النقابة وقد شهدت اجتماعاتها خلال السنوات والعهود المختلفة مواقف ضد السلطة السياسية في دفاعها عن حرية الصحافة . ولعل أهمها هي التي انعقدت في سنوات ١٩٥٢ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨

ففي ٩ ديسمبر ١٩٥٢ وبعد أقل من ثلاثة شهور من قيام الثورة اجتمعت الجمعية العمومية للنقابة وقررت انه اذا لم تلغ الرقابة على الصحف في موعد انقضاء ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ تضرب جميع الصحف والمجلات اليومية والاسبوعية والشهرية عن الصدور وتعقد جمعية عامة بعد اربعة اسابيع للنظر في ذلك . الا ان هذا الاضراب لم ينفذ .

وشهدت الستينيات عديد من المواجهات بين النقابة والسلطة السياسية نتيجة اصرار الصحفيين على استقلال نقابتهم ، مما أدى الى تأجيل عقد الجمعية العمومية للنقابة عدة مرات ثم عدم الاعتراف بقراراتها وبالانتخابات التي تجرى اذا كان الفائزون من ذوي الاتجاهات المعارضة للنظام . وقد انتقد حسين فهمي النقيب السابق للصحفيين محاولة الحكومة فرض آرائها على الصحف وذلك في المؤتمر الوطني للنوى الشعبية الذي دعى اليه في مايو ١٩٦٢ . وقد اعقب ذلك رفض الحكومة عقد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ واجلت انتخابات النقابة الى أجل غير مسمى . واستقال اربعة من اعضاء مجلس النقابة احتجاجا على هذا التأجيل غير القانوني .

وعندما انعقدت الجمعية العمومية أخيرا في ١٩ يناير ١٩٦٥ كان على رأس جدول اعمالها مقترحات الاتحاد الاشتراكي لتنظيم الصحافة والتي اعلنت في نوفمبر ١٩٦٤ . وكان أهم هذه المقترحات انشاء مجلس أعلى للصحافة في اطار الاتحاد الاشتراكي يكون مسئولا عن وضع القواعد الادارية والتنظيمية والعالية لتطوير الصحافة كما تضمنت المقترحات دعوة المنظمات والجمعيات والأشخاص التي تصدر صحفا ومجلات والتي لا تخضع للاتحاد الاشتراكي الى وضع نفسها تحت اشرافه ، وكذلك اعادة تنظيم الصحف والمجلات الاقليمية الصادرة في المحافظات تحت اشراف لجان الاتحاد الاشتراكي .

وقد اعلنت الجمعية العمومية رفض هذه المقترحات ورد مجلس الأمة على ذلك بالغاء قرارات الجمعية العمومية وازاء هذا التحدى من جانب السلطة التشريعية ومن ورائها السلطة التنفيذية انتخب الصحفيون في الجمعيتين العموميتين اللتين عقدتا في عامي ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ عددا من الصحفيين المعروفين برفضهم لمقترحات الاتحاد الاشتراكي . الا أن محكمة الاستئنافات اصدرت حكما بالغاء انتخابات عام ١٩٦٦ وذلك بناء على طلب الاتحاد الاشتراكي وفي العام التالي صدر قرار من مجلس الوزراء بحل مجلس نقابة الصحفيين المنتخب وتعيين مجلس آخر يرأسه رئيس محكمة الاستئنافات .

وقد انعقدت اول جمعية عمومية بعد ذلك التدخل الاداري في مارس ١٩٦٨ وتولى كامل زهيرى منصب نقيب الصحفيين في الانتخابات التي اجريت بالتزكية . (٧)

## النقابة والسلطة السياسية في السبعينيات :

ولم يتوقف الصراع بين السلطة السياسية ونقابة الصحفيين في السبعينيات بل لانكون مبالغين اذا قلنا انه ازداد ضراوة خاصة بعد سلسلة القوانين الاستثنائية التي اتبعها نظام السادات والتي أثرت بدرجة كبيرة على حرية العمل الصحفي .

ففي ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ في خضم الاضطرابات التي شهدتها البلاد والتي تمثلت في الحرائق المتعمدة ومظاهرات الطلبة وغيرها . اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وطالبت برفع الرقابة عن الصحف لولا الا فيما يتعلق بالشئون العسكرية وطالبت بالافراج عن الطلبة المعتقلين والدخول في حرب لتحرير الاراضي المحتلة . (٨)

واجتمع مجلس النقابة واصدر بيانا يعلن فيه تأييده لمظاهرات الطلبة ويتهم النظام باستخدام اساليب القمع مما أدى الى استقالة عضوين من مجلس النقابة اعتراضا على البيان . وقد اثار هذا البيان ثائرة السادات وهاجم اعضاء النقابة واصفا بعضهم بانهم يستخدمون أسلوب الطفولة السياسية .

واستمرت النقابة في الدعوة الى رفع الرقابة عن الصحف ولذا دعت الجمعية العمومية في اجتماعها في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ امانة الدعوة والفكر في الاتحاد الاشتراكي واعضاء لجنة الاعلام بمجلس الشعب ومندوبين عن وزارة الاعلام للمناقشة في الاجراءات اللازمة لرفع الرقابة ونص قرار الجمعية عن أن رفع الرقابة عن الصحف هو مطلب للرأي العام الصحفي . (٩)

وشهدت البلاد انفجاجة في حرية الرأي والصحافة بعد رفع الرقابة عن الصحف في فبراير ١٩٧٤ . الا أن ذلك لم يمنع السادات من الهجوم على الصحافة سواء في خطبة أو في تصريحاته موجهة النقد اليها بأنها تركز على السلبيات فقط ولا تعطي صورة حقيقية للإنجازات التي تقوم بها الدولة في كافة المجالات .

وجاء كتاب "حوار وراء الأسوار" ليزيد من أزمة الثقة بين السادات والصحفيين حيث تعرض فيه جلال الحمامصي مؤلفه للذمة المالية لعبد الناصر مما أثار السادات . وفي أول خطاب له بعد صدور الكتاب هاجم فيه الصحفيين هجوما شديدا وطلبهم بالحرص على نزاهة الكلمة .

واثارت لائحة أجور الصحفيين خللا حادا بين النظام والنقابة والتي عقد مجلس النقابة بشأنها جمعيتين عموميتين في يناير وفبراير ١٩٧٦ فقد اعترض الصحفيون على اللائحة وأعد مجلس النقابة مذكرة للمجلس الأعلى للصحافة ضمنها اعتراضاته على التفسيرات التي أصدرها المجلس بشأنها مطالبا بإعادة بحثها .

وفي الاجتماع العادي للجمعية العمومية في مارس ١٩٧٦ لمناقشة لائحة الأجور هاجم الصحفيون جمال العطيني وزير الاعلام والثقافة في ذلك الوقت وعرض بعضهم الاعتصام ، مما أثار غضب السادات الذي أعلن أن أسلوب الضغط أو الاعتصام لا يجب الالتفات اليه ومرفوض شكلا وموضوعا . (١٠)

وازداد تأزم العلاقة بين نظام السادات والصحفيين خاصة مع الصحفيين المعارضين وشهدت هذه الفترة غدة مصادرات لاعداد جريدة (الأهالي) لسان حال حزب التجمع الوطني . وتعدده هجوم السادات على صحيفة (الأهالي) متهما اياها بأنها تعتمد اثاره الجماهير وتاليف الطبقات مما حدا بحزب التجمع الى تجميد نشاطه

السياسى نتيجة الدعاية المضادة التى واجهها ولم يبرز للنقابة دور فى مواجهة هذه الاحداث واستمر مسحتها حتى اضطرت الى أن تدلى بدلوما فى قانون الصحافة والمطبوعات الجديد الذى أعده عبدالمنعم الصاوى وكيل مجلس الشعب آنذاك .

فقد اعترضت نقابة الصحفيين اعتراضا قويا على مشروع القانون على أساس أنه يحتوى على قيود صارمة ضد حرية الصحافة وطالب مجلس النقابة المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وممدوح سالم رئيس الوزارة وعبدالمنعم الصاوى وزير الاعلام فى ذلك الوقت بتأجيل تقديم المشروع الى مجلس الشعب حتى تتم دراسته ويبحث . وقد استجاب رئيس الوزراء وأرجأ تقديم المشروع حتى يتم بحثه مع الصحفيين .

واتسمت الأعوام الثلاثة التى سبقت اغتيال السادات بالهجوم الضارى من جانبه على الصحفيين المصريين الذين يكتبون فى صحف تصدر بالخارج متهمها اتهام بالتضييق والتشهير والمزايدة والحقد وبالشيوعية والاحقاد .

وبدا النظام فى الضغط على نقابة الصحفيين لشطب عدد من الصحفيين من جداول النقابة بسبب هجومهم على السادات الا أن الجمعية العمومية للنقابة اجتمعت فى ٧ ابريل ١٩٧٨ وأصدرت بيانا أعلنت فيه استنكارها لأية محاولات سابقة أو لاحقة للمساس بجداول الصحفيين بسبب انتمائهم السياسى . ومؤكد على الا بضار صحفي بالعزل أو النقل أو التجميد بسبب فكره أو رايه السياسى كما أشار البيان الى أن النقابة تنظم مهنى مهمته حماية كل المشتغلين بالمهنة . (١١)

وبدأت قترود الانباء عن رغبة القيادة السياسية فى تحويل النقابة الى نادى مما اثار رد فعل عنيف بين الصحفيين خاصة بعد اعلان صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب أن النقابة لن يكون لها نفس الكيان القائم وأن المجلس الأعلى للصحافة سيكون له الحق فى القيد والحق فى التأديب وأن النقابة لن يتعدى دورها عن كونها ناديا اجتماعيا يقدم الخدمات والرحلات لأعضائه .

ونتيجة لعنف الهجوم الذى لاقاه هذا التصريح اضطر صاحبه الى التراجع ، وأعلن منصور حسن وزير الاعلام أن توجيهات الرئيس بشأن قانون الصحافة الجديد تتضمن الابقاء على النقابة لرعاية مصالح اعضائها .

وتستمر النقابة فى الدفاع عن حرية الصحافة ، خاصة بعد صدور قانون سلطة الصحافة عام ١٩٨٠ وبده مناقشة مشروع اللائحة التنفيذية للقانون واعترضت عليها نقابة الصحفيين . وقدم كامل زهيرى نقيب الصحفيين مذكرة برأى النقابة جاء فيها عدم دستورية مشروع اللائحة وتضمنه نصوصا تتنافى مع روح قانون سلطة الصحافة وحريتها واستقلالها .

ورفض مجلس النقابة مشروع اللائحة وبنى اعتراضه عليها على أساس نقاط أربع تناولتها مشروع اللائحة وهى :

- ١ - الاحالة على المعاش .
- ٢ - الأذن بالعمل فى صحف أو أية وسيلة اعلامية غير مصرية داخل الجمهورية أو خارجها .
- ٣ - النقل من العمل أو داخله .
- ٤ - تحميل الصحفيين بواجبات مجال تحديدها الأمثل هو الدستور أو القانون أو مواثيق الشرف ولوائح المهنة . (١٢)

## مجلس النقابة :

من الصعب تصنيف أعضاء مجلس النقابة على أساس توجهاتهم الفكرية والسياسية طوال الخمسينيات والستينيات لا سيما وأن عضويتهم كانت مشروطة بعضوية التنظيم الواحد . وبصفة عامة تكررت عدة أسماء في التشكيلات النقابية في هذه الفترة محمد عبدالمنعم رضا وحافظ محمود وعبدالمنعم الصاوي وأمينة السعيد وصبرى أبو المجد ومحمد نجيب .

أما في السبعينيات فإنه يسهل ادراك تنوع التشكيل السياسي لمجالس النقابة وذلك بسبب بدء نشاط المنابر ثم التنظيمات داخل الاتحاد الاشتراكي والتصريح بإنشاء عدد من الأحزاب ابتداء من ١٩٧٦ . لذلك يمكن القول بأن المجلس المنتخب في يونيو ١٩٧٦ قد ضم على الأقل عضوين مستقلين (كما قدما نفسيهما) هما د. يوسف ادريس ومصطفى نبيل وفي المجلس المنتخب عام ١٩٧٥ ازداد عدد المستقلين الى ثلاثة ثم أصبحوا ستة في انتخابات عام ١٩٧٩ كان من بينهم النقيب .

ورغم أن صلاح جلال مرشح الحزب الوطنى قد فاز في انتخابات مارس ١٩٨١ إلا أن ممثلى المعارضة استطاعوا الاحتفاظ بوجود مؤثر في ذلك المجلس سواء من بين أعضاء حزب التجمع أو حزب العمل ، واستمر هذا الوضع حتى الآن ، فأصبح مجلس يعبر الى حد كبير عن كافة الاتجاهات السياسية في مصر .  
وفيما يتعلق بمنصب النقيب فإن أكثر من تولى هذا المنصب هو حسين فهمى لفترة تقرب من ست سنوات وربما يعود ذلك الى أن شخصيته تحظى بالقبول العام في أوساط الصحفيين . في حين أن بعض النقباء لم يستمرؤا في المنصب طويلا مثل أحمد بهاء الدين الذى ألغى انتخاب المجلس الذى كان يرأسه في عام ١٩٦٧ . ومن الشخصيات الأخرى التى تولت هذا المنصب أحمد قاسم جودة وصلاح سالم وحافظ محمود وكامل زهيرى وعلى حمدي الجمال وعبدالمنعم الصاوي ويوسف السباعي وصلاح جلال وإبراهيم نافع وأخيرا مكرم محمد أحمد .

ويلاحظ غلبة النقباء الذين ارتبطت أسماؤهم بدار التحرير وهى الدار الصحفية التى أنشأتها الثورة وهم (صلاح سالم ، حافظ محمود ، يوسف السباعي ، أحمد قاسم جودة وحسين فهمى) وقد برز اثنان من النقباء من مؤسسة روزاليوسف ( أحمد بهاء الدين وعبدالمنعم الصاوي) أما دار (الأهرام) فقد خرج منها ثلاثة نقباء هم (على حمدي الجمال وصلاح جلال وإبراهيم نافع) بالإضافة الى مكرم محمد أحمد الذى يعد فى الأساس من كتاب (الأهرام) .

أما مؤسسة (أخبار اليوم) فلم يخرج منها أى نقيب للصحفيين . ويلاحظ تقلد ضابطتين سابقين لمنصب النقيب (صلاح سالم ويوسف السباعي) وهما فضلا عن عبدالمنعم الصاوي كانوا من ذوى المناصب الوزارية .

## المؤتمر العام للصحفيين والقضايا النقابية والمهنية :

أتاح المؤتمر العام الذى نظمته نقابة الصحفيين في يناير ١٩٩١ الفرصة لمناقشة عدد من الأوضاع المتعلقة بالعمل النقابي والمهني كان من أهمها :  
أولا مشاكل القيد :

والتي نتجت عن ازدياد عدد الصحف خاصة الحزبية والاقليمية مما أدى الى تدفق طلبات القيد في جداول النقابة وزاد من حجم المشكلة استمرار المؤسسات الصحفية القومية فى التوسع فى التعيينات

والتوسع في تراخيص مكاتب الصحف العربية والأجنبية والترخيص بالطبعات المصرية لصحف غير مصرية مما أدى الى تعدد جهات التشغيل والتعيين . (١٣)

#### ثانياً : المكاتب العربية والأجنبية :

وصف الأستاذ جلال عارف هذه المكاتب بأنها تمثل صورة كاملة من الفوضى التي تضع حقوق الصحفيين وتسيء للمهنة اسامة بالغة . حيث يتمكن المسيطرون على هذه المكاتب من فرض شروطهم واستغلال الصحفيين المصريين أبشع استغلال يساعد على ذلك الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها أغلب شباب الصحفيين ومزاحمة غير النسابين للصحفيين في عملهم وغلبة أى رقابة فعالة على هذه المكاتب ومساعدة بعض الجهات المسؤولة لهذه المكاتب والقائمين عليها فيما يفعلون ، بل أن بعض هؤلاء تصرف لهم بطاقات تتيح لهم ما لا يحتاج لأعضاء النقابة من الصحفيين المصريين مثل تصوير نشاطات الرئيس ومتابعة اللقاءات الهامة .

اقترح جلال عارف عدة حلول للمساعدة في القضاء على هذه الأوضاع هي :

- أ - أن يكون لكل مكتب صحفى عربى أو اجنبى مدير مصرى مسئول من الأعضاء المشتغلين بالنقابة ، ويكون هو المنوط به الاشراف على تشغيل الصحفيين مع مراعاة أن يكونوا أعضاء بالنقابة .
- ب - البطاقات الصحفية الوحيدة التي تتيح لصاحبها ممارسة العمل الصحفى هي البطاقات الصادرة من النقابة .
- ج - يسمح للصحفيين العرب والاجانب بالقيود في جدول المنتسبين في النقابة طوال فترة عملهم في مصر ، ويؤدون اشتراكا سنويا يحدده مجلس النقابة .

#### ثالثا صحف الاقاليم والهيئات والجمعيات :

أكد جلال عارف على ضرورة المراقبة الدقيقة لقوائم هذه الجرائد والمجلات والتي يشرف عليها في الغالب غير الصحفيين وتطبيق المادة ( ٢١ ) من قانون الصحافة والتي نصت على أن يشترط في رئيس التحرير والمحريين في الصحيفة أن يكونوا أعضاء مقعدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين . (١٤)

#### رابعا علاقات العمل الصحفى :

قدم عزت سامى المحرر بوكالة أنباء الشرق الاوسط ورقة عمل للمؤتمر بعنوان "نظرات في علاقات العمل الصحفى في مصر بين الواقع والتشريع" ناقش فيها المواد المنظمة للعمل الصحفى في القوانين والتشريعات المختلفة .

وتقدم بعدة مقترحات لتنظيم علاقة العمل بين الصحفى والمؤسسة الصحفية التي يعمل بها وهي :

- ١ - تقوم النقابة باعداد صيغة عقد عمل صحفى تعتمد من المجلس الأعلى للصحافة وتلزم المؤسسات الصحفية القومية والحزبية بتوقيعه مع الصحفيين ، بحيث يتضمن هذا العقد تفصيلات محددة للمهام المطلوبة من الصحفى والاختصاصات التي يمارسها والحقوق والمزايا المادية والعينية التي يحصل عليها وذلك لحماية الصحفى من أية ممارسات تعسفية وجائرة قد يتعرض لها مثل النقل أو نزع اختصاص أو سلب أية ميزة منه .



٢ - أن يهادر مجلس النقابة بالدخول في مفاوضات جماعية مع رؤساء المؤسسات الصحفية بقصد إبرام اتفاقات عمل جماعية بين مجلس النقابة ممثلاً للصحفيين ورؤساء المؤسسات الصحفية سيما تلك التي تكثر فيها حالات التوتر في علاقات العمل بحيث تتضمن تلك الاتفاقات التعديلات الواضحة لشروط العمل الصحفي وظروفه على النحو الأفضل بما يقضى على أسباب التوتر والخلافات التي تنشأ عن سوء تفسير القوانين أو التعسف في استخدام السلطة من جانب الإدارة الصحفية أو التعسف في استخدام الحق من جانب الصحفيين .

٣ - في المشكلات ذات الطابع العام في علاقات العمل الصحفي يمكن أن يلجأ مجلس النقابة الى إبرام اتفاقية جماعية مع المجلس الأعلى للصحافة باعتباره ممثل صاحب العمل والقائم على شئون الصحافة بمقتضى قانون سلطة الصحافة .

٤ - تتولى النقابة بموجب الصلاحيات المخولة لها بالقانون (٧٦) لسنة ١٩٧٠ مراجعة لوائح تنظيم العمل والهياكل الوظيفية وقواعد العلاوات والترقيات للصحفيين وطلب التعديل أو الحذف أو الإضافة ، عسى أن يكون فيها من أمور صحفية يحق للصحفيين أو ما من شأنه أن يمس الاستقرار في علاقات العمل .

٥ - تقوم نقابة الصحفيين بوضع معايير أداء نوعيه للصحفيين يتم على أساسها قياس مستوى الأداء والكفاءة ويمكن أن يتحقق ذلك بالاشتراك مع ممثلين عن المؤسسات الصحفية ، على أن تكون هذه المعايير ثابتة ومعلنة حتى لا تخضع التقارير في هذا الشأن للاعتبارات الشخصية وتسرى هذه المعايير على جميع الصحفيين سواء في المؤسسات أو في أقسام المؤسسة الواحدة .

٦ - أن تقوم نقابة الصحفيين بوضع لائحة جزاءات موحدة تزاوج فيها بين جميع الأفعال التي تخضع لمخالفتها للجزاء والعقاب سواء في قانون سلطة الصحافة أو في قانون النقابة أو في قانون العمل مع الزام المؤسسات الصحفية بالأخذ بهذه اللائحة .

وحول النزاعات المهنية التي يتعرض الصحفي بموجبه التحقيق الداخلي الإداري أو اللجان الثلاثية الواردة في قانون العمل ، قدمت أمينة شفيق عضو مجلس النقابة اقتراحاً بأن ينص قانون النقابة على أن يجرى التحقيق مع الصحفي أمام لجنة ثلاثية تتكون من :

أ - ممثل لجهة العمل .

ب - ممثل مجلس نقابة الصحفيين .

ج - أحد الصحفيين الكبار والذي تسند له النقابة مسئولية الحضور والتصويت المستقل الموضوعي .

كما قدمت أمينة شفيق مقترحات تتفق مع ما طرحه عزت سامي حول علاقات العمل الصحفي ومنها أن تضع النقابة نموذجاً موحداً لعقد عمل تلزم به كافة المؤسسات الصحفية وكذلك لائحة جزاءات موحدة تسترشد باللائحة النموذجية التي وضعها المجلس الأعلى للصحافة وذلك بغرض تساوي كافة الصحفيين أمام شروط وظروف العمل التي يعملون فيها وحتى تواحه النقابة التمايزات في هذه الشروط والظروف مما سيؤدي الى تخفيف حدة نزاعات العمل .

#### خامساً القضايا النقابية :

أشارت ورقة العمل التي عرضت في جلسة الاستماع التي خصصت للقضايا النقابية عدة نقاط نستطيع أن نجملها فيما يلي :

- ١ - طغيان مشاكل العمل في المؤسسات الصحفية القومية والحزبية على أى نقاش حول العمل النقابى نتيجة حجم المشاكل الكبيرة والسلطات الهائلة التى يملكها رؤساء المؤسسات ورؤساء التحرير والبطالة التى أصبحت ظاهرة في المؤسسات الصحفية وأعمال قانون عقد العمل فى العلاقات بين الصحفي والمؤسسة ؛ مما يؤدى الى ازدياد حجم التوتر فى علاقات العمل خاصة مع استمرار الأسلوب الحالى فى تعيين القيادات .
- ٢ - المطالبة باستقلالية العمل النقابى وتقوية دور النقابة فى تنظيم علاقات العمل وفى هذا الإطار طرح أن تلجأ النقابة الى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن اتفاقات العمل الجماعية حيث حيث تتفاوض النقابة مع المؤسسة الصحفية وبإشراف الجهة الادارية (وزارة القوى العاملة) لتنظيم عقود عمل جماعية تنشر فى الجريدة الرسمية ويكون لها قوة القانون وبذلك تنتهى مشكلة عقد العمل الفردى .
- ٣ - اللوائح الداخلية فى المؤسسات لابد وأن توضع طبقا لظروف العمل مع اخذ رأى النقابة .
- ٤ - وفى إطار التنظيمات النقابية طرحت عدة قضايا فى مقدمتها :
  - ضرورة تنفيذ قرار الجمعية العمومية السابق بحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة أو رئيس التحرير وبين موقع النقيب أو عضوية مجلس النقابة وطالب الكثيرون أن ينص على ذلك فى القانون الجديد .
  - لابد أن تكون النقابة هى السلطة الوحيدة للفصل فى المنازعات المهنية وتسوية الخلافات بين الزملاء واستبعاد اللجوء الى اللجان الثلاثية .
  - تنظيم العمل بالمكاتب العربية والأجنبية بحيث لا يعمل بها الا أعضاء النقابة .
  - تطوير نظام القيد بحيث لا يتم بصورة روتينية كما هو وارد .
  - اجراءات عقد الجمعية العمومية تحتاج الى تعديل وانتخابات الاعادة على منصب النقيب لا يجب أن تتم فى اليوم نفسه كما ينص القانون الحالى .
  - لابد من حصول النقابة على صورة من عقد عمل كل صحفى كما ينص القانون .
  - لابد من الحرص على منع غير الصحفيين من الاشتغال بالصحافة ونطبق القانون فى هذا الشأن .
- ٥ - المؤسسات الصحفية الحزبية تحتاج لجهد اكبر من النقابة لتنظيم علاقات العمل بها وإلا ستواجه بكارثة .
- ٦ - طرح البعض ضرورة تمثيل كل المؤسسات الصحفية فى مجلس النقابة الا أن هذا الرأى رفض من الأكثرية .
- ٧ - ركز عدد كبير من شباب الصحفيين على ضرورة الاهتمام بتدريب الصحفيين وأن تقوم النقابة بتنظيم دورات مستمرة فى الكمبيوتر والعلوم المرتبطة بالصحافة وإثراء المكتبة وتسهيل حصول الصحفيين على الكتب .
- ٨ - الوضع النقابى الحالى ضعيف والصلة مع الجمعية العمومية تحتاج لمزيد من الترابط ولابد من تغيير جذرى يعيد الحيوية للجسد النقابى بحيث تكون الجمعية العمومية تعبيراً حقيقياً عن ارادة الصحفيين وبحيث يفرض الصحفيون ارادتهم ويكون المجلس اداة لهم فى التعبير .

#### سادسا : قانون جديد للصحافة :

- أكد عدد من المشاركين فى المؤتمر على أهمية تعديل قانون نقابة الصحفيين حتى يتوافق مع الظروف السياسية والاعلامية الحالية والتي اختلفت الى حد بعيد عن الظروف التى وضع فيها قانون (٧٦) لسنة ١٩٧٠ والذي ينظم عمل نقابة الصحفيين .
- وفى الورقة المقدمة من جلال عارف تحديد للأسس التى يراها ضرورية عند اعداد القانون الجديد وهى : (١٠) :
- أن يكون القانون الجديد تعبيراً عن أوضاع مستقرة
  - الا يكون القانون مجرد علاج لبعض الثغرات الموجودة فى القانون الحالى أو تخلصاً من بعض العبارات التى جمعت العمل بها بالفعل وإنما لابد أن يكون صادراً عن نظرة عامة "وضع الصحافة والأوضاع النقابية

فى وقت واحد .  
- أن يتيح القانون الجديد امكانية الاصلاحات الديمقراطية التى يريد الصحفيون أن تتجسد فى قانون جديد للصحافة وطالب جلال عارف باصدار لائحة جديدة تسد الثغرات فى القانون الحالى وحتى صدور القانون الجديد .

ومكذا عبر المشاركون فى المؤتمر العام للصحفيين عن هموم السواد الأعظم منهم والمتعلق بالأوضاع المهنية التى يعانون منها داخل المؤسسات الصحفية سواء قومية أو حزبية وطرحوا طموحاتهم بالنسبة للنهوض الذى يجب أن تقوم به نقاباتهم فى سبيل تحسين أوضاعهم النقابية وتحسين ظروف العمل التى يعملون فى ظلها ، وضمان حق الصحفى فى حالة نشوب خلاف بينه وبين المؤسسة التى يعمل بها .

وتحتم الظروف السياسية والاقتصادية والواقع الصحفى الذى نعيشه ضرورة تعديل قانون النقابة الذى صدر فى ظل التنظيم السياسى الواحد وفى ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية مختلفة تماما أثرت على أوضاع الصحافة والصحفيين .. ولابد أن يتضمن القانون الجديد مواد خاصة لحماية الصحفيين العاملين فى الصحف الحزبية والذين يعانون من الأوضاع الاقتصادية المتردية للمؤسسات التى يعملون بها .

كما تزيد الحاجة فى الوقت الحاضر لوضع ميثاق الشرف الصحفى ليوضح الضوابط اللازمة لحماية القيم الصحفية من العابثين بها تحت شعارات التزلف للسلطة أو تحت تأثير الظروف المعيشية السيئة التى يعانون منها الكثير من الصحفيين وفى هذه الضوابط حماية لمهنة الصحافة حتى تستطيع الاستمرار فى تلبية دورها العظيم فى خدمة قضايا المجتمع والمساهمة فى عملية التنمية الشاملة للأطر السياسية والاقتصادية والفكرية للمجتمع المصرى .

## مراجع المبحث الثاني

- ١ - محمود عزيمى ، ملخص مبادئ الصحافة العامة ، القاهرة : ١٩٤٢ - صفحة ١١٠
- ٢ - مايو ٢٣ / ٣ / ١٩٨١ "نقابة البحث عن المتاعب" جلال سرحان - صفحة ١١
- ٣ - نجوى كامل ، محمود عزيمى رائد الصحافة المصرية (القاهرة : دار المعارف ١٩٨١) صفحة ٧٦ و ٧٧
- ٤ - نجوى كامل ، محمود عزيمى الصحفى ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، صفحة ٢٩١ - ٢٩٨
- ٥ - الاهرام : ٢٠ / ٨ / ١٩٣٨ ، الصحافة فى مصر وكيف نعمل على ربح مستواها .  
محمود صهيان نقلا عن سعيد عبده السيد نجيدة ، حرية الصحافة فى مصر بين النظرية والتطبيق ١٩٢٤ - ١٩٥٤ ، رسالة دكتوراه كلية الاعلام ، جامعة القاهرة : ١٩٩١ ، صفحة ٤٨٥
- ٦ - عواطف عبدالرحمن ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٥) صفحة ٦٤
- ٧ - انظر : مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٧)  
- أحمد فارس عبدالمنعم ، جماعات المصالح والسلطة السياسية ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
- ٨ - ليلى عبدالمجيد ، تطور الصحافة المصرية (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨) صفحة ٥٨
- ٩ - ليلى عبدالمجيد : "الصحافة المصرية وتجربة الديمقراطية" فى هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، ط٢ (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) صفحة ١٣٣
- ١٠ - ليلى عبدالمجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق - صفحة ٧٣
- ١١ - ليلى عبدالمجيد ، تجربة الديمقراطية فى مصر ، مرجع سابق صفحة ١٨٢
- ١٢ - المرجع السابق ، صفحة ١٧٦
- ١٣ - انظر جلال عارف ، نقابة الصحفيين ، المؤتمر العام للصحفيين (المشكلة النقابية) قانون جديد أم نظام جديد .
- وأمينه شفيق ، قضايا نقابية
- ١٤ - جلال عارف ، المصدر السابق .
- ١٥ - الصحفيون ١٣ / ٥ / ١٩٩١ ، المشكلة النقابية قانون جديد أم نظام جديد ، جلال عارف ، صفحة ١٥٤ - ١٦٠

الفصل الثاني

التراث العلمي

في بحوث القائم بالإتصال



المبحث الاول

التراث العربى  
فى مجال بحوث القائم بالارتصال  
( المدرسة المصرية )





## أولاً ، المدرسة التاريخية فى بحوث القائم بالاتصال

بدأ الاهتمام بالتاريخ للشخصيات الصحفية التى لعبت دوراً مؤثراً فى الصحافة المصرية منذ الأربعينيات إيماناً بأن الصحافة من نتاج ثقافة وفكرى لمجموعة أفراد ، خاصة وأن الصحافة المصرية ومنذ ظهور الصحافة الأهلية كانت تعتمد على محرريها الأول الذى يديج المقالات بها وكان تميز صحيفة عن أخرى يتحدد فى مدى شهرة كتابها ومدى اقبال القراء على كتابتهم . ساعد على ذلك أن الصحافة المصرية لم تكن وصلت بعد الى كونها صناعة تحتاج فى نجاحها الى تصافر عديد من العوامل البشرية والتقنية والإدارية والمالية . فكان يكفى لنجاح أى صحيفة وجود كاتب أو أكثر ذوى قدرة على التأثير فى القراء من خلال مقالاتهم التى تنشر فى الصحيفة .

ومكذا جاء التاريخ للشخصيات الصحفية ليركز على هذا الفرد الذى يقوم بإصدار الصحيفة أو تحريرها . ومن ثم ظهرت عدة مؤلفات تناولت التاريخ لعدد من الشخصيات البارزة فى تاريخ الصحافة المصرية منهم رفاعة الطهطاوى وأديب اسحق ومحمد عبده وعبدالله النديم وعلى يوسف ومصطفى كامل وأحمد لطفي السيد وأمين الرافعى وروزاليوسف وأحمد حسن الزيات ومحمد حسين هيكل وطه حسين وغيرهم .<sup>(١)</sup> ونالت المؤلفات التى أرخت لعدد من الصحفيين المخضرمين الذين استمروا فى ممارسة العمل الصحفى الى سنوات قريبة ومنهم احسان عبدالقدوس وجلال الحمامسى وفكرى أباطة وكمال الشاوى ومحمد التابعى ومحمد زكى عبدالقادر ويوسف السباعى .<sup>(٢)</sup>

وعلى الرغم من كثرة المؤلفات التى أرخت للقائمين بالاتصال فى العصور المختلفة إلا أنها ما زالت قاصرة عن استيعاب عديد من الشخصيات التى أثرت فى حياتنا الصحفية وكان لها اسهاماتها الواضحة فى تشكيل الخريطة الصحفية فى مصر . نذكر من القدامى أحمد حافظ عومن وعبدالحليم الغمراوى ونورياقصر ميخائيل وحسن الشمسى وغيرهم مما يحتاج الى حصر دقيق لهذه الشخصيات التى أهمتها الدراسات الصحفية التاريخية لبحث مواقفها وتوضيح الحقائق التاريخية حولها .

- ونبرز عدة سمات فى المدرسة التاريخية فى بحوث القائم بالاتصال نوجزها فيما يلى :
- ١ - تناولت معظم المؤلفات الشخصيات الصحفية المؤرخ لها فى اطار تحديد مواقفها من القضايا السياسية والفكرية السائدة فى عصرها خاصة موقفها من القضية الوطنية المتعلقة بالاحتلال البريطانى والديمقراطية
  - ٢ - ابتعدت معظم هذه المؤلفات عن تناول المهارات الاتصالية لدى الشخصيات المؤرخ لها ، عدا المهارة الخاصة بكتابة المقالات الصحفية .
  - ٣ - أهملت هذه المؤلفات تناول دور المؤرخ له فى اطار العملية الصحفية الشاملة من حيث علاقته برؤسائه وبمصادره واسلوب ادارته للصحيفة فى حالة ما اذا كان مالكا أو رئيساً لتحريرها .
  - ٤ - ركزت معظم هذه المؤلفات على اعضاء طابع ايجائى على الشخصية الصحفية المؤرخ لها والتأكيد على دورها الوطنى وتأثيرها على الواقع الصحفى والدفاع عن كافة مواقفها وتبريرها ، مما أبعد بعضها عن المنهج العلمى الذى يؤرخ للشخصية فى اطار من الموضوعية والحياد<sup>(٣)</sup>

## الدراسات الأكاديمية في مجال التاريخ للقائم بالاتصال :

لم يبدأ الاهتمام الأكاديمي ببحوث القائم بالاتصال إلا في بداية السبعينيات وذلك على الرغم من سيطرة المدرسة التاريخية على البحوث الأكاديمية في الصحافة . ويرجع أعمال هذه الدراسات للتاريخ للقائمين بالاتصال إلى طغيان البحوث التي تتناول التاريخ للصحف والتي كانت لا تغفل بالضرورة التاريخ للقائمين بالاتصال في هذه الصحف فقد حرص الباحثون في هذه الصحف على عرض سيرة أو تاريخ الصحفي أو مجموعة الصحفيين المؤثرين في الصحيفة المؤرخ لها الأمر الذي قلل من وجهه نظرهم من أهمية وضع بحوث مستقلة للقائم بالاتصال . بدأت المدرسة الأكاديمية المصرية إسهامها الأول في مجال بحوث القائم بالاتصال عام ١٩٧٠ بالدراسة التي قدمت لنيل درجة الماجستير عن ( من الدعاية والإعلام عند مصطفى كامل )<sup>(١)</sup> وقد أرحت الرسالة لدور مصطفى كامل الصحفي واتجاهاته السياسية والاجتماعية وتعرضت لأساليبه الإعلامية

تتبعات بعد ذلك الدراسات الأكاديمية التي تؤرخ للقائم بالاتصال . فقد شهدت السبعينيات والثمانينيات عشرة بحوث تؤرخ لعدد من القائمين بالاتصال في الصحافة المصرية وتمثل هذه البحوث ما يقرب من ١٥٪ من مجموع بحوث تاريخ الصحافة . وتناولت هذه الدراسات التاريخ لكل من محمد حسين هيكل وعباس محمود العقاد وعبد الرحمن الكواكبي وأنور السادات وعبد الله النديم وبيرم التونسي ومحمود عزمي وأمين الرافعي وفكري أبازة<sup>(٢)</sup> . ويلاحظ أن البحوث التاريخية التي أرحت للقائم بالاتصال قد قدمت لنيل درجة الماجستير دور الدكتوراه باستثناء الرسالة المقدمة عن بيرم التونسي - ويرجع ذلك إلى أن عدد من الباحثين المهتمين بدراسات تاريخ الصحافة يرون أنه من الأفضل لهم في بداية ممارستهم للعمل البحثي الأكاديمي القيام بدراسة إحدى الشخصيات الصحفية عن دراسة الاتجاهات أو المواقف أو الدواهر والتي في الغالب لا تنتج إلى خلفية علمية وعملية لا يكونوا مؤهلين لها عند بداية تفكيرهم في اختبار موضوع الماجستير . وقد ركزت المدرسة الأكاديمية لبحوث القائم بالاتصال التاريخية على إبراز مواقف الشخصيات المؤرخ لها من قضايا عصرها والأدوار التي لعبتها في الحياة الصحفية . وأهملت معظم هذه الدراسات جانب الأداء الحرفي المهني للقائم بالاتصال الذي يؤرخ له .

يمكن التمييز في بحوث القائم بالاتصال التاريخية بين نمطين من البناء التاريخي على أساس هدف البحث الذي قد يتسع ليشمل التاريخ للجوانب المختلفة للقائم بالاتصال وقد يضيق فيتناول جزئية محددة من تاريخه أو من شخصيته . ويقوم البناء المنهجي في البحوث التي تهدف إلى التاريخ الشامل للشخصية الصحفية على عدة أسس هي :

- ١ - رصد النشأة ( الأسرة - المولد - التعليم - السمات الشخصية ) .
  - ٢ - رصد وتتبع علاقة الشخصية بالصحافة .
  - ٣ - رصد وتوصيف دور الشخصية المؤرخ لها في الصحافة .
  - ٤ - رصد وتقويم دور الشخصية في حياة المجتمع وتاصيل مواقفها واتجاهاتها من القضايا المختلفة .
- أما البناء المنهجي في البحوث التي تقوم على جزئية محددة من تاريخ القائم بالاتصال فإنها تنطلق من هذه الجزئية لتصبح محور البناء التاريخي الأساسي ويصبح ما عداها من حياة الصحفي فرعيات تدعم الجزء الأساسي

كان يتعرض المؤرخ للقائم بالاتصال من خلال مواضع من القضايا السياسية والاجتماعية دون التعرض لصحافته وصحفه . (١)

- استخدمت هذه الدراسات المنهج التاريخي بصفة أساسية وهو ما يتفق مع طبيعة الفترة الزمنية التي تجرى فيها الدراسات وإن استعانت بعض الدراسات ببعض المناهج المكملّة خاصة المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة .  
- تندرج معظم الدراسات التاريخية في مجال القائم بالاتصال تحت نوعية البحوث الوصفية وتعتمد على أسلوب التحليل الكيفي وهو ما يتلائم مع الدراسات التاريخية .

#### ثانياً : الدراسات المعاصرة في مجال القائم بالاتصال :

شهدت المدرسة المصرية للدراسات الصحفية منذ السبعينيات تطوراً ملحوظاً في الميادين والأدوات المنهجية المستخدمة فلم تعد البحوث التاريخية فقط هي التي تستهوى الباحثين وإنما انبسطت موضوعات البحوث لتشمل فنون الصحافة الحديثة من تحرير وإخراج وإعلان وتشمل دراسة الظواهر الصحفية المختلفة واتجاهات الصحافة تجاه القضايا المعاصرة . ساعد على ذلك اتجاه تسم الصحافة بـ"خلية الإعلام" إلى وسع سياسة بحثية تعتمد على توجيه الباحثين لدراسة كافة الجوانب المتعلقة بالصحافة .  
بدأت الدراسات الصحفية تخرج عن إطار دراسة المضمون فقط إلى اهتمام حقيقي يبحث كافة المجالات المتعلقة بالقائم بالاتصال في الصحافة سواء في المؤلفات أو البحوث الأكاديمية وإن كان هذا الاهتمام مازال قاصراً عن استيعاب الحاجات العلمية المتزايدة المتعلقة بالقائم بالاتصال والمؤثرة على أدائه الصحفي .  
ومن تحليل أهم الدراسات التي تعرضت للقائم بالاتصال نستطيع أن نـ :  
- خلص عدة مؤشرات يجعلها في الآتي :

١ - تناولت الدراسات المعاصرة القائم بالاتصال في إطار العملية الصحفية الكاملة باعتباره عضواً في جهاز تحريري منوط به عملية تحرير الصحيفة وذلك يتفق مع الصحافة الحديثة التي تعتمد على جهود عديد من الأفراد فلم يعد هناك هذا الصحفي الذي يستلجم أن يأخذ على عاتقه مهمة إصدار صحيفة وإنتاجها .. ومن ثم يبرز الاختلاف الواضح بين المدرسة التاريخية والمدرسة الحديثة في دراسة القائم بالاتصال فالمدرسة الأولى تركز على الدور والموقف الفردي للقائم بالاتصال في حين أن المدرسة الثانية تهتم في الأساس بالدور الجماعي للقائمين بالاتصال في إطار العملية الاتصالية .

٢ - لم تكن دراسة القائم بالاتصال في معظم المؤلفات والبحوث هدفاً أساسياً لها وإنما يدرس في إطار الموسوع الذي تتعرض له ومن خلال زاوية محددة ولخدمة أهداف بحثية لا ترتبط ارتباطاً عضوياً بالقائم بالاتصال .

٣ - تلاحظ الدراسات المسحية الميدانية إهمالاً شديداً من الباحثين في مجال القائم بالاتصال على الرغم من أهميتها في تحديد رؤى القائمين بالاتصال واتجاهاتهم وتأثير الظروف السياسية والاقتصادية والصحفية على أدائهم الصحفي .

وقد بدأ عدد من الباحثين في الانتباه إلى أهمية مثل هذه الدراسات لما نصيفه من قيمة معرفية ومنهجية إلى بحوثهم . ولذلك بدأت المكتبة الإعلامية الأكاديمية تضم بعض الدراسات التي استخدمت الوسائل الميدانية لدراسة القائم بالاتصال منها البحث الذي أجرى عن صحافة المرأة فقد أهتمت الدراسة بتحديد مدى وعي القائم بالاتصال بقضايا المرأة المثارة واهتمامه بمعالجة تلك القضايا وتأثير السياسة التحريرية من وجهة نظره على هذه المعالجة بالإضافة إلى تحديد السمات الشخصية للقائم بالاتصال في صحافة المرأة وتحقيق هذه

الأهداف أجريت دراسة ميدانية على القائلين بالاتصال في صفحة المرأة في (الأهرام) و(آخر ساعة) وفي مجلة (حواء) من خلال استمارة استبيان تحتوي على عدد من المحاور التي تجيب عن تساؤلات البحث . وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج هامة منها ان ٥٦% من القائلين بالاتصال في العينة المبحوثة ترى ان الصحافة المصرية لا تهتم بقضايا المرأة العربية وان المبحوثين في الغالب يفضلون الاعتماد على العادة الأجنبية عند تناولهم لموضوعات المرأة وناكدهم على تأثير السياسة التحريرية على تناول قضايا المرأة وذلك من خلال تحديد موضوعات معينة . كما عرضت الدراسة لمقترحات المبحوثين لتطوير العمل في ابواب المرأة في الصحف المصرية دارت حول اعداد دورات تدريبية والاهتمام بالقطاعات المختلفة للمرأة والتعامل مع قضايا المرأة بشكل واقعي وتوعية المرأة بحقوقها الشرعية والسياسية . (٧)

وفي دراسة اخرى أجريت عن الصفحات الاقتصادية في الصحف اليومية استخدمت صحيفة استقصاء لدراسة القائلين بالاتصال في الصفحة الاقتصادية . وتضمنت عدة محاور تدور حول خصائص القائلين بالاتصال من ناحية السن والجنس وسنوات الخبرة وحول التأهيل المهني والأكاديمي وطبيعة القائم بالاتصال في الصفحة وعلاقته بمصادره ومجهوره وتأثير السياسة التحريرية .

وقد قدم المبحوثون عدة مقترحات تتعلق بتأهيل المحررين الاقتصاديين منها حضور الدورات التدريبية المتخصصة ومتابعة المؤتمرات والندوات الاقتصادية وتوفير المراجع العلمية والاقتصادية الأجنبية . واستهدفت الدراسة التعرف على طبيعة المعوقات التي تواجه القائم بالاتصال أثناء تادية عمله والتي كان أبرزها محدودية المصادر وصعوبة الحصول على المعلومات والمعلومات المتناقضة والمضللة والتنافس غير الشريف بين الزملاء وطبيعة العلاقة التي تربط القائم بالاتصال برئيسه . (٨)

٤ - ندرة الدراسات التي تتناول القائم بالاتصال كهدف اساسي للبحث فلم تشهد المكتبة الصحفية المصرية سوى ثلاثة بحوث ارتبطت عناوينها وموضوعاتها وأهدافها البحثية بالقائم بالاتصال . تناولت أولى هذه الدراسات موضوع المراسل الخارجى لوكالات الأنباء فتعرضت لتكوينه المهني وطبيعة عمله والمعوقات التي تواجهه خاصة المعوقات السياسية وطبقت الدراسة على المراسلين الخارجيين لوكالة انباء الشرق الاوسط واستعرضت الدراسة أهم الصفات الواجب توافرها في المراسل الخارجى ومنها ان يكون صحفيا مامرا في الأساس وأن يكون ملما بلغة الدولة التي سيعت منها تغطيته الاخبارية وان يكون قادرا من الناحيتين المادية والذهنية على ان يتكيف مع الظروف الطبيعية والاجتماعية لمحل اقامته الجديد وان يكون ملما عاما تاما بطبيعة العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية التي تربط بين بلده والبلد المرسل اليه .

كما تناولت الدراسة اسس تدريب المراسلين الصحفيين وتعرضت للمراسل المتخصص وكيفية تأهيله . وقد توصلت الدراسة الى مجموعة نتائج من أهمها :

- ان تدريب الصحفيين في أغلب دول العالم الثالث لا يتم بطريقة صحيحة وان تكوين المراسلين الذين يعملون على أساس خبرة متقدمة يستلزم امكانات خاصة وتدريباً واسعاً والمما دقيماً بكثير من المعارف .
- وايضا بالحرية بمفهومها الذي لا يقبل رقابة على النشر أو ما يشابهها .
- ان المسؤولين في العالم الثالث لا يعطون أهمية الا لمراسلي وكالات الأنباء العالمية الكبيرة ولا يهتمون بمراسلي وكالات الدول النامية .
- ان المنظمات الدولية تجذب الصحفيين الذين يصلحون للعمل في ميدان وكالات الأنباء للعمل لديها .
- وطرحت الدراسة عدة توصيات لتحسين أداء المراسلين لوكالة انباء الشرق الأوسط منها :
- اختبارات قاسية للمتقدمين للوكالة ووضع نظام جديد لتدريب الصحفيين وعدم منح زيادات في الأجور

- للعاملين الا المتميزين منهم .
- انشاء وكالة انباء مصغرة يجرى فيها تدريب الصحفيين الجدد مع وضع برنامج بالإشتراك مع اساتذة الاعلام والمراسلين الأجانب .
- اعداد مركز معلومات حديث . (١)

وتناولت الدراسة الثانية أحد الجوانب الهامة المتصلة بالقائم بالاتصال والخاصة بالتأهيل الأكاديمي والتدريب الصحفي للقائم بالاتصال . (١٠)

وقد استهدفت الدراسة التعرف على خصائص التجربة المصرية في الاعداد الأكاديمي والتدريب المهني للصحفيين وتقويمها وذلك من خلال اجراء دراسة وصفية تحليلية للظواهر المكونة لهذه التجربة وهي :

- الوحدات الأكاديمية التي أنشئت ومارست دورها في التأهيل الصحفي منذ ١٩٣٥ وحتى ١٩٨١ من حيث نشأتها وأهدافها العلمية ونظمها الدراسية وامكاناتها البشرية والمادية وخريجها وغير ذلك من متغيرات تحيط بها .

- جميع المناهج التي تم تطبيقها في تلك الوحدات الأكاديمية على مدى تاريخها وحتى ١٩٨٣ سواء في ذلك مناهج المرحلة الجامعية الأولى أو مرحلة الدراسات العليا .

- أوضاع التدريب الصحفي والجهود والأنشطة التدريبية التي تمت في مصر من خلال المؤسسات الصحفية ونقابة الصحفيين وحتى عام ١٩٨٣ .

وتمكنك الدراسة من خلال توصيف تلك الظواهر والمتغيرات المرتبطة بها مشعولا بالتحليل والتفسير من التعرف على سمات التجربة المصرية في مجال الاعداد الأكاديمي والتدريب المهني وخصائصها وطبيعة التطورات التي لحقت بها والظروف التي أثرت فيها على مدى ما يقرب من خمسين عاما ومن ثم توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها :

#### أولا : في مجال الاعداد الأكاديمي للصحفيين :

اشتركت الوحدات الأكاديمية جميعها أو معظمها أحيانا في بعض الخصائص والظروف العامة ، وكذلك في بعض الصعوبات التي واجهتها في حين أنفرد كل منها بخصائص وأوضاع معينة ويشكل مجموع تلك الخصائص والظروف الصورة العامة للتجربة المصرية في هذا المجال وأهم خصائصها :

- ١ - النقص الشديد في مقوماتها البشرية من أعضاء هيئة التدريس خاصة في بداية انشاء كل وحدة منها ، كما ان الزيادة في عددهم خلال فترة الدراسة لم تبلغ في جميع الأحوال حد تغطية الحاجات الفعلية لتلك الوحدات في التخصصات العلمية المختلفة .

- ٢ - النقص الشديد في الامكانيات المادية الذي يتمثل في قلة الميزانيات المتاحة أو عدم وجود ميزانيات مستقلة كما يتمثل في القصور الشديد في تجهيز معامل التدريبية .

- ٣ - لجأت معظم الوحدات الأكاديمية الى الجمع بين الدراسة في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا رغم النقص في مقوماتها البشرية وامكاناتها المادية .

- ٤ - أن قبول الطلاب في هذه الوحدات الأكاديمية باستثناء معهد التحرير والترجمة والصحافة ومعهد الاعلام لا يتم وفق اختبارات شخصية أو إمتحانات تحريرية لقبول أفضل العناصر الصالحة للدراسات الصحفية .

- ٥ - غلبة الطابع النظري على الدراسة من حيث الاعتماد على اسلوب المحاضرة كما أن الجانب العملي انحصر داخل قاعات البحث بعيدا عن واقع العمل الصحفي .

- ٦ - أن التدريب العملى فى المؤسسات الصحفية يتم فى الغالب اما بمبادرات فردية من جانب بعض الطلاب أنفسهم او من جانب أعضاء هيئة التدريس بالاتفاق مع المسؤولين فى دور الصحف ، كما انه عندما أصبح هذا التدريب اجباريا فى بعض الوحدات الأكاديمية الا أن الظروف التى احاطت بتنفيذه واجراءات متابعته تشير كثيرا من التحفظات بشأن كفاءته وامكانية تحقيقه للأثر التدريسي المستهدف فى العملية التعليمية .
- وفى هذا المجال قدمت الدراسة عدة توصيات نوجز بعضها فى الآتى :
- ١ - عدم انشاء وحدات أكاديمية جديدة فى مجالات الاعلام لحين استكمال الوحدات القائمة لكافة مقوماتها البشرية والمادية .
  - ٢ - تدعيم الوحدات القائمة بزيادة الميزانيات المخصصة لها .
  - ٣ - إتاحة فرصة الاحتكاك العلمى المباشر لأعضاء هيئة التدريس فى تلك الوحدات بالأوساط العلمية المناظرة وبالخبرات المتمرسه فى هذا المجال فى مصر والخارج .
  - ٤ - إعادة صياغة الأهداف العلمية التى تسعى كل من تلك الوحدات الأكاديمية الى تحقيقها من خلال مناهجها الدراسية .
  - ٥ - زيادة الاهتمام بتدريس المجموعات اللغوية سواء اللغة العربية أو الأجنبية .
  - ٦ - التنسيق بين الوحدات الأكاديمية المختلفة التى تختص بالدراسات الصحفية فى مصر والتعاون المشترك بينها فى مجالات تحديد احتياجاتها من الطلاب المقبولين سنويا .
  - ٧ - إيجاد صيغة للجمع بين السياسة الحالية للقبول فى الجامعات المصرية وبين اختيار العناصر الصالحة للدراسات الصحفية بناء على امتحانات شفوية وتحريرية .
  - ٨ - ضرورة التعاون والتنسيق بين الوحدات الأكاديمية والمؤسسات الصحفية فى مجالات تحديد المتطلبات العلمية والعملية والأنشطة التدريبية وتصميم برامج دراسية وتدريبية للصحفيين فى تلك المؤسسات والتعاون بين الطرفين فى اطار اتفاق رسمى ملزم .
  - ٩ - اجراء دراسة شاملة للاحتياجات الفعلية للمؤسسات الصحفية والأجهزة الاعلامية وقطاعات العمل الاعلامى المختلفة من خريجي تلك الوحدات الأكاديمية خلال السنوات الخمس القادمة يشترك فى اجرائها أعضاء هيئة التدريس فى تلك الوحدات .

#### ثانياً: فى مجال التدريب المهنى :

- خلصت الدراسة فى هذا المجال الى عدة حقائق نوجزها فى الآتى :
- ١ - وجود تناقض واضح بين أقرار الأوساط الصحفية بأهمية التدريب الصحفى باعتباره أحد المراكز الأساسية لتطوير الأداء الصحفى وبين الواقع الفعلى للنشاط التدريبى فى الأوساط والمؤسسات الصحفية والذى لا يعبر فى الحقيقة عن حجم هذا الاهتمام إذ أن التدريب العلمى المنظم للصحفيين على كافة مستوياتهم وتقدير عائله لا يحتل مكانة فعلية فى الحياة العملية فى الصحافة المصرية وان ما يتم فيه بالفعل يتسم بالفردية والعشوائية ويقتدى الى التخطيط والاستمرارية سواء على مستوى المؤسسات الصحفية أو نقابة الصحفيين .
  - ٢ - اقتصرت أنشطة النقابة فى مجال التدريب بالتركيز على دراسة اللغات الأجنبية بالدرجة الأولى خاصة اللغة الانجليزية ولى ذلك المجالات المهنية العامة وأخيرا التصوير الصحفى ، الأمر الذى يعكس اعطاء الجوانب المهنية الأولية فى التدريب يلى ذلك الجوانب المعرفية ذات الصلة الوثيقة بمجالات الصحافة وممارستها .

٣ - انضغ من مراجعة كافة الأنشطة التدريبية التي تمت من خلال نقابة الصحفيين انها كانت تشتمل بنجية تخطيط يراعى تحقيق أهداف أو متطلبات محددة خلال مراحل زمنية معينة أو متعاقبة ويستند على معرفة بالأفراد المطلوب تدريبهم والموضوعات المطلوب تدريبهم عليها ومن ثم تحديد نوع التدريب ومستواه العلام لكل هدف تدريبي وذلك بما يضمن تحقيق البرامج التدريبية بشكل أكثر فاعلية دون تبديد للوقت والجهد والموال المبدولين فيها .

٤ - يرجع غياب التخطيط عن نشاط النقابة في مجال التدريب لعدة أسباب منها :

أ - عدم جدية نظرية الأوساط الصحفية الممارسة الى التدريب الصحفي المنظم .

ب - اعتماد النقابة في تنفيذ الدورات التدريبية على جهات خارجية .

ج - عدم وجود أدوات مختصة بالتدريب في المؤسسات الصحفية يمكنها بالتعاون مع النقابة التخطيط السليم للدورات التدريبية .

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات تختص بالأعداد المهني للصحفيين نذكر منها :

١ - إنشاء وحدات إدارية في المؤسسات الصحفية تختص بشئون التدريب بتولي الدراسة المستمرة للاحتياجات التدريبية للمؤسسة .

٢ - تغيير النظرة السائدة في الأوساط الصحفية الى مفهوم التدريب وأهميته في الأداء الصحفي .

٣ - إنشاء جهاز قومي للتدريب الصحفي يتبع المجلس الأعلى للصحافة ويتولى هذا الجهاز مسئولية تخطيط التدريب المنظم للصحفيين في مصر إذ يمكنه بما له من صلاحيات أن يقوم بالتعاون مع الوحدات الأكاديمية ومع المؤسسات الصحفية بما يلي :

أ - إجراء الدراسات المستمرة لتحديد الاحتياجات التدريبية الشاملة .

ب - تحديد أهداف التدريب وأنواعها .

ج - تحديد المحتوى التدريبي المطلوبة للبرامج والطرق الملائمة .

د - تقويم التدريب ومتابعته .

٤ - أن تبذل النقابة مزيدا من الجهود المدروسة في مجال الحصول على منح تدريبية وإدارية من خلال الحكومات والمنظمات العالمية المتعاونة معها .

٥ - أن تنظم النقابة دورات ذات طابع تخصصي الى جانب الدورات ذات الطابع العام

أما الدراسة الثالثة (١١) فتختص بدراسة أحد الأدوار المفترضة للقائم بالاتصال حيث يدور موضوعها حول القائمين بالاتصال وقضايا التنمية ، من خلال دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام المصرية . وتقوم الدراسة في جوهرها على التعرف على القيم والأفكار الأساسية التي تحكم وجهة نظر عينة من القائمين بالاتصال في الصحف القومية والحزبية والإذاعة والتلفزيون إزاء قضايا التنمية وعلاقة هذه الأفكار والقيم بعملهم وبتوجهاتهم المهنية وبتصورهم لدورهم ولكيفية قيامهم بهذا الدور ، وطبيعة المعوقات التي تحول دون قيام القائم بالاتصال بالمساهمة في عملية التنمية . وشملت الدراسة بابين : يبحث الأول في المفاهيم والنماذج والآخر النظرية الخاصة بالقائم بالاتصال ويضم فصلين : الأول يتناول التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال ، ويحالج الفصل الثاني نماذج الاتصال والتنمية ، أما الباب الثاني فيدور حول تحليل لدور الاتصال في التنمية وذلك من خلال ستة فصول : يعرض الثالث الأساليب المنهجية وإجراءات الدراسة الميدانية ويتناول الفصل الرابع الخصائص الاجتماعية والثقافية والتوجهات الأيدلوجية للقائمين بالاتصال ويحالج الفصل الخامس التوجهات المهنية .

للعائمين بالاتصال من خلال استخدام مقياس التوجه المهني المكون من ٢١ عنصرا لغرض تصنيف عينة البحث المختارة والتي تمثل ١٠% من إجمالي القائمين بالاتصال في المؤسسات القومية والحزبية معا . ويشمل الفصل السادس الضغوط التي يتعرض لها القائمون بالاتصال في المجتمع ، المصري وأبعادها المهنية والسياسية. ويتناول الفصل السابع اتجاهات القائمين بالاتصال نحو دور الاتصال ، الجماهيرى في المجتمع، أما الفصل الثامن فقد عرض لمفهوم التنمية الشاملة بجوانبها المختلفة ثم معوقات التنمية بما يراها القائمون بالاتصال. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الخاصة بإعتقاد المبحوثين بأنهم يتعرضون لعدد من الضغوط أثناء تادية عملهم والتأكيد على أن أغلب هذه الضغوط تأتي من قبل السلطة ثم الضغوط الناتجة من الرؤساء في العمل ثم نقص الموارد والامكانيات .

ويدرك القائمون بالاتصال أهمية أن يكون للاعلام دور نقدى وموجه للسياسة القومية مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تنمية وعى الجماهير العربية . وأكد القائمون بالاتصال من أفراد العينة أن الأسباب السياسية هي أهم معوقات التنمية ثم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وفي النهاية الأسباب الثقافية . وعن طبيعة الأسباب السياسية التي تعوق التنمية حددها المبحوثون في طبيعة الخبرة والتكوين السياسى لمن يتولون الحكم وعدم إسياسات الأحزاب القائمة لكل القوى السياسية في المجتمع وتقديم الولاء على الكفاءة في إختيار القيادات . وحول تطوير الرسالة الاعلامية للقيام بدور فعال في عملية تنمية المجتمع العربى رأت عينة البحث أن ذلك لن يتأتى إلا إذا تم مراعاة عدة معايير من أهمها تحقيق مصداقية وسائل الاعلام بعدم تضليل الراى العام وإحفاء الحقائق وأوصى المبحوثون بالاهتمام بقضايا ومشكلات الجماهير والالتزام بالموضوعية والدقة والاختيار الدقيق للمشغلين بالاعلام والتأكيد على سحائى الحرية والديمقراطية .

٥- أولت مؤلفات التحرير الصحفى القائم بالاتصال إهتماما كبيرا من زوايا محددة تخدم أهداف التحرير الصحفى ويدور معظمها حول تعريف القائم بالاتصال بدوره وتكوينه المهني والصفات الواجب توافرها فيه وطبيعة عمله داخل الجهاز التحريرى في الصحيفة التي يعمل بها وذلك ، بهدف تحسين أدائه المهني بما يمثل من تقديم صور تحريريه على مستوى عال من الجودة والانتقاء<sup>(١١)</sup> . وقد أدى مركز هذه المؤلفات على المصموم التحريرى إلى تقديم صورة مثالية لما يجب أن يكون عنه الأداء المهني للقائم بالاتصال دون الأخذ في الاعتبار للمعوقات والصعوبات التي ترتبط بالواقع الصحفى المصرى والخصائص التي تميز صحيفه عن أخرى نتيجة إختلاف الامكانيات البشرية والاقتصادية بينهما وإغفال ما لهذا من تأثير على التكوين المهني للقائم بالاتصال وعلى أسلوب عمله .

٦- مازال الباحثون في مجال الصحافة مختلفين حول التعريف الدقيق للقائم بالاتصال من ناحية الحدود المهنية التي يخضع لها هذا التعريف فالبعض يحصره فقط في المحرر الصحفى في حين أن البعض الآخر يجعل التعريف يبع كل من يساهم في إصدار الصحيفة وحتى ظهورها في يد القراء . يعرف القائم بالاتصال بأنه "هو ذلك الشخص الذى يقوم بتحويل القرارات التحريرية والفنية والاقتصادية والبشرية والتفعلية التي اتخذها المحطط لإصدار الجريدة إلى واقع عملى يخرج في النهاية بنسخة مطبوعة من الجريدة وقد يكون المسئول عن إعداد المضموم الصحفى أو الشكل الفنى أو عملية الطباعة أو الاعلان وكذلك جوانب الادارة والتوزيع و الترويج بفرض تحقيق أهداف الجريدة الأساسية والتي صدرت من أجلها ، إنه ببساطة أى شخص من أفراد الطاقم البشرى الذى يقوم بإصدار الجريدة من خلال الفنون الصحفية المختلفة و هو التحرير و الإخراج و الاعلان والطباعة و الادارة الصحفية والتوزيع<sup>(١٢)</sup>

٧- لوحظ في السنوات الأخيرة بداية اهتمام جاد من الباحثين بدراسة الصحافة المتخصصة . فقد شهدت المكتبة



الأكاديمية عدة بحوث تعرضت لأحدى موضوعات الصحافة المتخصصة .<sup>(١١)</sup> كالرياضة والمرأة والأدب والصحافة العسكرية والدينية وصحافة الشباب والصحافة المدرسية ولقد تعرضت بعض هذه الدراسات لأوضاع القائلين بالاتصال فى الصحافة المتخصصة ولكن فى الأطار المهني ومعالجة نظرية ويرجع ذلك الى اغفال اجراء دراسات مسحية ميدانية للقائم بالاتصال - فيما عدا البحث المقدم عن صحافة المرأة - ومثال على ذلك اقتصر تناول الدراسة التي قدمت عن الصحافة العسكرية للقائم بالاتصال على تتبع المتحولات التي جرت لتأسيس تنظيم داخلي للصحافة العسكرية يتسم بالاستقلال ويؤدي أفرادها الوظائف التحريرية والإدارية والفنية . أما الدراسة التي قدمت عن الصفحات الأدبية فقد تناولت القائم بالاتصال باعتباره أحد مصادر الصفحة الأدبية . وقدم الباحث نقدا للقائم بالاتصال فى الصفحات الأدبية يحمل قدرا كبيرا من الانشائية والانطباعية ومنها :

- غياب المحرر الذي يحمل سمات التنكير الانساني الذي يجمع فى إطار القيم الروحية والاخلاقية .
- التناقض والتضارب وتدخل المجاملة وغيرها .
- غياب المحرر المتجول الذي يوافي الصفحة بآخر صفحات الأدب وأحدث الكتب .

ومن متابعة البحوث المقدمة عن الصحافة المتخصصة نجد ان أهدافها البحثية كانت تدور فى معظمها حول المضمون وكان تعرضها للقائم بالاتصال تعرضا هلهلشيا كمختير تابع باعتباره هو منتج هذا المضمون .

أما مؤلفات الصحافة المتخصصة فلم يختلف تناولها للقائم بالاتصال عن تلك التي تدور حول التحرير الصحفي من ناحية التركيز على طبيعة عمل المحرر المتخصص ووسائل تكوينه المهني وتحسين أدائه الصحفي

٨ - تعرض عدد محدود من الباحثين فى مجال الصحافة للضغوط السياسية والمهنية والإدارية على القائم بالاتصال وتأثير هذه الضغوط على العمل الصحفي .

ويمكننا أن نميز بين اتجاهين فى هذا الأطار : الاتجاه الأول<sup>(١٢)</sup> يتناول الضغوط الواقعة على القائم بالاتصال دون تحديد البعد المكاني أو دون ربط هذه الضغوط بالواقع المصرى وخصوصية الأوضاع الصحفية المؤثرة على القائم بالاتصال . فاصحاب هذا الاتجاه يركزون دراستهم على الواقع الغربى خاصة الأمريكى معتمدين بشكل أساسى على المصادر والمراجع الأجنبية التي تناولت الضغوط التي يواجهها القائم بالاتصال فى المجتمعات الغربية والتي لها سماتها ومقوماتها الخاصة بها ولذا لا نجد صلة من أى نوع ما تربط بين هذه الدراسات وواقع القائم بالاتصال المصرى . أما الاتجاه الثانى<sup>(١٣)</sup> فيتسم بالتركيز على الواقع المصرى ويتناول المعوقات الفعلية التي تواجه القائم بالاتصال من النواحي الإدارية والمهنية والسياسية فى إطار التجربة المصرية وفى إطار خصوصية هذه التجربة إلا أن القيمة المعرفية التي أضفها هذه الدراسات كانت محدودة فلا نجد دراسة مستقلة حول المعوقات التي تواجه القائم بالاتصال وطبيعتها وتأثيرها على الدور الذي يجب أن يقوم به . وكل ما كتب حول هذا الموضوع جاء فى ثنايا دراسات فى التحرير الصحفي أو فى الادارة الصحفية ولم يأخذ هذا الموضوع من هذه الدراسات سوى أسطر قليلة لا تتفق مع أهميتها التي سبق التنبيه بها .

٩ - شهدت المكتبة الصحفية اهتماما بالتأهيل الأكاديمي والمهني للقائلين بالاتصال و دورهم فى الشهوض بالصحافة المصرية وان تفاوت حجم هذا الاهتمام بين البحوث المختلفه حسب طبيعة الموضوع المدروس فبعض الدراسات اكتفت بطرح تصورهما لأهمية التدريب و ضرورته فى توصياتها .<sup>(١٤)</sup> فى حين أفردت بعض الدراسات فصلا أو أكثر لتأهيل و تدريب الصحفيين . كما قدمت دراسة الى كلية الاعلام للحصول على درجة الدكتوراه تتناول تقويم التجربة المصرية فى التأهيل الأكاديمي والتدريب المهني للصحفيين وقد تعرضنا لها تفصيلا من قبل باعتبارها إحدى الدراسات التي تركز هدفها الأساسى فى دراسة القائم بالاتصال فى إحدى جوانبه .

وستستطيع ان تستخلص عدة اتجاهات عبرت منها هذه الدراسات :

- الاهتمام بالتدريب ذى الطابع المتخصص للقائمين بالاتصال فى الصحافة المتخصصة جنباً الى جنب مع الدورات الصحفية العامة
- اهتمام بحوث الادارة الصحفية بتنمية المهارات الادارية لدى المسؤولين والمديرين فى المؤسسات الصحفية من خلال عقد دورات تدريبية لا تقتصر فقط على العلوم الادارية بل ينسج برنامجها لعلوم الثقافة العامة ايضا . (١٨)
- التركيز على أهمية التدريب لازدياد الحاجة الى مستوى رفيع من المهنيين يوافق مع التغيرات السريعة فى الصحافة ومن ثم يجب ان يهدف التدريب فى الأساس الى تنمية المعارف والمهارات واثراء كفاءة القائم بالاتصال وان يراعى التدريب احتياجات التنمية الاجتماعية والتعليمية والثقافية وعلى ان يؤكد على خلق الاحساس بالمسؤولية لدى المهنيين وان يسمى تدريبهم بشكل أكثر فاعلية مع المصادر المتاحة لهم . (١٩)
- تقويم الوضع الراهن لأعداد القائم بالاتصال فى المجال الصحفي والذي يتصل بالتأهيل الأكاديمي من خلال كليات وأقسام الصحافة فى الجامعات المختلفة وتدريب القائمين على الانتماء فى المؤسسات الصحفية .
- الأسس التي يجب ان يبنى عليها البرنامج التدريبي : (٢٠)
  - \* تحديد الاهداف والوظائف الأساسية للتدريب .
  - \* تحديد المؤهلات التدريبية المطلوب تطويرها .
  - \* تحليل المحتوى التدريبي والوسائل المعاونة .
  - \* تحديد الاهداف التدريبية التطبيقية (المرحلية) .
  - \* تنظيم عملية التدريب .
  - \* تقويم العملية التدريبية .

وفد انفردت احدى الدراسات (٢١) بتناول تأهيل وتدريب القائم بالاتصال من القطاعات الصحفية الثلاثة التحريرية والفنية والاقتصادية والادارية . وقد حددت الدراسة مؤسسات الأعداد العلمى لكل قطاع وقد خلصت الى أن كلية الاعلام من المؤسسة الأكاديمية الوحيدة التي متكامل فيها أركان العملية التعليمية والتدريبية لتوافر أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لتدريس معظم المواد النظرية والعملية . وانتهت فى مجال التدريب الى انه باستثناء بعض الخطط التدريبية التي بدأت بعض المؤسسات الصحفية المصرية فى تنفيذها لمواجهة خطط التحديث أو التحول التكنولوجى ، لا نجد أى اهتمام أو خطط منظمة للأعداد المهني للقائمين بالاتصال فى القطاعات الثلاثة . كما ان المؤسسات المهمة بالتدريب الصحفي ككتفائه الصحفيين وغيرها ليس لديها أية سياسات أو خطط منظمة للتدريب بل يتم ذلك عشوائياً ولا يراعى من معظمه الأسس العامة للتدريب المخطط .

١٠ - شهد القائم بالاتصال فى الصحف الحزبية اهمالاً تاماً من الدراسات الصحفية على الرغم مما يمثله من خصوصية مرتبطة بالامكانيات البشرية والمادية والتقنية المحدودة للصحف الحزبية وتصويغات السياسات والمهنية التي تواجهه أثناء تادية عمله .

ولا نجد فى المكتبة المصرية للدراسات الأكاديمية الصحفية سوى دراسة واحدة تدور حول نور التحرير الصحفي فى الصحف الحزبية . (٢٢) تعرضت بشكل غير مباشر للقائم بالاتصال من خلال استعراضها لبعض المشكلات التي تواجه التحرير الصحفي فى الصحف الحزبية والتي يمكن تطبيقها بطريقة ضمنية على القائم بالاتصال ومن أهم هذه المشكلات ما يأتى :

- \* صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر .
- \* تأثير حجم الحرية المتاحة على الأداء الصحفى .
- \* المضايقات الأمنية والإدارية .
- \* المنافسة غير المتكافئة بين الصحف اليومية والصحف الحزبية .

وقد أكدت الدراسة على أن هذه المشكلات نؤدى الى إحباط العاملين فى الصحف الحزبية خاصة المعارضة نتيجة لحصول نشاطهم وعدم تمكنهم من التغطية الصحفية الكاملة للأحداث مما يشكل فى النهاية عنصر ضغط على هؤلاء العاملين مما يؤدى فى النهاية الى ارتفاع لهجة الحوار .

وأرجعت الدراسة أسباب قصور الجهاز التحريرى فى الصحف الحزبية الى الآتى :

- \* ضعف المقابل المادى الذى يحصل عليه القائم بالاتصال
- \* افتقاد الصحف المعارضة للعناصر الصحفية المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والثقافة والعن والرياسة
- \* غلبة العناصر الشابة على الجهاز التحريرى وهو ما يعنى افتقاد الخبرة والرصيد الكافى من مصادر المعلومات

وهكذا لم تتعرض الدراسة بشكل تفصيلى للقائم بالاتصال ولم تفسح صمحاتها لتناول أوضاعه وظروفه التى يعمل بها مما يعمل قصورا واضحا فى هذه الدراسة . وارى انها كانت فى حاجة ملحة الى اجراء دراسة ميدانية للقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية للتعرف على كافة الظروف السياسية والمهنية التى يعمل فى ظلها مما سيكون له دلالاته العظيمة فى تفسير كثير من النتائج المرتبطة بالفنون الصحفية فى الصحف الحزبية .

١١ - تمثل حقوق والتزامات القائم بالاتصال أحد المجالات الأخرى المهملة فى الدراسات الصحفية والتى تساهم بشكل فعال فى تحديد الظروف التى يعمل القائم بالاتصال بمقتضاها والتى تحدد مدى رضائه عن عمله ومدى احساسه بملائمة عائد العمل لطبيعة الجهد المبذول ومن ثم فإن هناك حاجة متزايدة الى اجراء هذه دراسات تتناول هذا الجانب المهم والمؤثر على القائم بالاتصال .

وقد اهتمت الدراسات الفليلة فى ادارة المؤسسات الصحفية فى مصر باستعراض الالتزامات الاجتماعية من قبل المؤسسة الصحفية تجاه العاملين بها لما لها من تأثير فى خلق جو من الثقة والطمأنينة فى نفوس العاملين على اختلاف مواقعهم ضمانا لحسن الاداء ودفع عجلة الإنتاج . وقد استعرضت هذه الدراسات العوائق المنعكسة لعلاقات العمل داخل المؤسسة الصحفية وأوضحت أثرها فى نغيب حقوق العاملين فى الصحافة سواء كانت حقوق اجتماعية أو مالية بدءا من الانظمة الخاصة بالأجور والعلاوات والمنعكسات الى الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية المقدمة لهؤلاء العاملين . (١٣)

وأفصح إحدى الدراسات اهتمامها لبحث انعكاس السياسة الاعلامية على القائم بالاتصال حيث تعرضت لحقوق القائم بالاتصال والتزاماته على النحوالتالى : (١٤)

#### أولا : حقوق القائم بالاتصال :

أجمعت الدراسة حقوق القائم بالاتصال فى مجالين :

- ١ - ضمانات اقتصادية .
- ٢ - ضمانات تتعلق بممارسة المهنة .

## الضمانات الاقتصادية :

وتتعلق بضمان مستوى معيشى لائق للقائم بالاتصال وتنظيم حقوقه المالية والوظيفية على النحو التالى :

\* ضمانات خاصة بمستوى الأجور والعلاوات وتنظيم ساعات العمل والأجازات والأنداز السابق على انتهاء الخدمة

- \* ضمانات خاصة بحقوق المهني في المعاش ومكافآت نهاية الخدمة .
- \* عدم جواز نقل القائم بالاتصال من عمله لعمل آخر رغماً عن إرادته .
- \* حماية الصحفي من اضطهاد وليس التحرير أو رؤسائه المباشرين .
- \* حق الصحفي في الاشتراك في الإدارة الذاتية لصحيفته أو عملية اتخاذ القرار .

## ضمانات تتعلق بممارسة المهنة :

- وتتصل بالحقوق والمزايا والحصانات التي ينبغي أن تتوفر للمهني حتى يتمكن من أداء عمله بشكل مناسب وحمايته من المخاطر والأضرار التي قد يتعرض لها أثناء ممارسة المهنة ومنها :
- أن يتمتع القائم بالاتصال الذي يمارس عمله في بلده أو خارجها بحماية تكفل له أفضل الظروف لممارسة مهنته
  - ينبغي حماية القائم بالاتصال من التعرض للإيذاء البدني كالسجن والاعتقال والتعذيب والاحتطاف والقتل
  - توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات والحصول عليها والإطلاع على الوثائق والبيانات والرجوع لمصادر الأخبار الرسمية وغير رسمية .
  - تأكيد المكانة الدقيقة للصحفيين وإعطائهم الحصانة الملائمة لطبيعة عملهم وحاجتهم للحماية من كافة الضغوط الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون لها .
  - حق القائم بالاتصال في التعبير عن رأيه بحرية .
  - ضمان حرية الحركة وحرية نقل المعلومات دون عقبات أو عراقيل .
  - حماية المراسلين العاملين في بلاد أجنبية من الإجراءات الانتقامية التي قد نخذ ضدهم كسوء المعاملة أو القتل أو التعذيب أو الطرد .
  - ضمان حق الصحفي في الاحتفاظ بسر المهنة .
  - إحاطة مساءلة الصحفي التأديبية بضمانات كافية على أن تتم المساءلة أولاً أمام نقابته .

## ثانياً: التزامات القائم بالاتصال وواجباته:

حددت الدراسة أربعة أنواع من المسؤوليات والواجبات التي يجب أن يتلزم بها القائم بالاتصال أثناء ممارسة المهنة وهي :

- ١ - التزامات ومسؤوليات مهنته .
- ٢ - التزامات ومسؤوليات أخلاقية .

٣ - التزامات قانونية .

٤ - الالتزامات ومسئوليات اجتماعية .

١ - الالتزامات المهنية :

\* نقل الأنباء بدقة دون تحريف أو تشويه وذكر الحقيقة دون مراوغة أو تسنر لا مبرر له .

\* الالتزام بالموضوعية والصدق .

\* الحرص على العمل من أجل التدقيق الحر للأبناء .

\* عدم الخلط بين الراى والخبر .

\* التحقق من صدق الخبر وصحته وعدم نشر معلومات زائفة أو غير مؤكدة .

\* احترام أسرار المهنة .

٢ - الالتزامات الأخلاقية :

\* التزام القائم بالاتصال بمستوى أخلاقى عالى يتمتع بالنزاهة ويمتنع عن كل ما يسيء إلى المهنة .

\* أن يمتنع عن العمل مع أجهزة المخابرات لتزويدها بالمعلومات والقائم بالتجسس لحسابها تحت ستار واجباته المهنية .

\* احترام كرامة البشر وسمعتهم .

\* عدم التعرض للحياة الخاصة للأفراد وجعلها بمنأى عن العلانية .

٣ - الالتزامات القانونية :

\* الامتناع عن التشهير والاثام بالباطل والقذف والسب .

\* عدم انتحال أداء الغير ونسبه الى نفسه .

\* عدم نشر أمور من شأنها التأثير في سير العدالة حتى تتوافر الضمانات امام المتقاضين في محاكمة عادلة أمام قاضيهـم الطبيعي .

\* عدم التحريض على أى عمل غير قانونى ضد أى شخص أو مجموعة من الأشخاص .

\* الامتناع عن نشر أنباء جلسات المحاكم السرية .

٤ - الالتزامات الاجتماعية :

\* أن يتصرف القائم بالاتصال بشكل مسئول اجتماعيا ويحترم مسؤولياته ازاء الراى العام وحقوقه ومصالحه

\* احترام حقوق الإنسان ومبادئ التعاون بين الشعوب .

\* عدم الدعاية للحزب أو الحزب على الكراهية القومية أو الدينية والتي تشكل تحريضا على العنف .

\* الامتناع عن نشر الموضوعات التي تحض على الاجرام أو الانحراف .

\* الالتزام بالقيم الثقافية المقبولة للمجتمع .

\* أن يراعى القائم بالاتصال مسؤوليته تجاه المجتمع الدولى فيما يتعلق باحترام القيم التي اتفق عليها المجتمع الدولى .

وفي هذا الاطار حددت الدراسة ثلاث نقاط رئيسة تتعلق بالالتزامات القائم بالاتصال وهي

١ - الامتناع عن نشر المعلومات المناهضة للمصلحة الوطنية .

٢ - الامتناع عن نشر المعلومات التي يضر نشرها بالحياة الاجتماعية .

٣ - الامتناع عن نشر المعلومات التي تسيء للحياة الخاصة للأفراد .

## المصادر والمراجع

- ١- انظر في ذلك :
  - ابراهيم عبده ، أعلام الصحافة العربية (القاهرة : مكتبة الآداب ، ١٩٤٤)
  - ابراهيم عبده ، أبو نظارة : [مأم الصحافة الفكاهية (القاهرة مكتبة الآداب ، ١٩٥٣)
  - ابراهيم عبده ، روزاليوسف : سيرة وصحيفة (القاهرة : سجل العرب ، ١٩٥٥)
  - عبداللطيف حمزة ، أدب المقالة الصحفية - الأجزاء الثمانية (القاهرة ، دار الفكر العربي)
  - صبرى أبو المجد ، أمين الرافعى : رائد صحافة الراى فى مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧)
- ٢ - عباس خضر ، صحفيون معاصرون : لمحات من نشأتهم وكفاحهم (القاهرة : دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع ، د. ت)
- ٣ - انظر : ابراهيم عبده : روزاليوسف : سيرة وصحيفة ، مرجع سابق  
صبرى أبو المجد ، أمين الرافعى ، مرجع سابق
- ٤ - على السيد عجوة ، " فن الدعاية والاعلام عند مصطفى كامل " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٥ - انظر : عبدالعزيز شرف ، " الدكتور محمد حسين هيكل صحفياً " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢
- راسم الجمال " عباس العقاد فى الصحافة المصرية " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .
- نور يعقوب النجار " عبدالرحمن الكواكى صحفياً " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥
- محمد كرم عبداللطيف شلى " انور السادات الصحفى وفكر ثورة يوليو السياسى " ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .
- على عباس على ، " عبدالله النديم صحافته ونكره " ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩
- زينب عبدالعزيز مصطفى ، " دور بيرم التونسي فى الصحافة " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩
- نجوى كامل ، " محمود عزمى الصحفى " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢
- محمد سيد محمد ابراهيم ، " أمين الرافعى صحفياً ودوره فى الحركة الوطنية " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .
- هادية نصار " فكرى أباطة صحفياً " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٦ - محمد سعد احمد ، " أمين الرافعى صحفياً ودوره فى الحركة الوطنية " ، مصدر سابق
- ٧ - جيهان الهامى محمد غالب عطية ، " الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العهد العالمى للمرأة ( ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ) رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩
- ٨ - نجوى كامل ، الصفحات الاقتصادية فى الصحف اليومية ( القاهرة : آمون للطباعة ، ١٩٩١ )
- ٩ - محمد الحسينى عبد النور الشامى ، " المراسل الخارجى لوكالات الأنباء دراسة تطبيقية على وكالة أنباء الشرق الأوسط " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠
- ١٠ - ناهد أحمد فؤاد أبو العيون " تقويم التجربة المصرية فى الإعداد الأكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين " رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠

- ١١ - ألقت إغا ، القائمون بالاتصال وقضايا التنمية دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ نقلا عن السياسية الدولية - حسن أبو طالب
- ١٢ - أنظر اجلال خليفة ، اتجاهات حديثة فى فن التحرير الصحفى ، ج١ (القاهرة : الانجلو ، ١٩٧٢)
- اجلال خليفة ، اتجاهات حديثة فى فن التحرير الصحفى ، ج٢ (القاهرة : الانجلو ، ١٩٧٣)
- اجلال خليفة ، الصحافة مقروءة ، مرئية ، مدرسية ، مسجدية ، تجارية ، ادارية (القاهرة : الانجلو ، ١٩٧٦)
- جلال الحمامسى ، المندوب الصحفى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٣)
- فاروق أبو زيد ، فن الكتابة الصحفية (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥)
- ١٣ - محمود علم الدين ، مستحدثات الفن الصحفى فى الجريدة اليومية ، رسالة دكتوراه ، قسم الصحافة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ١٤ - أنظر : محمد عبد الحميد عبد الوهاب ، الصحافة العسكرية فى مصر يوليو ١٩٥٢ - أكتوبر ١٩٧٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .
- مرعى زايد مذكور ، دراسة لفن التحرير الصحفى فى الصفحات الأدبية فى الصحف اليومية مع التطبيق على صحف الأهرام والأخبار والجمهورية فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ١٥ - أنظر الى سعيد محمد السيد ، الضغوط المهنية والادارية على القائم بالاتصال ، المجلة العلمية لكلية الاعلام - العدد الأول - يوليو - ١٩٨٩ .
- جيهان أحمد رشتى ، الأسس العلمية لنظريات الاعلام ، (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨)
- ١٦ - أميرة محمد المرسى العباسى ، ادارة المؤسسات الصحفية فى مصر وتأثيرها على الخدمة والمسئولية الصحفية تجاه القارئ والمجتمع مع دراسة مقارنة لمستحدثات الادارة الصحفية فى فرنسا ، رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .
- الحسينى محمد الديب ، " السياسات الادارية فى مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر منذ انشائها عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٨٠ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .
- اجلال خليفة ، اتجاهات حديثة فى فن التحرير الصحفى ، ج٢ (القاهرة : الانجلو ، ١٩٧٣)
- ١٧ - أنظر : محمد عبد الحميد عبد الوهاب ، الصحافة العسكرية ، مصدر سابق
- جيهان الهامى محمد غالب ، الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية ، مصدر سابق
- وليم لرج حنا ، دور الصحافة المدرسية فى خلق النظرة العلمية لدى تلاميذ المدارس المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة .
- ١٨ - أميرة محمد المرسى العباسى ، ادارة المؤسسات الصحفية ، مصدر سابق .
- ١٩ - محمود علم الدين ، مستحدثات الفن الصحفى ، مصدر سابق
- ٢٠ - ليلى عبد المجيد ، السياسات الاعلامية فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى مايو ١٩٧١ وأثرها على الفن الصحفى فى الفترة نفسها مع تصور لأسس سياسية اعلامية مستقبلية ، رسالة دكتوراه : كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٢١ - محمود علم الدين ، مستحدثات الفن الصحفى ، مصدر سابق .
- ٢٢ - كمال قابيل محمد ، فن التحرير الصحفى فى الصحافة الحزبية ، دراسة مقارنة للصحف الحزبية المصرية فى الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٧ ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة
- ٢٣ - أميرة محمد المرسى العباسى ، ادارة المؤسسات الصحفية ، مصدر سابق
- ٢٤ - ليلى عبد المجيد ، السياسات الاعلامية ، مصدر سابق





المبحث الثامن

التراث الأجنبي  
في مجال بحوث القائم بالإتصال



١ - المدرسة الأمريكية



شهد النصف الثاني من القرن العشرين بداية اهتمام واسع المدى بدراسات القائم بالاتصال في المدرسة الأمريكية. وقد ارتبط هذا الاهتمام بالنمو المتزايد للصناعة الصحفية و بروز دور الصحافة و تأثيرها في المجتمع الأمريكي في ظل قيم الاعلام الديمقراطي الغربي و أصبح على القائمين بالاتصال في الصحافة الأمريكية ان يواجهوا التحديات المفروضة عليهم ازاء القوة التي أصبحت عليها الصحافة في التأثير على الأوضاع العامة في المجتمع الأمريكي.

و من ثم وجد الدارسون ان الاكتفاء بدراسة المضمون الصحفي لن يتيح الا دراسات محدودة الأثر بأهمالها منتج هذا المضمون و لن توفر معرفة الاسباب و الظروف التي في ضوئها تم اختيار هذا المضمون دون غيره من الخيارات المتاحة أمام الصحفي.

و هكذا توالى الدراسات المعنية بالقائم بالاتصال اما كموضوع و هدف أساسي للدراسة أو من خلال معالجة القائم بالاتصال في احدى مفرداتها حسب مايفرضه موضوع البحث الرئيسي .

ونستطيع أن نرصد البدايات التاريخية لدراسات القائم بالاتصال بدراسة ليو روستن التي ظهرت عام ١٩٣٧ تحت عنوان "مراسلي واشنطن" (١) و في عام ١٩٤١ نشرت مجلة الصحافة التي تصدر في ولاية أيوا دراسة عن العاملين بجريدة ملواكي . (٢)

و توقفت دراسات القائم بالاتصال حتى عام ١٩٥٠ عندما نشر الباحث ديفيد مانج وايت دراسة "حارس البوابه وانتفاء الأخبار" (٣) وقد أثر اتجاه حارس البوابه بشكل مباشر أو غير مباشر ومنها دراسات وان بريد Breed وروى كارتر Carter وروبرت جاد Judd وجيبر Gieber وستارك Stark ووايت white وكن مكروي Macrorie وغيرهم .

و قدمت تلك الدراسات تحليلًا وظيفيًا لأساليب السيطرة في حجرة الأخبار و دور العاملين ووضعهم في الصحفيه و مصادر أخبارهم و العوامل التي تؤثر على اختياراتهم و عرضهم للأخبار. (٤) كما حاز التاريخ للشخصيات الصحفيه المؤثرة في الاعلام الأمريكي جانباً من اهتمام عدد من الباحثين نذكر منهم فرانك لو ترموت و أرنولد هاوسر.

و يبرز في هذا النطاق احد الفروق البارزة بين الاتجاه المصري و الاتجاه الأمريكي في دراسات القائم بالاتصال . ففي حين كان نمط الاهتمام بالقائم بالاتصال في الدراسات المصريه يعبر عنه في البداية من خلال التاريخ لأحد الشخصيات الصحفيه البارزة و من خلال تحديد الدور و الموقف تجاه الاحداث و القضايا التي عاصرتها هذه الشخصية ، أى من خلال دراسة الفرد و دوره دون أخذ في الاعتبار الجوانب الأخرى المتعلقة بالبنى الاجتماعيه و الاقتصاديه في الصناعة الصحفيه. نجد ان الأمر يختلف الى حد بعيد في الدراسات الأمريكية الذي اعتمد تناولها للقائم بالاتصال على الدور الجماعي للصحفيين في العملية الاتصالية و هو ما اتجهت اليه المدرسة المصرية فيما بعد.

و من خلال عينه لبعض المؤلفات و الدراسات و البحوث الأمريكية نستطيع ان نرصد عدة اتجاهات أو مسارات غلبت على معالجة هذه الدراسات للقائم بالاتصال و ذلك من خلال الموضوعات الآتية :-

- ١- الجوانب المهنية لعمل القائم بالاتصال .
- ٢- الضغوط المهنية و الادارية على القائم بالاتصال .
- ٣- تأهيل و تدريب القائمين بالاتصال .

٤- حقوق و التزامات القائلين بالاتصال .

٥- الخصائص والاتجاهات المختلفة للصحفيين .

أولاً: الجوانب المهنية لعمل القائم بالاتصال :

يتعلق بكل ما يتصل بتنمية المهارات المهنية و الحرفية لدى القائم بالاتصال و التي تتعلق بصنع الخبر و كتابته و القصص الاخبارية و اجراء الاحاديث و كتابة المقالات و التحقيقات و غيرها من فنون التحرير الصحفي و من ثم فان الدراسات التي تتناول هذا الموضوع تركز في الأساس على تنمية المهارات التحريرية للقائم بالاتصال و ذلك من خلال الهدف الأساسي الذي تسعى اليه و المتعلق بالمضمون التحريري المقدم في الصحيفة و كيفية صنع هذا المضمون و تحقيق أكبر نسبة مقروئية له . و تعرضت هذه المؤلفات الى تحديد طبيعة العمل الذي يمارسه القائم بالاتصال في صالة التحرير .(٥)

و قد اهتمت معظم هذه المؤلفات بالمهارات اللغوية للقائم بالاتصال و كيفية الاستخدام السليم للغة لتوصيل المضمون الصحفي إلى القارئ، بأيسر طريقة مفهومة.(٦)

و تتميز هذه المؤلفات انها تعالج كافة الأشكال الصحفية حسب موضوعها من خلال ما هو ممكن حدوثه و لا تطرح معظمها نضائح نظرية مجردة للقائلين بالاتصال بل تنطلق توجهياتها من مواقف حقيقية و تقارير جية و بحوث أكاديمية و دراسات مسحية أجريت على القائم بالاتصال و لنضرب مثلاً على ذلك بمؤلف شيرلي بياجى الأستاذة بجامعة كاليفورنيا والذي يدير موضوعه حول الحديث الصحفي.(٧)

فقد عالجت المؤلفة كل أنواع اللقاءات و المحاورات الصحفية ممكنة الحدوث و التي تتراوح ما بين ادارة حوار مع مواطن ذي موهبة أو اهتمام معينين و حتى اجرائه مع مرشح للرئاسة يعقد مؤتمراً صحفياً ، و هي تأخذ في شرح مختلف التفاصيل التي يمكن ان تحسن من أداء أي محاور وتعرض اختيارها لحالات الدراسة التي توضح من خلالها كيفية ادارة حوار ناجح من خلال الاتيان بالأمثلة الحية . و الكتاب لا يضع يد قارده على الأخطاء التقليدية و غير التقليدية عند اجراء الحوارات الصحفية فحسب بل يحمل القارئ الى الخلفية الضرورية التي تجعل من ممارس هذا اللون من النشاط الصحفي أكثر يقظة و مهارة . و هي تفرد أقساماً خاصة في كتابها لمعالجة الخصائص الذاتية التي ينبغي توافرها أو اكتسابها للمحاور الصحفي و ذلك قبل أن تنتقل لالقاء الضوء على المواقف الحوارية ذاتها . و قد أفردت بياجى قسماً خاصاً من مؤلفها لتناول أخلاقيات الممارسة و الاعتبارات التي تفرضها على المحاورين من الصحفيين ، مع تعميق ما تتناوله في مؤلفها بعرضها لنتائج الدراسات السابقة في موضوع مؤلفها.. و الاستفادة من هذه النتائج في بلورة كثير من الأفكار التي يحملها الكتاب . و تستند هذه المؤلفات المعنية بتنمية المهارات التحريرية لدى القائلين بالاتصال إلى حقيقة هامة و هي أنه على الرغم من أن الموهبة تظل ضرورة جوهرية لخلق صحفي ناجح إلا أنه بالنسبة للذين حرموا هذه الموهبة فإنهم يمكنهم بالقطع اكتسابها بالتعليم و الدؤبة و المراس ، فالمهارات الصحفية لن تكتسب إلا بالممارسة و موهبة الكتابة و التحرير لن ينمو إلا بالكتابة ذاتها.(٨)

## ثانياً: الضغوط المهنية و الإدارية على القائم بالاتصال:

تمثل الضغوط المهنية و الإدارية أحد الجوانب المهمة في دراسات القائم بالاتصال الأمريكية يقابلها تصور في الدراسات التي تتعرض للضغوط السياسية. و هو ما نستطيع تفسيره في اطار الحرية السياسية و الاعلامية التي يتمتع بها القائم بالاتصال في المجتمع الغربي على وجه العموم و المجتمع الأمريكي على وجه الخصوص.

و قدم أحد الباحثين المصريين ورقة بحثية تدور حول اتجاهات الدراسات الأمريكية نحو القيود المهنية و الإدارية على القائم بالاتصال. ميز فيها بين الاتجاه الأمريكي الذي يعلى من تأثير الضغوط المهنية و الاتجاه البريطاني الذي يعيل الى اعتبار القيود التي تفرضها المؤسسة تأتي في المقام الأول من الأهمية (١٠).

و قد عرضت الدراسة عدة بحوث أجريت حول تأثير الضغوط المهنية و طبيعتها على القائم بالاتصال و نستطيع من قراءة نتائجها أن نستخلص الآتي :-

- ان الصحفيين يرون انهم يتمتعون بالحرية بصفة عامة و ان في مقدورهم التعبير عن ارائهم الخاصة (١٠).
- كشفت دراسات حارس البوابه ان للاتجاهات الشخصية للقائم بالاتصال تأثيرها في انتقاء الأخبار (١١).
- يتفق الصحفيون في اعتناق معايير خاصة بالأداء المهني الا أنه لكل منهم معايير صحفية خاصة لها درجات مختلفة من القوة بسبب اختلافهم في تقدير أهمية كل عنصر من عناصر الأداء المهني .
- تسمح قوة التزامل أو الانتماء الى عالم الصحفيين للصحفي الفرد بمقاومة تحيزه الشخصي و الضغوط الخارجية ، مما يؤدي الى تطوير مفاهيم مشتركة عن ماهية الأنباء و كيفية معالجتها.
- ان الصحفيين يملكون بالفعل قدرا كبيرا من الحرية و لكنهم يمارسونها في اطار من الروتين المكتبي ، فالقائم بالاتصال يرى نفسه اساسا موظفا في بيروقراطية لجمع الأنباء بحيث يحصل على مكانته بين رؤسائه و زملائه ، و من ثم فان الاخلاص للمهنة له الأولوية على الاعتبارات الأخرى (١٢).
- و قد خلص الباحث المصري ان القيم و المعايير المهنية تلعب دورا كبيرا في توجيه الصحفي و التغلب على تحيزه الشخصي و في الوقت نفسه فان قوة الانتماء للمهنة تمكنه بدرجة اكبر من التغلب على الضغوط الخارجية و تستمد تقاليد المهنة قوتها من الصراع الطويل الذي يعمل القائم بالاتصال من خلاله .

و استعرضت الدراسة المصرية أيضا عددا من البحوث الأمريكية التي أجريت حول الضغوط الادارية التي تمارسها المؤسسة الصحفية و التي وضعها الباحث تحت عنوانين رئيسيين يتناول الأول العوامل المؤثرة في تحديد سياسة المؤسسة و يدخل فيها الضوابط التي يفرضها نظام الملكية من ناحية و الضغوط التي تفرضها المتطلبات التكنولوجية لعملية الانتاج .

و تؤدي هذه البحوث التي اوردتها الدراسة الى استخلاص عدة مؤشرات هامة نستطيع ان نجعلها في الآتي :-

- أنه من النادر أن يكون تحقيق الربح هو المعيار الوحيد في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الصحفية فهناك بالإضافة الى ذلك صورة المنشأة لدى الجمهور و النقاد (١٣) و التراث الذي قامت عليه الصحيفة و القيم التي تهدف إليها .

- يتدخل الناشرون تدخلا قليلا بوجه عام في مسائل السياسة التحريرية و تدخلا اقل في حالة مجموعة الملاك (١٤).

العوامل الأخرى التي تؤثر على الأداء الصحفي أكثر أهمية في الغالب من الملكية الاحتكارية نفسها.





- وجدت حالات كثيرة استطاع فيها القائمون بالاتصال التغلب بنجاح على ما تعليه الإدارة العليا ، وذلك ان كبار الموظفين كما يؤثرون على رؤسهم فانهم يتأثرون بهم أيضا خاصة إذا كانوا ينتمون إلى نقابات اتحادات مهنية قوية .

- تؤثر القرارات الادارية التي تتخذ داخل المنشأة على المحتوى بشكل مباشر فالادارة العليا هي التي تحدد تنظيم الادارات و الاقسام ومسئولية كل منها وعلاقتها بعضها البعض مما له اثر في تحديد الشخص الذي يوكل اليه مهمة تغطية موضوع معين والمساحة التي تخصص له .

- يتم صوغ القام بالاتصال داخل القالب المطلوب من خلال عملية التنشئة الاجتماعية و قد ناقش الباحث الدراسة التي قام بها Breed والتي انتهت فيها الى ان معظم رجال الاخبار يستجيبون لضغوطا و توقعات غرفة الاخبار.

و قد أجريت دراسة Breed من خلال مقابلات مكثفة مع ١٢٠ مندوبا صحفيا في صحف متوسطة الحجم ظهر منها انه تمت ممارسة ضغوط للصحيفة. و قد تمت السيطرة عليهم من خلال:-

- ١- استخدام السلطة الرسمية و توقيع العقوبات مع امكانية تكليف محررين متوافقين بتغطية الموضوعات الخلافية .
- ٢- المؤشرات الخاصة بتجنب بعض الموضوعات مثل شطب بعض أجزاء من الموضوعات اثناء عمليات المراجعة .
- ٣- الالتزام و التقدير تجاه الرؤساء .
- ٤- رغبة القام بالأخبار في الاستمرار في هذه المهنة و عدم الاضرار بفرض الترقى .
- ٥- الاشاعات التي تنتشر داخل مكان العمل و التي تتناول مواقف و اشخاص معينين .
- ٦- ضرورة قراءة الصحيفة و حضور اجتماعات التحرير .
- ٧- الرضاء الناتج عن الانتماء الى مجموعة .
- ٨- عدم وجود مجموعة ولاء بديلة يمكنها مساندة الانحراف عن خط المؤسسة .
- ٩- ان معالجة الاخبار تبعا لسياسة المؤسسة ليصبح قيمة مستقلة في حد ذاتها .

و يؤكد الباحث المصري انه نتيجة لذلك فان القام الجديد يتحول للعمل و فقا لمتطلبات سياسة المنظمة عوضا عن اية معتقدات شخصية جاء بها الى العمل او اية مثاليات اخلاقية .

و اشار الباحث الى ان Breed يؤمن بوجود فرصتين فقط للتغيير تتلخص اولاهما في تطوير نظام نوى للقيم و الأخلاق المهنية و ثانيهما في تطوير توجه جديد لارضاء احتياجات الجمهور إلا انه يشعر بان غرفة الاخبار تمارس ضغوطا كبيرة للغاية ، كما تفرض قيودا مباشرة على الصحفي بحيث تكون فرصة احداث مثل هذا التغيير تكاد تكون منعدمة . و توصل الباحث من خلال الدراسات الأمريكية التي عرضها الى نتيجة هامة و هي ان عملية التنشئة الاجتماعية التي يمر بها القام تجعل من ميوله وميول رؤسائه المباشرين عادة ما تكون متطابقة . مما يكون لديهما نفس الصورة الذهنية عن الخبر او الموضوع المثالي و نتيجة لذلك فنادرا ما يسأل القام بالاتصال نفسه عما يريد و رئيسه بل انه يتبع نموذجا اقرب المجتمع الصحفي ككل و هو يعرف انه كلما اقترب من هذا النموذج ضمن لموضوعاته فرصة النشر . و من ثم وصل الباحث الى ان الضغوط الادارية هي التي تمارس تأثيرا حاسما على القام بالاتصال و هو تأثير يفوق القيود المهنية بمراحل عديدة .

و قد اتفقت النتائج الخاصة بالقيود المهنية على القام بالاتصال في الورقة البحثية التي عرضناها انفا مع نتائج دراسة أخرى تعرضت لتأثير الاعتبارات الذاتية و الضغوط المهنية على القام بالاتصال وذلك من خلال عرض و تحليل عدد من البحوث الأمريكية التي أحرقت حول نفس الموضوع .

و منها دراسة Breed التي اجراها على المواد التي لم تنشر و استعان بكافة الحالات التي اشار إليها الصحفيون الذين سألهم الباحث . وقد أظهرت الدراسة أن ثلث المواد التي لم تنشر في الصحف كانت تنتمي إلى فئة الموضوعات السياسية و الاقتصادية و ذلك في المرتبة الأولى ثم الموضوعات المتعلقة بالدين و أخيرا الموضوعات التي تدور حول شئون العدالة و القضاء و الصحة و الأسرة و غيرها (١١) مما تشكل مجموعة من المحاذير المهنية امام عمل القادِم بالاتصال .

و في دراسة أخرى أجريت حول النخبة الصحفيه لعينة منتزعة من نحو ٢٣٨ صحفيا يتوزعون عبر القنوات الاعلامية الأمريكية تم التوصل إلى عدة نتائج هامة لا تختلف كثيرا عما توصلنا إليه الدراسات السابقة حول تأثير الضغوط المهنية على القادِم بالاتصال خاصة فيما يتعلق بمسائل معينة مثل مصداقية الصحفي و اختياره لمصادره و موضوعية معالجته الصحفيه و معايير نجاحه لخيارات الكتابة . و مما يعطى أهمية لنتائج هذه الدراسة استخدامها أدواتين لجمع المعلومات أولهما المسح الذي تضمن خلفيات الصحفيين الممثلين للدين و اتجاهاتهم و سماتهم السيكولوجية و ثانيهما تحليل المصموم للكيفية التي عالجت بها و سائل الاعلام بعضا من أكثر الموضوعات إثارة للجدل في الخمس عشرة سنة السابقة على إعداد الدراسة ، كما تناولت عينة عشوائية تضم عددا من الإداريين في المؤسسات الصحفيه و الكيانات النقابية الأمريكية فضلا عن مجموعة من الدراسين للصحافة الأمريكية (١٧).

و حول هذا الموضوع أجرى الباحثان جازيانو Gaziano و كولسن Coulson بحثا حول تأثير الأساليب الادارية في حجرة الأخبار newsroom على الأداء الصحفي (١٨) . و قد ميزت الدراسة بين نمطين من هذه الأساليب ، بنح الأول إلى اعطاء قدر من الحرية للصحفيين أثناء ممارسة عملهم في حين يتجه الثاني إلى فرض عديد من القيود عليهم . و تحددت مشكلة البحث في اثر العلاقة بين أساليب الادارة على إتجاهات القادِمين بالاتصال نحو عملهم و قرائهم و مجتمعهم و تأثير شخصية القادِم بالاتصال على تقبلهم لأساليب الادارة داخل حجرة الأخبار .

و أجريت دراسة مقارنة على صحيفتي Morning Sun و Evening Star و احتير الاسبوع الأول من شهر أغسطس عام ١٩٨٦ كمينة زمنية و قد استخدم الباحثان استمارة استبيان وزعت على عينة من المحررين و المسؤولين في الصحيفتين . كما ساهمت نتائج الدراسات السابقة في بلورة العديد من المحاور التي تضمنتها الاستمارة و منها دراسة تيد جوزيف و التي انتهت إلى أن الصحفيين في حاجة دائمة إلى المشاركة في اتخاذ القرارات و لديهم رغبة مستمرة في أن يتمتعوا بالاستقلالية عند أداء أعمالهم (١٩).

و انتهت دراسة جازيانو و كولسن الى عدة نتائج حددت اتجاهات و رؤية القادِمين بالاتصال في كل صحيفة للصحيفة التي يعمل بها فقد رأى حوالي ٥٠٪ من القادِمين بالاتصال في Evening Star ان صحيفتهم تمارس الأساليب السلطوية عليهم بينما رأى ٢٦٪ في Morning Sun ان صحيفتهم تطبق اسلوبا يجمع بين الاتجاه السلطوى و الاتجاه الديمقراطي . في حش اعتقد ٣٤٪ منهم ان الأسلوب يتوقف على الموقف المثار و بينما اعتبر خمس عدد العينة المبجوة في Morning Sun ان الجريدة سلطوية رأى سدسهم ان صحيفتهم تطبق الأساليب الديمقراطية.

و اشار القائمون بالاتصال فى كلا من الصحفيين إلى أن لديهم رغبة شديدة فى الحصول على حرية أكبر فى تخطيط و تنظيم عملهم دون تدخل و قد بلغت نسبة هؤلاء ثمانية من عشرة فى كل صحيفة . و أكد الصحفيون أنهم فى سعيهم للحرية إنما يحاولون تحقيق أحد أهداف مستقبلهم الوظيفى .

و تقريبا وافق جميع القائمين بالاتصال على أن اشتراكهم فى صنع القرار عامل هام فى تحسين الاداء .

و عن تأثير اسلوب الادارة على اتجاهات و مواقف القائم بالاتصال خاتمة الدراسة إلى عدة نتائج بعضها فى الآتى : إن اختلاف النمط الادارى بين السلطوية و الديمقراطية ليس له تأثير على علاقة و اتجاهات القائم بالاتصال إزاء جمهوره كما أكدت النتائج أن عدم الرضاء عن العمل كان سائدا بشكل أكبر بين كبار السن و صغارهم أما اصحاب السن والوسط فكانو أكثر قبولاً لتأثير السياسات الادارية . كما ازداد عدم الرضاء أيضا بين الصحفيين الذين ما زالوا يشغلون مواقع مهنية صغيرة و لم يستطيعوا بعد تحقيق أى أهداف وظيفية علما

و قدم الباحث مان كانو Mann kano دراسة عن الضغوط المهنية على القائمين بالاتصال فى الدول النامية تم تطبيقها على عينة من القائمين بالاتصال فى كوريا الجنوبية . و قد أبرزت هذه الدراسة تأثير الوضع المهنى و الوظيفى على الاداء الصحفى .

ومن خلال الدراسة الميدانية تم تحديد عدة معوقات تواجه القائمين بالاتصال فى كوريب الجنوبية و هى .  
- المساحة المتاحة للموضوع على صفحات الصحيفة .  
- تأثير العلاقات الشخصية على الاداء الصحفى .  
- عدم الاعتماد على اصحفيين المتخصصين  
- الاعتماد على مصادر الأنباء الأجنبية .

و استخلص الباحث عدم وجود ارتباط بين الاداء المهنى و الوضع المادى و الوظيفى للقائمين بالاتصال فى كوريا . فعلى الرغم من تدنى كفاءتهم المهنية إلا أنهم يتمتعون بوضع وظيفى و مادى مرتفع و قد أرجع الباحث عدم كفاءتهم المهنية إلى عدم تحمسهم للحصول على المعرفة و التقنيات الخاصة بعملهم و عدم التزامهم الكامل بميثاق الشرف الصحفى .

و ترجع اسباب أوضاعهم المادية المتميزة إلى :  
- حصولهم على مميزات إقتصادية عالية تجعلهم فى أعلى مستويات الوضع الاجتماعى  
- يتمتعون بقوة النفوذ كأحد جماعات الصفوة فى المجتمع ( ٦٠ )

### ثالثا : التاميل الأكاديمى و المهنى للقائم بالاتصال :

حتى سنوات قريبة كانت الدراسات الأمريكية فى مجال تأهيل القائم بالاتصال محدودة إلى حد كبير و قد تنبه الباحثون مؤخرا إلى هذا الفصود و من ثم بدأت المكتبة الاعلامية الأمريكية تشهد عدة دراسات حول تأهيل القائم بالاتصال فى إطار تقويم هذا التأهيل و دراسة المعوقات التى قد تواجهه .

وقد أثبتت إحدى هذه الدراسات أن اتجاهات المجتمع تجاه الصحافة و الصحفيين تؤثر على الأوضاع التدريبية و التأهيلية للقائمين بالاتصال و على مدى فعاليتها و أيضا على الامكانات البشرية و الطولية المتوفرة لها.

فقد أجرى الباحث فيليب جانت الاستلا بجامعة أنديانا دراسة مقارفة حول أوضاع التدريب الصحفي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا و فرنسا خلص منها أن الطريقة التي تطور بها التدريب الصحفي في البلاد الثلاثة قد تأثرت الى حد بعيد باتجاهات العامة و الأكاديميين بل و الصحفيين أنفسهم حيال هذه المهنة .

ففي الولايات المتحدة برز اهتمام كبير بالتدريب على أساس الدور الذي يقوم به القائم بالاتصال في المجتمع الأمريكي ، فالصحفي من وجهة نظر هذا المجتمع هو كلب حراسة "Watch dog" و بطل الحريات و الحارس على إنجازات المجتمع و أنه يمارس عمله من أجل الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الأمريكي و ذلك بأعلام المواطنين و تمكينهم من صياغة الأحكام حول المثار على الساحة الأمريكية من قضايا الساعة .

و يقرر "جانت" أن القائمين بالاتصال في بريطانيا هم أقل ثقة بالدور الذي يقومون به في المجتمع ومن ثم أصبح العمل الأساسي لهم هو الحصول على المكاسب المادية لهم و للصحف التي يعملون فيها وذلك ضمن خلال الاعلانات إلا أن هذا لا يمنع من وجود عدد منهم ما زال يحن الى العصر الذي كانت فيه الصحف و الصحفيين أدوات هامة للفردى السياسية و قد استرشد (جانت) بدراسة ستانلى كوهين حول الصحافة البريطانية و التي جاء فيها "أن الصحف البريطانية كيانات شبه تجارية و قد باتت هذه الصحف تقترب من الاطار القيمي الذي يرى أصحابه انه من الأفضل و الأجدى أن ينمى دخل الصحف ببيع الاعلانات و هو امر يمثل عندها هدفا يتجاوز في أهميته الكثير من الأهداف الأخرى التي يفترض أن تطمح اليها الصحيفة " .

و قد قرر جانت أن الصحافة الفرنسية لها منطقتها الخاص و التقليدى و قد وصف برنارد فوين الصحفي الفرنسي انه ناقل للحدث و ليس محررا له فهو شارح للأشياء أكثر منه معلم للمبادئ فهو لا يمثل مطلقا عنصرا فعلا حقيقيا في صياغة الحاضر و يشير برنارد إلى أن المجتمع الصحفي الفرنسي بوضعه الحالى - و اذا لم تهذل محاولات جاده لتغييره - سوف لا يجعل من الصحفي أكثر من "مسخ مشوه بدون نم أو أذن بل و بدون روح" .

و يذكر (جانت) أنه نتيجة لهذه الاتجاهات المختلفة تجاه الصحافة و الصحفيين و تتجه للعادات و التراث الصحفي فإن كل دولة حددت نظامها الخاص بها من الأولويات ومن القيم المهنية و هو ما يفرض بدوره تأثيره على التدريب الصحفي و يستعرض (جانت) عدد من النتائج التي انتهت اليها بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت اساليب التدريب الصحفي في أوروبا و أمريكا وقد أكدت هذه النتائج على الاختلاف بين الوسائل و المناهج التدريبية في أوروبا عنها في الولايات المتحدة الأمريكية و قد وصل هذا الاختلاف إلى التأهيل الأكاديمي للقائمين بالاتصال ، ففي الجامعات الأمريكية نجد نزعة واضحة لتطوير الاساليب التدريبية لتلبية الحاجات الاجتماعية و من ثم فإن واحد من أهم السياسات المعتمدة داخل هذه المؤسسات الأكاديمية هو الاهتمام بتدريب طلابها بشكل علم ليس فقط فيما يتعلق بالصحافة و لكن في مختلف الفروع المعرفية التخصصية الأخرى ، أما في أوروبا فينظر للجامعات تقليديا على إنها أماكن لتعميق ثقافة طلابها حول الاهتمام المفرط بالتدريب و من ثم يشير (جانت) إلى أن معظم التدريب الصحفي في أوروبا - باستثناءات معينة عمد إلى عرضها تفصيلا- يتم خارج الاطار الجامعى في حين أن أغلب ما يتعلق بالصحافة من الناحيتين النظرية و التطبيقية يتم تدريسه و ممارسته داخل أسوار الجامعات الأمريكية (٢١) .

و هناك دراسة أجريت حول اختبارات المهارات للقائمين بالاتصال في الصحف الأمريكية تم التوصل في ضوء النتائج المنتهى إليها إلى أنه على مدرسي الصحافة عند إعدادهم لمفردات مناهجهم ، تعريض طلابهم ليس فقط للمهارات التي سوف يختبرون في مدى قدرتهم على امتلاكها داخل المؤسسات الصحفية بل ينبغي عليهم أيضا إمدادهم بالمعلومات اللازمة عن طريق عملية الاختيار ذاتها.

كذلك ترى الدراسة ضرورة إتاحة الأكاديميين المتخصصين في مجالات القياس والتقييم للصحفي فرصة الاطلاع على نتائج مسوحهم و قياساتهم وجعلها متاحة للتوظيف والاستغلال داخل المؤسسات الصحفية أو لصالح الرباطات و الكيانات التجارية التي قد تكون معنية بتطوير أدوات تقييم فعالة.

و من النتائج الأخرى التي نوصلت إليها الدراسة الاقرار بوجود تنوع حقيقي في الطرق المختلفة المتاحة لدى القائمين على الصناعة الصحفية عند اجراء تقييمات موضوعية للمرشحين و أكدت الدراسة على ان المؤسسات الصحفية ذاتها أو الجهات الأكاديمية قد تعد مصدرا ذا قيمة و أهميه خاصة إذا ما اتجهت إلى تأسيس بيوت للخبرة يتم داخلها تجهيز و تطوير المزيد من اختبارات المهارات و أدوات التقييم في اتجاه تسهيل استخدامها و التوسع فيها . (٢٢)

و لم يعد التدريب الصحفي محصورا فقط في اهتمامات الباحثين فقد تشكلت هيئات امريكية عديدة يعني نشاطها الاساسي بالتدريب ومنها هيئة American Society for Training and Development . وقد اصدرت هذه الهيئة مؤلفا يضم عدة ابحاث أجريت حول التدريب ، و قد قسمت موضوعات المؤلف إلى خمسة اجراء تندرج تحت عدة فصول و تعنى كل جزئية بأحد جوانب العملية التدريبية تشمل الجزء الأول : وظائف التدريب و الجوانب القانونية و التشريعية و الاقتصادية و الادارية المنظمة له . كما تضمن الأسس و المبادئ التي يتم بمقتضاها اختيار هيئة التدريب .

و تعرض الجزء الثاني اثر العلوم السلوكية في العملية التدريبية و تقويم التدريب و الادارة بالأهداف اما الجزء الثالث فقد عالج التنظييم و التنفيذ و الاشراف على العملية التدريبية و تغيات التدريب . و تعرض الجزء الرابع لكيفية تعليم المهنة و دور المؤتمرات و الملتقيات العلمية في العملية التدريبية . و تناول المدرب و الأسس التي يعمل وفقا لها و تأثير الوسائل المرئية و المسموعة على التدريب و خصص الجزء الخامس لدور الجامعات و المؤسسات التعليمية في التدريب (٢٣) . و قد عنى المركز الدولي لتدريب الصحفيين بمتابعة عملية التدريب في الدول النامية و يذكر نائب مدير المركز بأنه أجرى دراسة بتكليف من اليونسكو حول أوضاع الصحافة و تدريب الصحفيين في الدول النامية و توصل الى عدة حقائق حول وضعية التدريب في هذه الدول فقد أشار Olali أن معظم الصحفيين الذين يشغلون مناصب هامة يرون أن الصحافة مهنة تولد مع الصحفي مما أدى إلى مواجهته بعدد من الصعاب و العراقيل اثناء شرحه لأهمية التأهيل و التدريب و عدم كفاية المؤهبة و حدها للنهوض بالصحافة و الصحفيين .

و في إطار هذا الاهتمام الذي يبديه المركز بالتدريب تم ارسال عدد من الأساتذة من ذوي الخبرة في التدريب الصحفي إلى الاتحادات الصحفية الإقليمية للمساعدة في تنظيم الملتقيات العلمية و الفاء دور في الصحافة و المساعدة في تأسيس مدارس لتدريب الصحفيين في الدول النامية . و قد حدد المركز المقررات التي يجب أن يدرسها القائم بالاتصال في مجال الصحافة على النحو التالي :

## أولا مقررات أساسية:

- ١- الكتابة و التحرير الصحفي .
- ٢- التصوير الصحفي .
- ٣- الطباعة و الاخراج .

## ثانيا ، مقررات ثانوية :

- ١- وسائل الاتصال .
- ٢- الصحافة الأذاعية .
- ٣- العلوم الاجتماعية .
- ٤- قوانين و أخلاقيات الصحافة
- ٥- تاريخ الصحافة .
- ٦- الفلسفة .
- ٧- التاريخ .
- ٨- لغة اجنبية .
- ٩- الآله الكاتبة .

## رابعا : حقوق و التزامات القائم بالاتصال :

أجريت بعض الدراسات المحدودة نسبيا في هذا المربوع و يدير معظمها حول موانيق الشرف الصحفي و القوانين المنظمه للعمل الصحفي . و بلا حظ أن غالبية الدراسات التي عسـ بحقوق و التزامات القائم بالاتصال قد تمت تحت اشراف منظمات دولية مثل اليوسكو و منظمة العمل الدولية و غيرهما .

و قد نشرت دراسة أجريت حول أوضاع العاملين في الصحافة و حقوقهم و الالتزامات الأخلاقية للمهنة بناء على تكليف من منظمة العمل الدولية . و قد اعتمد واضعوها على عدد من الوثائق المسنفة من الكتب و المجلات و التقارير بمختلف أنواعها ، كذلك على تحليل القوانين و نصوص الاتفاقيات الجماعية المنظمة للعمل الصحفي . كما اعتمدوا على المعلومات المتحصل عليها من مسح أجريت بانتظام على نحو سنوي منذ عام ١٩٧٨ .

و يتناول الفصل الأول السمات النائية الرئيسية لمهنة الصحافة مستعرضا بدقة كما ضخما من التعريفات التي وضعها المتخصصون للصحفي و طبيعة الوظائف التي يضطلع بها و درجة تنوعها و الأنماط المختلفة لاعداد التدريبي اللازمين للقيام بهذه الوظائف بشكل مناسب و عالج الفصل الثاني الاوضاع المهنية و اعتمدت المعالجة اساسا على جدولة المعلومات و تصنيفها للخروج بمؤشرات كمية ذات دلالات قابلة للتعميم اما الفصل الثالث فقد ناقش مختلف اشكال القيود الاقتصادية و التكنولوجية و ارتباطها بالمشكلات الوظيفية و انتقل من الفصل الرابع الى تقييم لمختلف المستويات التي انتظمت خلالها معالجات المتخصصين للقضايا الأخلاقية داخل الاطار المهني و تبعه الفصل الخامس الذي أوضح بشكل منفصل مشكلات العمل الصحفي و تأثيرها على الصحفيين

و أوضاع هؤلاء المعيشية و ارتباطها بالأداء الوظيفي داخل مؤسساتهم و تقدم الدراسة من خلال الفصل السادس معلومات حول مفردات العمل الصحفي و مراحله على ساعات الانجاز الاسبوعية و نظام منح الاجازات السنوية مدفوعة الأجر أما الفصل السابع فيقدم مزيدا من المعلومات المفصلة للأوضاع المادية للصحفيين و في الفصل الثامن يتم تناول الأوضاع المتعلقة بأمن و سلامة الصحفيين و نظم التأمين على حياتهم و أوضاعهم العلمية و قد إتبع هذا الفصل باخر يحلل النصوص التشريعية المختلفة المتعلقة بإجراءات توقيع العقاب على الصحفيين أما في الفصلين الأخيرين فيتناول المؤلف خلالهما حدود الأمن الاجتماعي كمفهوم يحظر على الصحفيين الاخلال به و الأوضاع المقابية للصحفيين (٢١١)

كما أصدرت المنظمة الدولية للصحفيين عام ١٩٨٩ مؤلفا يحتوى على عدد من الحوث التي أجرب على حقوق و التزامات القائم بالاتصال في أنحاء العالم المختلطة تحت اشراف اليوسكو (٢٠١) و جاءت مقدمته الكتاب لتعرض للدور المنتظر للقائم بالاتصال في ظل قيم الاعلام الديمقراطية الذي كما يؤكد المحرران قد امتدت الى أنحاء عديدة في العالم و إلى بقاع لم يكن ينصور أن تسود فيها و ذلك بعد التغييرات الدرامية الى شهدا الاعلام السوفيتي في السنوات الثلاث العاضية و التي جعلت الصحافة تعلى كافة الموضوعات التي كانت تعتبر من المحرمات و لا يجوز الاقتراب منها و أصبح لدى عدد كبير من القاصمين بالاتصال السوفييت الشجاعة في النقد و الذي حاز إعجاب زملائه في أنحاء العالم الحر و أشارت المقدمة إلى أن الحرية هي جوهر العمل الصحفي . فالصحفي لا يستطيع أن يعمل إلا في بيئة خالية من أية قيود سواء قيود تفرضها الدولة او القيود التي يضعها ملاك الصحيفة . و نيهب المقدمة إلى و صعية - تعاني منها للأسف في صحافتنا المصرية - و هي أن الحظر على حرية الصحافة لا يكمن فقط في اساليب السيطرة المباشرة او في الرقابة و انما الخطورة الحقيقية على حرية الصحافة تزداد عندما يمارس الصحفيون أنفسهم نوعا من أنواع الرقابة الذاتية على أعمالهم .

و حملت المقدمة في نهايتها بشري (محمل قدرا كبيرا من التفاؤل) بتأكيدهما على أن هناك عدة أسباب تجعل القائمين بالاتصال أكثر ثقة في المستقبل بما يحمله من حريات الممارسة الصحفية و تعطل ذلك بأن سيطرة الدولة و موثيق الشرف الصحفية الملزمة اجباريا للصحفيين في طريقها الى الزوال في عدة دول كما أن البيئة العالمية هي أكثر افتتاحة الآن بحقوق الانسان و حماية الصحفيين من الرقابة او من الاعتداءات البدنية بأشكالها المختلفة .

و قسمت أجزاء الكتاب بين الدول لتضم كل جزئية مجموعة منها ذات السمات المشتركة في النواحي الاقتصادية .

فقد خصص الجزء الأول منه لدراسة حقوق وواجبات القائمين بالاتصال في الدول الصناعية الرأسمالية و هي الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و فرنسا و ألمانيا الغربية و فنلندا و السويد و النرويج و الدانمارك ، و أيضا اليابان . و عرض الجزء الثاني حقوق و التزامات القائمين بالاتصال في الدول الأوروبية الشيوعية و بالغ الجزء الثالث حقوق و التزامات القائمين بالاتصال في الدول النامية من خلال عدة فصول تناول كل فصل منها عدد من البلاد التي يجمعها أحد السمات البارزة . فخصص الفصل الأول لأفريقيا السوداء و الفصل الثاني للبلاد العربية و عنى الفصل الثالث بأوضاع القائمين بالاتصال في الهند و تبعه الفصلين الخامس و السادس ليدرسا الدول الاسيوية و أمريكا اللاتينية .

و اهتمت هذه الدراسات باستعراض أهم التشريعات و القوانين المنظمة للعمل الصحفي و تطورها و دور الصحافة و الصحفيين في المجتمع و تأثيره على وضعيه هذه التشريعات كما نوبت عن الاحكام العقابية التي يندرج القائلون بالاتصال تحت لوائها . كما ناقشت الالتزامات المهنية و الأخلاقية التي يلتزم بها الصحفيون في البلاد المتلفة ، و أسهت الدراسة في استعراض مواثيق الشرف الصحفية .

إلا انه ما يعيب هذه الدراسات تركيزها على الأوضاع الصحفية و اغفالها السياق المجتمعي الذي يغير هذه الأوضاع و الذي يتم في صوره تحديد التزامات و حقوق القائلين بالاتصال

كما ان التقسيم الاقتصادي للبلاد المدروسة يهمل في طياته الآثار الحضارية و العلمي لكل مجتمع و الذي يؤثر بشكل واسع على أوضاع الصحافة و الصحفيين . فالصحافة المصرية على سبيل المثال بتاريخها الطويل و نضالها من أجل الحرية و الديمقراطية لا يمكن ان توضع في سلة واحدة مع الصحافة السعودية و هكذا . إلا ان هذا لا يعنى بالطبع افعال من السمات المشتركة بين أوضاع الصحافة في عدد من الدول العربية و التي تتفق في البنى السياسية و الاقتصادية و انمكرو و الحصاره .

و نستطيع ان نستخلص بعض النتائج التي أعدتها الدراسة و الخاصة بالقوانين و التشريعات المنظمة للعمل الصحفي في البلاد العربية و يرجع ذلك إلى كثرة التغيرات التي تحدث في البلاد العربية - التشريعات الصحفية غير مستقرة في البلاد العربية و يرجع ذلك إلى كثرة التغيرات التي تحدث في الدستور أو في القرارات و الأحكام القانونية و القضائية . - نصت الدساتير العربية على مبدأ حرية التعبير و حرية النشر و الصحافة مستخدمين الكلمات نفسها المستعاره من الفقرة ١٩ من "إعلان العالمي لحقوق الإنسان" إلا أن هذه الفترات كلها متباعدة بعبارة "مخ" في حدود القانون". - حتى يتبين الموقف الصحيح الرسمي من الصحافة لا يكفي بالنظر في الدساتير بل لابد من فحص قوانين المطبوعات و المواد الخاصة بالصحافة و الصحفيين في القانون الجنائي مع الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الصحفية التي تطبقها الدولة . - تتفق معظم البلاد العربية في تقييد حرية إصدار الصحف .

\* أبرزت الدراسة المحاولات الجادة التي بذلها الصحفيون العرب من أجل تأسيس إحيادات مهنية منذ العقد الأول من هذا القرن و أرجعت سبب فشل هذه المحاولات إلى عدم بسجيع السلطات المحلية لابتداء رابطة أو نقابة تضم الصحفيين ، و استعرضت الدراسة النجاحات التي حققتها البلاد العربية في تأسيس النقابات المهنية

\* أوضح الدراسة وجود اختلاف في الحقوق و المسؤوليات الخاصة بالصحفيين في البلاد العربية طبقاً لاختلاف نظمها السياسية و الاعلامية إلا أنها في معظم البلاد العربية تتفق في تشريعات متعددة سواء كانت في القوانين التي تحكم المؤسسات الصحفية أو في قانون النشر و في قانون العمل و القانون الجنائي . \* عرضت الدراسة لحقوق و مميزات القائلين بالاتصال في عدد من الدول العربية بشكل أكثر تخصيصاً و هي مصر و لبنان و العراق و سوريا كما اهتمت باستعراض القوانين المختلفة المنظمة للعمل الصحفي في كل منها و خصصت خاتمة الكتاب لتلخيص أهم الحقوق و الواجبات في مواثيق الشرف الصحفي في البلاد المختلفة و قسمتها إلى مجموعتين : تقليدية و حديثة .



## أولاً : الحقوق التقليدية :

- ١- حرية بحث و استقبال و نقل المعلومات .
- ٢- المعاملة المتساوية لكافة الصحفيين دون تفرقة أو تمييز .
- ٤- الحق فى حرية الفكر و الشعور .
- ٥- ضمانات ضد تحريف و تشويه الآراء و التعليقات .
- ٦- حق الصحفيين فى التكتل و الاتحاد .

## ثانياً : الحقوق الحديثة :

- ١- حرية الوصول إلى كافة مصادر الأنباء و الحق فى تعاطية كافة الأحداث المؤثرة فى الحياة العامة
- ٢- الحق فى رفض التبعية لما يخالف السياسة العامة للمنظيم النقابى
- ٣- لا يمكن إجبار الصحفي على أداء عمل أو إبداؤه رأى يحالف معتقداته و ضميره .
- ٤- وجود عقد عمل يضمن حمايته أثناء تأدية عمله .
- ٥- للصحفى الحق فى التعبير عما يلائم نزاهة المهنة و ضميره
- ٧- الحماية فى حالة حدوث صراع مسلح سواء كان محلياً أو دولياً أو فى حالة حدوث مظاهرات و اضطرابات محلية يجب تزويد الصحفيين بالحماية و التسهيلات التى تمكنهم من أداء مهامهم ضد أنواع المهنة

## ثالثاً : المسئوليات التقليدية :

- ١- الدقة .
- ٢- التأكد من صدق المعلومات .
- ٣- تبنى اتجاهات الجمهور .
- ٤- العمل من أجل المصلحة العامة و الابتعاد عن تفضيل المصلحة الشخصية
- ٥- تجنب انتحال أفكار الغير .
- ٧- الحفاظ على نزاهة و كرامة المهنة .
- ٨- احترام الحياة الخاصة للمواطن .
- ٩- احترام سر المهنة .

## رابعاً : المسئوليات الحديثة :

- ١- طبقاً لإعلان اليونسكو و الخاص بوسائل الإعلام فإن الوسيلة الإعلامية لابد و ان "تبنى أسس السند الاقتصادى و الاجتماعى و تساهم فى إقامة مريد من العدل و المساواة" .
- ٢- التغير الاجتماعى يجب على الصحفي ان يقوم بدوره فى عملية التمييز الاجتماعى
- ٣- حق الجمهور فى المعلومات الصحيحة .
- ٤- حق الجمهور فى المشاركة .
- ٥- الدفاع عن حقوق الإنسان .

٦- احترام الثقافات الخاصة والدفاع عن الاستقلال الثقافي والحفاظ على الهوية المعانية

٧- تعليم النشاط أساس من السلام والعدل والحربة.

و ان كانت الدراسات التي تم عرضها قد احرقت تحت اشراف منظمات دولية ومرت لها الامكانيات السرية و المادية لتطبيق على نطاق موضوعي وزماني و مكاني واسع . فان جهود العلماء الأكاديميين قد اسهمت في الأخرى في تقديم رؤاهم لحقوق و التزامات القائم بالاتصال من خلال دراسات احرقت على نطاق أضيق إلا انها كانت أكثر تنظيماً لهذه الحقوق و الالتزامات و من هؤلاء الباحث Lambeth الذي قدم درسه حاول فيها تحديد اطار هيكلي يمكن ان ينتظم مجموعة المبادئ الأخلاقية التي يفترض العمل بها نصاً و روحاً و قد اتجه جهد الباحث إلى إستنباط و صياغة هذه المبادئ من متطلبات النعيم و المنل فضلاً عما خففه مرات الممارسة الصحفية المتفق عليه في الأوساط الصحفية الأمريكية و يرى المؤلف في الفصل الأول أن المشكلات بمختلف أنواعها داخل الحقل الصحفي و الملابس التي تحفل بها العلاقة بين الصحافة و الجماهير المستهدفة للرسالة الصحفية تعرض و تؤكد ضرورة طرح رؤية أكثر عملياً و مؤامراً للصحفيين أما الفصل الثاني فيعرض فيه المؤلف للنظريات الكلاسيكية للأخلاقيات الصحفية فيالجها معالجة نقدية موضحاً إلى أي حد يمتثل ر يلتقي أطروحات هذه النظريات مع الواقع العملي الذي يتعامل معه الصحفيون بالعمل و في الفصل الثالث يحاول المؤلف وضع نظام متماسك للأخلاقيات الصحفية ثم يأخذ في تاصيل تاريخياً و فلسفياً و هو يسر في الفصل التالي كيفية تطبيق المبادئ التي يطرحها هذا النظام عبر مواقف احساريه و انعية. و يقدم المؤلف في الفصل الخامس - على نحو ملخص - بعض التطبيقات للمواقف التي استحق التنوير طوع فيها داخل الحقل الصحفي الخصوع للمساءلة القانونية و في الفصل السادس يقوم المؤلف بمراجعته الأدبيات المتعلقة أساساً بالضغوط التي تقع على الصحفيين داخل مؤسساتهم الصحفية. ثم يتفغل في الفصل السابع إلى تأكيد على ضرورة ممارسة نوع من النقد الواعي للصحافة كوسيلة اعلامية على اساس ان من شأن هذه الممارسة دعم الاحساس بالمسؤولية لدى الصحفيين في: انظار ما تفرضه عليهم المهنة من التزامات اجتماعية. أما الفصل الثامن والأخير فانه يراجع بعضاً من أهم أشكال الصراعات الناشئة حالياً بين الصحافة و السلطة السياسية موضحاً خلفياتها و ملابساتها . (١١)

#### خامساً : الخصائص والاتجاهات المختلفة للقائم بالاتصال

تشكل دراسة الخصائص المختلفة للقائم بالاتصال أحد الفروع المصغلة لدى الباحثين الأمريكيين يساعداهم على ذلك استخدامهم الأدوات البحثية الميدانية التي تتيح التعرف على الخصائص لمصير للظاهرة المدروسة في صورة كمية احصائية تتعرض لكل ما يختص بالسمات الشخصية للقائمين بالاتصال مثل السن و الجنس و المؤهل الدراسي و السمات المهنية من اجور و مكافآت و ساعات العمل و الاحازات وايضا ما يتعلق باتجاهات القائمين بالاتصال في الأقسام المختلفة داخل الصحيفة .

ومن أمثلة هذه الدراسات المؤلف الذي اعده الباحثان ويفر Weaver و ويلويت Wilhoit بهدف الخسب عن الأسلوب الذي تبدلت به أدوار الصحفيين في أمريكا عبر مراحل التطور التاريخي منذ بناء الصحف و نموها في تلك البلاد . و اعتمد الباحثان في احواء الدراسة على حصيلة من نلبيوييه احرقت مع ألب و و احد من الصحفيين الأمريكيين المحترفين في نهاية سنة ١٩٨٢ و بداد سنة ١٩٨٣ و قدم الفصل الأول من الكتاب مراجعة تاريخية لدور الصحفيين و اوصاعهم منذ الأزمنة الاستعمارية و حتى الوقت الحاضر و عن الفصل الثاني بالخصائص الديموجرافية للصحفيين المبحوثين من خلال احصائيات مجدوله أما الفصل الثالث

فقد عالج العمليات التعليمية و التدريب الصحفي ثم انتقل المؤلفان فى الفصل الرابع الى مسح الظروف المهنية المحيطة بالعمل الصحفي و درجات الرضاء الوظيفى عند الصحفيين الممثلين للعينه . و ناقش الفصل الخامس الأدوار المتخصصة للصحفيين ومنظومة القيم التى تحكم نشاطاتهم الصحفية وأخلاقيات المهنة أما الفصل السادس فيعرض لتأثير التقنيات الاتصالية الحديثه و تأثيرها على المستويين النظرى و العملى فى المجتمع الصحفي الأمريكى :

و قد توصل المؤلفان من خلال الدراسة الى ان الصحفيين فى بروج مضطرد نحو "الوسط" سياسيا وابدولوجيا . و انهم لا يؤيدون اتخاذ الصحافة دورا هجوميا و رقابيا حادا حيال القضايا المتناوله و التى نحتمل هذا النوع من المعالجات النقدية . فى حين أيد معظم المبحوثين دور الصحافة فى نشر المعلومات و بمسيرها ومن النتائج الغربية التى انتهت اليها الدراسة قلة ما يتقاضاه الصحفيون الأمريكيون كاجور حقيقية بالمقاربه لما كانوا عليه منذ أكثر من عقد مضى . و قد اكتشف المؤلفان انه على الرغم من الريادة الكبيرة و المضطردة فى اعداد الصحفيين العاملين عما كانت عليه عام ١٩٧١ ( و هو العام الذى ظهرت فيه دراسة مسحية لها طبيعة مشابهة لهذا العمل تحت عنوان "رجال الصحافة") الا ان اعداد الصحفيين الذين تجاوزت اعمارهم الأربعين عاما قد قلت عن السابق نظرا لانخفاض قيمة الرواتب المدفوعة لهم . و يسهم انخفاض معدلات الأجور المدفوعة فى نقص و اختلال الرضاء الوظيفى خاصة بين كبار السن منهم و يلاحظ فى ذلك ان نسبة كبيرة من أولئك الذين يتركون الحقل الصحفي تحت وطاه انخفاض الأجور هم من اصحاب الخبرة و الكفاءه . كذلك فقد بدا للمؤلفان ان معظم أولئك النازحين عن الصحافة هم من بين أكثر العاملين فى الحقل الصحفي تعليما . و من ثم فإنهم ياملون غالبا فى الحصول على وظائف أكثر استقلالا و افضل من حيث عائدها المادى .

- فضلا عن هذه النتائج اكد المؤلفان ان المتوسط العمرى لعناصر المجتمع المبحوث (٨٢ - ١٩٨٣) نبدو اصغر من مثيلاتها سنة ١٩٧١ . ففى تلك السنة كانت اعمار ٣٣,٣% من المجتمع الصحفي ككل تقع بين ( ٢٥ الى ٣٤ عاما) أما فى سنة ١٩٨٢ فإن المجموعه العمرية نفسها مثلت نحو (٤٤,٩%) من مجموع عناصر المجتمع الصحفي الأمريكى . كذلك حدث انخفاض مماثل فى اعداد الصحفيين البالغين ٤٥ عاما و من يتجاوزون هذه السن . و انتهت الدراسة الى ان متوسط اعمار الاداريين المعنيين بالوظائف الرقابية داخل المؤسسات الصحفية تقل عن مثيلاتها عام ١٩٧١ بنحو سبع سنين .

- ورغم ان نسبة الصحفيات قد ازدادت من نحو ٥% المجتمع الصحفي سنة ١٩٧١ الى الثلث سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ فان ثمة نزوعا نحو انخفاض عدد السود و الأمريكيين من اصل اسبانى و اليهود كما تؤكد نسب هؤلاء سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ بالمقارنه بما كانت عليه سنة ١٩٧١ .

- و كما سبقت الاشارة أنفا فقد أعدت الدراسة بمزيد من الأدله تعاضم التجانس بين صحفيى الشمينات على نحو يتجاوز عما كانت عليه الحال بين نظرائهم فى السبعينيات ، ليس فقط فيما يتعلق بتقارب اعمارهم بل - و الى حد كبير - فيما يخص درجة التجانس بين اتجاهاتهم السياسيه العامه و التى تميل فى محصلنها نحو "الوسط" و قد اشارت الدراسة الى النقض الملحوظ فى مساحة التباينات الابدولوجية بين الصحفيين الأمريكيين بشكل عام .

و فى اطار التاكيد على الطبيعة المتجانسة للمجتمع الصحفي الأمريكى فان الدراسة ترى ان الاختلافات الظاهرة فى الخلفيه التعليمية للصحفيين الأمريكيين قد تقلصت عما كانت عليه الحال سنة ١٩٧١ كما ان غالبية الصحفيين يعملون فى نفس المنطقة الجغرافية التى سبق وأن تلقوا فيها تعليمهم الجامعى .

و تفترض نتائج الدراسة أن المؤسسات الصحفية لا تحتاج فقط التعرف على الطرق الناجحة للاحتفاظ "بالأكثر لمعاناً" من بين العاملين في الحقل الصحفي بل أن الأهم من ذلك هو كيفية الاحتفاظ بذوى الخبرة العريضة منهم إلا أن هذا الموضوع لم يحظ في الدراسة بالقدر الملائم من اهتمام المؤلفين . (٢٧)

و في ورقة بحثية قدمها بروس جاكسون و ميشيل سالوين تم معالجة الأوضاع المهنية للصحفيين الرياضيين في الولايات المتحدة الأمريكية و ما تلعبه هذه الأوضاع من دور في تشكيل اتجاهاتهم و رؤاهم حيال عديد من الموضوعات المتعلقة بالعمل الصحفي . و الورقة تمثل محصلة مسح لمائتين وتسعة و أربعين عضواً من أعضاء رابطة محرري الصحافة الرياضية و قد انتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج لعل من أهمها التأكيد على ما يعتقده صحفيو الرياضة في الولايات المتحدة في كونهم متخصصين متميزين بالمقارنة بزملائهم المعنيين بصياغة الأخبار الجادة أو الهزلية في شتى الموضوعات . فالصحفيون الرياضيون يرون أنهم يمتلكون أفضل السمات و المميزات المهنية التي قد يمتلكها زملاؤهم من محرري الأخبار بل أنهم يعتقدون بامتلاكهم سمات حرفية لا يمتلكها نظراؤهم من محرري الأخبار و غيرها من موضوعات . و حسب وجهات نظرهم فإنهم يرون أن محرري المواد و الأخبار الجادة يبدون معنيين في الأساس بامتلاك التأثير الاجتماعي أكثر من انشغالهم بالعملية الإبداعية في حين يرون على العكس من ذلك زملاؤهم من محرري الأخبار و المواد الخفيفة يعنون في الأساس بالهزل و التشويق كمفردات أساسية لعملهم الصحفي .

و الواقع أن نتائج هذه الدراسة في محصلتها ليست إلا وجهات نظر أكثر من كونها الحقيقة بذاتها فلا جدال في أن درجة القبول الاجتماعي لشريحة مهنية معينة تظل هاجساً حقيقياً عند عناصر هذه الشريحة و هو ما يفرض على هؤلاء الصحفيين أن يوفروا لأنفسهم أفضل الخصائص الاحترافية و المهنية في حقل عملهم . ولكن رغم أن نتائج الدراسة هي في حقيقتها وجهات نظر إلا أن هذا الأمر لا ينفي أهميتها ذلك لأنها تشير في النهاية الى حقيقة أن محرري المواد الرياضية في الولايات المتحدة ينظرون الى انفسهم باعتبارهم أعضاء نفس الرابطة أو المجموعة التي تضم زملائهم من محرري المواد الجادة و الخفيفة و هم بهذه النظرة يحاولون دحض الصورة الذهنية التي رسمت في عقول الكثيرين ممن اعتبروا الصحافة الرياضية طفلاً غير شرعي في حقل النشاطات و الخبرات الصحفية .

و قد عنيت الدراسة في جانب آخر باستطلاع آراء الصحفيين الرياضيين الذين يوظفون بمهام إدارية ، إلا أن واضعي الدراسة يعترفان بأن وجهات نظر هؤلاء قد لا تكون ممثلة لما وراء معظم محرري المواد الرياضية ومن ثم فإن للحصول على فهم أشمل للكييفية التي يرى بها الصحفيون الرياضيون حقيقة دورهم داخل الحقل الصحفي فإنه ينبغي - كما يؤكد المؤلفان - التعرف على مزيد من آراء الصحفيين الرياضيين "الحقيقيين" ممن لا تستهويهم ولا تبتلعهم الأعباء الإدارية . (٢٨)

و في إطار الصحافة الرياضية أجريت دراسة حول أوضاع المرأة الصحفية في التحرير الرياضي و قد ناقشت الدراسة أهم العراقيل الطبيعية و النفسية التي تواجه المرأة في ممارسة هذا النوع من النشاط الصحفي و قد أثبتت الدراسة أن ٦٣,٤ ٪ من عينة الصحف اليومية المدروسة تعمل المرأة فيها في القسم الرياضي . (٢٩)

و قد عنيت إحدى الدراسات باكتشاف مدى ما يتمتع به كتاب المقالات الافتتاحية من قدرة بحثية. و قد انتهت إلى أن كتاب الافتتاحيات بوجه عام يقدر على أهمية العمل البحثي إلا أنهم كثير ما يخفقون في النهوض بأعبائه أما لعدم توافر الوقت الكافي الذي يتطلبه العمل البحثي أو لافتقارهم مصادر المعلومات ذات الكفاية - كما وكيفاً - والتي قد يحتاجون إليها للاضطلاع بعمل بحثي جيد. و يستعرض مؤلف الدراسة (اندرز) الآراء التي أبدتها ستين روزنفيلد عن كتاب الافتتاحيات فهم من وجهة نظره "اشخاص يهتمون قابعون في برجهم العاجي و منصرفين إلى اختصاصاتهم !! إلا أنهم مع ذلك مرتبطون بشدة بالأخبار والمعلومات ومعينين بتكريس جهودهم للتفاعل مع مصادر الأخبار و مجادلة المحررين و كتاب التقارير وممارسة كل ما من شأنه تكريس التواصل مع العالم من حوله الذي هو في النهاية مادته الرئيسية في الكتابة.

ومن المشكلات المهمة التي ناقشها المقال ما أشار إليه عدد من كتاب الافتتاحيات - من الملتقى بهم - عند الحديث عن المكتبات العامة إذ تبدو لمعظمهم معضلة أساسية من معضلات العمل و من ثم أكدوا على ضرورة اهتمام الجهات الإدارية المعنية بتذليل صعوبات ارتقاء هذه المكتبات ، فضلاً عن ضرورة تزويدها بنظام حديثة (اليكترونية) للفهرسة مما يعين الباحثين على انجاز أعمالهم بدقة و سرعة مناسبة . كذلك أشار بعض كتاب الافتتاحيات إلى اختلال و نقص بعض المعلومات التي يعتمد عليها في أعداد مادتهم ، فهم يعمون على معدى التقارير تقصيرهم في أعداد مادتهم بالمعلومات الكافية أو عدم اعتنائهم بتنظيم و تصحيح هذه المعلومات التي تحفل في بعض الأحيان بأخطاء ليست مهنية .

- وتشير الدراسة إلى أن معظم كتاب الافتتاحيات قد يتفقون على كون العملية البحثية تعد أمراً ضرورياً وهاماً في صياغة الرأي إلا أن الملاحظ هو انتفاء الإجماع بينهم على مدى الحاجة إلى إجراء البحوث . وقد حرص كاتب الدراسة على عرض وجهات نظر عديده للمحررين من صحف مختلفة حول -تقييمهم لدور العمل البحثي في أعداد المقالات و صياغة ما تتضمنه من أفكار ، فهناك من يرى أن تكوين الرأي في حد ذاته هو أمر مهم بالفعل أما الاستحواذ على المعلومات من خلفيات و إحصائيات و أرقام لدعم هذه الآراء فهو الشيء الذي يبدو صعباً حقاً. (٢٠)

و من خلال هذا العرض المسحي لعينة من الدراسات الأمريكية في مجال القائم بالاتصال نصل إلى مجموعة من الملاحظات الهامة نوجدها في الآتي :

- \* يبرز بشكل واضح اهتمام الدراسات الأمريكية بالقائم بالاتصال و على الرغم من قلة المتوفر لدينا منها إلا أن القراءة المستفيضة لبعضها يكشف عن كم وافر من الدراسات السابقة التي أجريت على القائم بالاتصال. و يجدر في هذا الاطار أن نشير إلى اعتماد معظمها على البحوث المسيحية الميدانية للقائمين بالاتصال مما يميزها عن الدراسات العصرية و التي ما زالت تعتمد في هذا المجال الدراسي على المعالجة النظرية .
- \* تهتم معظم المادة المعسوجة من كتب و دراسات ومقالات بالأوضاع المهنية بشكل خاص و المعيشية بشكل عام لصحفي العالم الغربي الأكثر تقدماً خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في حين يتقلص الاهتمام بوضوح ببحث نفس هذه الأوضاع بين الصحفيين في العالم الثالث و هو ما يعكس بالضرورة صالة الجهد البحثية المبذولة في العالم الثالث في اتجاه فهم أعمق للقائم بالاتصال في الدول النامية ومشكلاته الخاصة به و المرتبطة بظروف هذه الدول .

\* يلاحظ أن ثمة تنوعاً حقيقياً في المناهج و الأدوات المستخدمة لمعالجة الموضوعات المتعلقة بالقائم بالاتصال إلا أن الاتجاهات الأميركية empirical تفرض معطياتها بوضوح في شكل معالجات وصفية جزئية تعنى أساساً بصوغ تعميمات مستقاة من عينات بحثية محدودة واستخدام محض للأرقام و الاحصاءات التي غالباً ما تبترس الرؤية الكلية للظاهرة المدروسة و المطالع لهذه الدراسات يشعر ان معظمها يبدأ من الواقع و ينتهى اليه ولا يتجاوزه برؤية نقدية و هكذا تجهض قدره التحليلية والتفسيرية في معظم المادة الممسوحة اذ نقف غالباً عند حدود التوصيف المنفصل للظاهرة دون اعمال الرؤية النقدية التي تكشف جذور المشكلات المهنية والمعيشية للقائم بالاتصال سواء في العالم المتقدم او مثيله النامي .. و مع ذلك ينبغي الاعتراف بان المدرسة الأمريكية قد اسهمت بوضوح في تطوير الأساليب الفنية المساعدة على تجميع كم هائل من المعلومات حول الزوايا المختلفة للظاهرة المعالجة .

- يلاحظ في كثير من الدراسات الاعتماد على الرؤية الانطباعية التي يعلى من شأنها على نحو لافت في الكتابات الغربية باعتبارها صياغات لفظية شائعة قد تستهوى القارئ لهذه الدراسات رغم طابعها الأكاديمي الذي يهدف بالضرورة الى تحقيق عدة مطالب ليس من بينها إثارة قارئه و هكذا يفاجئ القارئ و الدارس بأحكام معممة فجة كان يوصف كتاب الانتقائيات بانهم "قطعان من الجرذان او لصوص للأفكار " مع الادعاء بان تلك الآراء تلقى اتفاقاً بين هؤلاء الكتاب انفسهم على صحتها أو أن يوصف الصحفي الفرنسي بأنه مجرد "مسخ".

- توجد ملاحظة لا ترتبط بدراسات القائم بالاتصال بشكل خاص بقدر ما ترتبط بنمط غربي في الدراسات الاعلامية وهي المتعلقة باشتراك أكثر من باحث في اجراء دراسة ما تتناول وضعاً من الاوضاع الصحفية، مما يعطى مؤشرات عن استتباب قيم العمل البحثي الجماعي و هو ما نفتقده في الدراسات المصرية خاصة في المؤلفات التي يندر فيها اشتراك أكثر من مؤلف في تأليفها.

### المصادر والمراجع

- 1- Plee Rosten, " The Washington Correspondent, " ( N.Y. Horcourt, Brace ) 1937  
نقلا عن جيهان رشتى ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام ( القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨ )
- 2 - F.W.Pragger, " The Social Composition and Training on of Milwaukee Journal Newssstaff ( Journalism Quarterly, vol. 18 ) 1941.  
نقلا عن جيهان رشتى ، المرجع السابق .
- 3 - D. M. White, " The Gatekeeper, A Case Study in the Selection of News " ( Journalism Quarterly, Fall, 1950 )  
نقلا عن جيهان رشتى ، مرجع سابق .
- 4 -  
جيهان رشتى ، مرجع سابق، ص ٢٩٥
- 5 - Julian Harris, Kelly Leiter and Stanly Johnson, The Complete Reporter, 5 th ed. ( Macmillan Publishing Company, New York ).
  - Jake Hightón , " Reporter " ( McGrow- Hill Book Company, New York ) 1978
  - Hugh C. Sherwood, " The Journalistic Interview " ( Harper & Row, Publishers, New York ) 1969
  - John Hohenberg, " Professional Journalist " 4 th ed. ( Oxford & I B H Publishing Company ) 1978
  - L.C.J McNoe, "Essential Law for Journalists " ( Butter Worths: London ) 1982
- 6 - R. Thomas Berner, " Languge Skills for Journalists, 2 nd ed. ( Houghton Mifflin )
- 7 - Shirley Biagi, " Interviews . That Work : A Practical Guide for Journalists," ( Wadwarth Publishing Compa ny New York ) 1986.
- 8 - Daniel E. Gorrey & William L. Rivers " News Writing for the Economic Media " ( wadsworth Publishing company, Belmont, california ) 1982 .
- 9 - سعيد محمد السيد ، " الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال " ، المجلة العلمية - كلية الإعلام - يوليو ١٩٨٩
- 10 - Lee Sigelman, " Reporting the News : An Organizational Analysis " , ( American Journal of Sociology ) 1973  
نقلا عن سعيد محمد السيد ، مصدر سابق
- 11- Walter Giber, " News is What Newsperman Make it " , In Dexter & White ( eds. ) People Society and Mass Communication , ( Glencoe, The Illinois : The Free Press ),1964  
نقلا عن المصدر السابق
- 12 - W. Giber, op.cit., 1964
- 13 - Leo Bogart " The Management of Mass Media " In W. Philips Davlison and Frederic T. C. Yu ( eds ) ( Mass Communication Research, New York ) Prager 1974  
نقلا عن المصدر السابق
- 14 - D. R. Bowers, " A Report on Activity by Publishers in Directing News Room Decisions " , Journalism Quar-terly , 1967  
نقلا عن سعيد محمد السيد ، مصدر سابق
- 15 - W. Breed, " Social Control in the Newsroom, A Funtional Analysis " .

- 16 - جيهان رشتى - الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، مرجع سابق ص ٢٠٩ - ٢١٠
- 17 - S.R.Lichter & S.R Rothman " The Media Elite : America's new Power Brokers, ( Bethesda, Mo : Adlen Publishers ) 1986
- 18 - Cecil Gaziao and David C. Coulson, " Effect of Newsroom Management styles on Journalists : A Case Study, Journalism Quarterly, Winter 1988 .
- 19 - Eg : see Ted Joseph, " Reporters and Editors Preference toward Reporter Decision Making " Journalism Quarterly, 59 : 219 Summer 1982
- 20 - Joon - Mann Kano " Reporters and their Professional and Occupational Commitments in Developing Conu try " Gazette, kluwer Academic Publishers : vol. 40, No 1, Neitherland, 1987
- 21- Philip Gaunt, " The Traning of Journalists in France, Britain and the U.S. " Journalism Quarterly, Fall 1988.
- 22 - Barbara J. Hipsman & Stanley T. Wearden, "Skilles Testing at Amercian Newspapers, ( N.R.J, Volume . 11, No.1 ) Winter 1990 .
- 23 - RObert L. Craig, Edited, Training and Development Handbook ( American Society for Training and Devel opment, McGrow Hill Book Company .
- 24 - G. Bohere : Journalist - A Study on the Working Condition of Journalists " Washington D. C : International Labour Office ", 1984
- 25 - Kaarle Nordenstreng & Hiffzi Topuz ( Edited ) " Journalist : Status, Rights and Responsibilities " Interna tional Organization of Journalists ", Pargue 1989
- 26 - E.B. Lambeth, " Committed Journalism : An Ethic for the Profession ( Bloomington : Indiana University press ) 1986.
- 27 - David H. Weaver & G.Cleveland Wilhoit, " The American Journalist : A portrait of U.S News People and their Work . ( Bloomington in Indiana University Press ) 1986 .
- 28 - Bruce Corrison & Michael B. Salwen, " Professional Orientation of Sports Journalists " A Study of Associated Press Sport . N R J, vol . 10, No.4, Summer 1989 .
- 29 - Wallace B. Eberhard & Margaret Lee Myers " Women in Sports Majour Daily Newspapers " Journalism Quarterly, Vol. 65, No. 3, Autumn 1988 .
- 30 - Fredric F. Endres " Editorial Writers and Research Process, ( Newspaper Research Journal, Vol. 8, No. 3 Spring 1987 .



ب - المدرسة الفرنسية



أغفلت الدراسات الفرنسية فى بحوث الاعلام الاهتمام بالقائم بالاتصال وذلك حتى سنوات قريبة ماضية فى الوقت الذى كانت الدراسات الأمريكية فى هذا المجال تجرى بشكل واسع ومكثف ومنذ الخمسينيات من أجل كشف كافة الجوانب المتعلقة بعمل القائم بالاتصال والأدوار التى يقوم بها والعوامل المؤثرة سواء كانت مساعدة أو معوقة لأداءه لهذه الأدوار .

ويمرج قلة اهتمام الدراسات الفرنسية بالقائم بالاتصال الى عدة أسباب لعل من أهمها :

- اختلاف النظام الاعلامى فى فرنسا عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية النشأة والتطور . فبينما نشأ النظام الأمريكى فى ظل الاعلان والمؤسسات التجارية ارتبط النظام الفرنسى منذ بداياته ولفترة طويلة بالدولة ومؤسساتها وهو ما كان له أثره فى اختلاف طبيعة المشكلات المطروحة للبحث والمناهج والأدوات المستخدمة . فالاتجاه السائد فى المدرسة الفرنسية ظل لفترة طويلة يتناول الاتصال كشكل من أشكال ممارسة السلطة فى المجتمع .<sup>(١)</sup>

- اختلاف نشأة دراسات الاتصال ذاتها فقد ارتبطت فى المدرسة الأمريكية بالاتجاه الأمريكى منذ هوفلاند Hovland ولازرسفيلد Lazarsfeld بينما نشأ الاهتمام بالاتصال وعلومه فى أوروبا فى إطار علم الاجتماع واتخذ طابعا نظريا واتسمت العلاقة بين المدرستين الأمريكية والأميريقية من ناحية والأوروبية النظرية من ناحية أخرى بالقطيعة الاستمولوجية وتبادلت كل من المدرستين التهوين من شأن القيمة العلمية للدراسات التى تجريها الأخرى ، ولعل عبارة عالم الاجتماع الفرنسى Robert Merton تعكس النظرية المتعالية لدى الأوربيين لاسهامات المدرسة الأمريكية فقد قال : "نحن لا نؤكد أن ما نقوله هو الحقيقة ، لكنه على الأقل ذو معنى" . وكان رد الأمريقيين "نحن لا نؤكد أن ما نقوله له معنى ، لكنه على الأقل موجود فى الواقع" .

ومع السبعينيات ظهرت محاولات للقاء بين المدرستين وهو ما أفرز طرح مشكلات بحثية جديدة ومن بينها اهتمام الدراسات التطبيقية الفرنسية بالقائم بالاتصال .

#### تعريف القائم بالاتصال فى المدرسة الفرنسية :

تبنى المدرسة الفرنسية بصفة عامة لفظ الوسيط Mediateur بدلا من القائم بالاتصال Communicator فهى ترى أن القائم بالاتصال هو له دلالة محايدة بينما الصحفى - وفقا لاتجاهاته - يلعب دورا تفاوضيا بين صاحب المعلومة (المصدر) وبين الجمهور (المستقبل) .<sup>(٢)</sup> فى حين أن لفظ القائم بالاتصال لا يضيف الا جزئية من عمل الصحفى والذى هو فى حقيقته أكثر تعقيدا وذلك من خلال قيام الصحفى بأدوار متعددة فهو باحث عن المعلومة ثم هو صانع قرار باختياره لمضمون الرسالة ثم هو فى النهاية قائم بالاتصال عندما ينشر الرسالة متوجها بها الى جمهور ما . وقد نوهت بعض الدراسات الى اشكالية تحديد من هو القائم بالاتصال الفعلى فى ظل تقسيم العمل الذى يتسم به الأداء الصحفى فى الصحافة المكتوبة او فى الاعلام المسموع والمرئى . هل هو المندوب الذى يحصل على الخبر أم هو سكرتير التحرير وهل هو معد البرنامج الإذاعى أو التليفزيونى أم هو مخرجه أو مذيعة .<sup>(٣)</sup>

وقد طرح مولز Abraham Moles مفهوم الوسيط في كتاباته عن الثقافة الجماهيرية عام ١٩٦٧ وذلك من خلال نموذج على شكل مثلث يوضح اطراف العملية الاتصالية في المبدع (الرسالة) والجمهور المتلقى (المستقبل) وبينهما الوسيط .<sup>(٤)</sup>

وقام شيفير Schaeffer بتطوير نموذج Moles حيث رأى أن اسهام مولز اقتصر على الجانب الظاهر من العملية الاتصالية وأن هناك مثلثا آخر يمثل الجانب غير المرئي من العملية الاتصالية ، مكون من السلطة الاقتصادية والسياسة وصانعي القرار من جانب والمهنيين والمسؤولين عن النشر والتوزيع من جانب آخر وهم الذين أطلق عليهم "ماكينات الاتصال" machines a communiquer وبينهما الصحفي الوسيط .<sup>(٥)</sup> ومن خلال تلاقى المثلثين معا ، قدم شيفير نموذجا يسمح بالأخذ في الاعتبار - وفقا لرويته - مختلف ابعاد العملية الاتصالية الظاهر منها والباطن . وتكون محصلة تلاقى المثلثين احتلال الصحفي الوسيط مكانة هامة في الهيمنة على النظام وإدارة العملية الاتصالية بما يسمح بالتوفيق بين مصالح وتطلعات الاطراف المؤثرة في العملية الاتصالية .

## ٢ - أهم الموضوعات المطروحة في بحوث القائم بالاتصال في المدرسة الفرنسية :

- اهتمت عدد من هذه البحوث بطرح مشكلة التكوين الاجتماعي والايولوجي والمهني للصحفيين ووصلت معظم هذه الدراسات الى نتائج هامة تثبت التأثير العميق لهذه العوامل في الاداء الصحفي وفي نظرة الصحفي الى قيمة العمل الذي يمارسه والدور المفترض أن يقوم به .<sup>(٦)</sup>

- تناولت بعض الدراسات التطبيقية في مجال القائم بالاتصال ظاهرة "الصحفي النجم" للتعرف على آليات خلق النجومية الصحفية ومن ثم تأثير ذلك على العملية الاتصالية وتشير هذه الدراسات الى قيام "الصحفي النجم" بتجميع المناصب اما بممارسة العمل الصحفي في عدة وسائل في آن واحد (الراديو والتلفزيون والصحف) من خلال التخصص وبالتالي يكتسب نجومية في تخصص محدد او ممارسة العمل في أكثر من وسيلة اعتمادا على اسمه فقط ودون الاقتصار على مجال أو تخصص بعينه . وأكدت هذه الدراسات دور الصحفيين أنفسهم في خلق النجومية أو الشهرة والدعاية والترويج لها .<sup>(٧)</sup>

- اشارت عدة دراسات الى اشكالية العلاقة بين الصحفي وبين الحقل الابداعي والثقافي عندما يتحول الصحفي من وسيط وناقل للمعلومات الى منتج لها "ومفكر مستقل بذاته" يستعين في معالجته لمشكلات الأحداث الجارية التي يطرحها بأفكاره الخاصة بأكثر مما يستعين بأراء وأحكام المتخصصين وأصبح الصحفي بالتالي بشكل سلسة ثقافية جديدة مع كل ما قد تؤدي اليه الظاهرة من تشويه للانتاج الثقافي وتسطيحه .<sup>(٨)</sup>

- اهتمت بعض البحوث التي اجريت حول القائم بالاتصال بصورة الصحفي عن ذاته وكيفية تصويره لذاته لدى الجمهور القارئ . وتعرضت لتأثير هذا التصور على رضا الصحفي عن عمله وتوافقه مع زملائه .<sup>(٩)</sup>

- ركزت عدة دراسات على تأثير الأوضاع الصحفية بصفة عامة على عمل القائم بالاتصال سواء داخل الصحيفة

- أو خارجها ، ومن أبرزها ما قدمه Rieffel (١٠٠) عن مفهوم الحقل الصحفي le champjournalistique والتي تقوم على أن عمل الصحفي ورؤيته وإدراكه لدوره لا يتحدد فقط من خلال تكوينه الاجتماعي والإيدلوجي وسماته الخاصة ولكنها تتحدد أيضا من خلال انتظامه في منظومه (علاقات) لها ببيتها ودينامياتها والتي تنعكس بالضرورة على ممارساته بعد أن أصبح جزءا من هذا الحقل الصحفي كما تنعكس على تشكيل علاقاته بكل من مصدر المعلومة ومستقبلها . وتتحدد خصائص الحقل من خلال شروط انتاجه التاريخية والاجتماعية والتي تتعدى كونها حاصل مجموع سمات الأفراد المكونين له في لحظة ما من حركة المجتمع فالمدرسة الفرنسية - شأنها في ذلك شأن المدرسة الأمريكية - نهتم برصد خصائص القانم بالاتصال ولكنها تضيف نشأة الحقل الصحفي وتطوره في علاقاته مع المجتمع وفي بنيته الداخلية اعتمادا على أن الاكتفاء بدراسة خصائص القانم بالاتصال هو أقرب إلى رصد حالات فردية وكأن كل منها يعمل بشكل منفصل ويتمتع بالحرية التامة في التعبير عن رؤيته وإدراكه - بينما الصحفي - وهو أيضا جزء من كل يتنازل في مقابل انتمائه إلى هذا "الكل" عن بعض اتجاهاته الخاصة ، كما أن سمات الحقل العامة تحدث تغييرات في تكوين الصحفي على مدى عمله بحيث يحدث في النهاية التقاء بين الخصائص الفردية للقانم بالاتصال وخصائص الحقل . هذه الصيغة التوفيقية الناتجة عن انتظام القانم بالاتصال في منظومة الحقل هو ما يطلق عليه ريفانيل تعبير الحل الوسط وقد حددت ريفانيل الملامح الرئيسية التي تؤثر على الحقل الصحفي في الآتي :

#### ١ - الضغوط الجارية :

يتحدد الحقل في مرحلة أولية كنظام عبر الضغوط الخارجية التي يتعرض لها والتي لا يمكن تجاهلها أو تجاهلها وتنحصر هذه في قوانين الصحافة والضغوط التكنولوجية الناتجة عن التطورات المتلاحقة في تقنية الطباعة والنشر والضغوط الاقتصادية من خلال العلاقة مع رأس المال والإعلان .

#### ٢ - الشروط التاريخية والاجتماعية :

وهي الشروط التي أنتجت الحقل نفسه فالمحددات الخارجية السابق تناولها تأخذ مكانها في رؤية تعاقبية تطورية تعتمد على مراجعة الماضي الاجتماعي للحقل ويتم ذلك من خلال رصد التغيرات الأساسية في تاريخ الحقل التي حددت ملامحه حتى الوقت الحالي ، ويمكن دراسة هذه الشروط بتناول :

أ - وضعية الصحفيين أنفسهم

ب - نمط الملكية ونظورها

ج - الجمهور

#### ٣ - الامكانيات :

وهي تراكم أكثر من صور رأس المال الصحفي ويحددها عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية كمستوى الدراسة السائدة في الحقل الصحفي ومدى تجانس الحقل اجتماعيا وسبل الدخول إلى الحقل .

#### ٤ - الوصول الى النخبة:

تطرح هذه الجزئية في دراسة ريفائيل التساؤلات التالية :

ما هي آليات الاعتراف بكفاءة الصحفي ومن ثم ترقبته الى المناصب العليا ويقاؤه بها ، وما هو زمن الوصول الى النخبة وطبيعة الصراع للوصول اليها ؟ وتشير الدراسة الى ان طبيعة الصراع للوصول الى النخبة في الاطار الفرنسى يستتبع بالضرورة العنصر النسائى من المواقع القيادية ، كما ان شرط التعليم او المستوى الاجتماعى ليس من محددات الوصول الى النخبة. في حين ان قدرة الصحفي على استغلال علاقاته المختلفة والهيبة والهالة التى يخلقها حول نفسه تعد العامل الأساس فى الوصول الى النخبة .

#### علاقة الصحفي بمصادره :

وصفت الدراسة هذه العلاقة بأنها تنشأ بين طرف قوى مسيطر (صاحب المعلومة) وآخر خاضع ضعيف (الباحث عن المعلومة) . وطرح ريفائيل عدة تساؤلات حول وسائل الصحفي فى المقاومة والوصول الى علاقة متوازنة او بمعنى آخر كيف يتعامل الصحفي مع أصحاب المعلومة بما يسمح له بالاستفادة منهم دون الوقوع فى مازق التبعية لهم .

#### علاقة الصحفي بجمهوره:

أكدت الدراسة ان المبرر الذى يطرح دائما لوصول الصحفي الى النخبة هي شهرته لدى الجمهور وذلك فى ضوء الاجابة عن التساؤلات الآتية :

- ما هي حقيقة اهتمام الصحفي بالجمهور الذى يتوجه اليه ؟

- ما مدى تعرفه على طبيعة هذا الجمهور ؟

- ما هي حدود علاقة التأثير والتأثر بين الصحفي وقراءه ؟

واشارت الدراسة الى ان معرفة الصحفي لجمهوره هي معرفة مشوهة حيث انه يعتبر الجمهور مصدرا ثانويا لشرعية النخبة . مع ما يشير هذا من اشكالية وتوف الصحفي فى موقف وسط ما بين محاولة التعرف على جمهوره والحفاظ فى الوقت نفسه على مساحة تفصله عن هذا الجمهور وتجعله لا يخضع كلية لاتجاهاته ورغباته ليظل بذلك محتفظا بقدر من الاستقلالية خاصة فيما يتعلق بكتاب الراى .

#### علاقة الصحفي بزملائه :

ابرزت الدراسة ان علاقة القائم بالاتصال بزملائه يحكمها المبادئ التالية :

المحاكاة :

نمصادر الصحفيين على اختلافهم واحدة تنحصر فى برقيات وكالات الأنباء والصحف ووسائل الاعلام الأخرى وفى التقارير الرسمية والكتب وكلها مصادر الهام مشتركة لكافة الصحفيين . واكد الباحث على ان اثاره قضية معينة فى وسائل الاعلام ليس فى الواقع انعكاسا لاهتمام الجمهور بها بقدر

ما هو قرار يتخذه زملاء الصحفيون أنفسهم من خلال مبدأ المحاكاة وتفضيله بشكل عام مصادر المعلومات الشفهية كالتقاءات والاتصال أكثر من المصادر المكتوبة مما يؤدي في النهاية إلى الاعتماد على المعلومة المباشرة الشائعة وتسطيح الرسالة الإعلامية.

**المنافسة :**

توصلت الدراسة إلى أن المنافسة توجد بين المؤسسات الصحفية أكثر منها ما بين الصحفيين الذين يحتفظون بعلاقات طيبة فيما بينهم بغض النظر عن الانتماء لمؤسسات متنافسة ، بما يعنى في النهاية تبادل وجهات النظر والاتفاق حول كثير من الموضوعات . وقد عنت الدراسة برصد حالات التضامن بين مختلف أفراد الحقل الصحفي كما اهتمت بإبراز أسبابها .

**تكيف الصحفي مع الضغوط التي يتعرض لها :**

رصدت الدراسة الوسائل التي يلجأ إليها القائم بالاتصال لمواجهة القيود التي تفرض عليه من الحقل الصحفي ومن أهمها :

- أ - الخروج من المؤسسة الصحفية التي يعمل بها .
- ب - الاحتجاج
- ج - الولاء

أما عن الضغط الاقتصادي ، فقد افترضت الدراسة وجود علاقة قوية بين نمط الحياة الشخصية وبين ممارسات الصحفي فبالتعرف على مستوى ونمط المعيشة يمكن التنبؤ بمدى قدرة الصحفي على التجديد ونقد المجتمع أو على العكس من ذلك قيامه على ترسيخ القيم السائدة والتعايش مع الأطار السائد . وتوصلت الدراسة إلى أن النخبة الصحفية تلتقى مع البورجوازية الجديدة في أنها تجمع بين ممتلكات مادية وأخرى ثقافية في الوقت نفسه ، فهي تنتمي إلى مثقفين فيما يتعلق برأس المال الثقافي وإلى أصحاب المهن الحرة فيما يتعلق برأس المال الاقتصادي وهي تخلق تميزها من هذه الوضعية الخاصة .

وقد حددت الدراسة عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس نمط الحياة والتي انحصرت في القراءات الخاصة ، مشاهدة الأفلام ، التردد على دور العرض المسرحي ، ممارسة الرياضة ، أسلوب تمضية الأجازات ، المظهر الخارجي والحالة الاجتماعية ومستوى الصداقات . وتوصلت الدراسة إلى ميل النخبة الصحفية إلى ممارسة الرياضات الفردية كشكل من أشكال الانتماء إلى البورجوازية الجديدة ، كما أظهرت أن التداخل بين الوسط الصحفي والنخب الأخرى يمتد من العمل إلى الحياة الخاصة وكان محيط الصداقات ليس إلا إعادة إنتاج لمحيط العمل مما يحدث في النهاية شكلا من أشكال التماثل مع الطبقة الحاكمة .

**الأطار القيمي للقائم بالاتصال :**

**أ - ادراك الصحفي لدوره :**

- طرح ريفائيل عدد من البدائل التي يؤدي الصحفي احداها أو يجمع بين أكثر من واحد وهي :
- ناقل المعلومة : يعكس الواقع .
- منظم : لا يعكس الحقيقة فقط ولكنه يحاول أيضا أن يبينها وينظمها .

- معلم : دوره تعليم الجمهور ، وتقديم خدمة له .
- معلق .
- مهرج الملك .
- محافظ : يسعى الى الحفاظ على النظام الاجتماعى والسياسى القائم .
- وتشير الأدوار الثلاثة الأولى - كما يراها ريفائيل - الى أداء يدور فى اطار النظام الاجتماعى قد يسعى الى
- الفهم والتقييم ولكنه ليس اداء نقديا او خلاقا .

#### ب - القيم :

- والتي تتحدد فى الاختيارات التى تشكل اجماعا او اتفاقا فى المهنة وتتعدى المصالح الشخصية المحدودة ويمكن قياسها بدراسة :
- الاسباب التى من أجلها اختار الصحفى ممارسة المهنة هل هو اختيار حراعى أم هو اختيار بالصدفة ؟
- مدى الاتفاق حول الموضوعات ذات الأولوية
- وتوصلت الدراسة الى ان النخبة الصحفية لا تغامر باقتراح أنماط سلوك مغايرة وإنما تكتفى بتمرير معلومات تؤكد على قيم التصالح فى المجتمع وبالتالي فان الاختلافات بين المعالجات الصحفية ليست جوهرية .

#### تأثير عمل القائم بالاتصال :

وذلك من خلال القدرة على اثارة الاهتمام وتبسيط الأضواء على موضوعات بعينها وقد اشارت الدراسة الى ان هناك نظرة تشاؤمية تسود إدراك النخبة لقدورها على اثارة الاهتمام فهى ترى ان هذه القدرة تتمتع بها الجريدة كمؤسسة وليست كافراد وتعارض النخبة الصحفية تأثيرها بشكل أكبر على النخب الأخرى مثل النخبة السياسية .

ويلاحظ ان دراسة ريفائيل قد ركزت بشكل أساسى على تأثير الحقل الصحفى أو الأوضاع الصحفية على النخبة العاملة فى مجال الصحافة .. أى على قطاع ضيق من العاملين فى الصحف ، ومن ثم فان النتائج التى توصل اليها يصعب تطبيقها على نطاق أوسع أى على الصحفيين الذين يمارسوا عملهم دون أن يصلوا بعد الى الوظائف العالية التى تجعل منهم نخبة صحفية .

#### ٣ - أساليب وأدوات التحليل :

اعتمدت الدراسات الفرنسية فى مجال القائم بالاتصال على أنماط متعددة من أساليب التحليل هى :

##### ١ - تحليل الخطاب Le discours

وهو مجال حققت فيه المدرسة الفرنسية ومدرسة باريس على وجه خاص نجاحات كبيرة ، ويستخدم هذا الأسلوب لدراسة القائم بالاتصال بالتركيز على خطابه الخاص بإدراكه لدوره ولوظيفته فى المجتمع ؛ ككتابات فى الصحف والمذكرات المنشورة .. وغيرها وأيضا من خلال تحليل الصحف التى تتعرض لحياة الصحفى الخاصة على انه احد نجوم المجتمع . (١١)



كما قد تستخدم أساليب تحليل الخطاب لدراسة خطاب الصحفي المنتج خصيصا لأغراض البحث من خلال المقابلة المقننة التي يجريها الباحث (١٢) وهي بذلك تختلف عن الاستمارة الميدانية في أن الاجابات ليست محددة مسبقا من قبل الباحث في صورة اختيارات وبدائل مختلفة . أيضا لا يتم حصر اجابات الصحفي وتقديمها في شكل جداول وانما يتشكل للباحث مادة أولية لا تخضع للتحليل وفقا لمحاور لا تظهر في الأسئلة الموجهة الى المبحوثين ويؤدي ترك حرية التعبير للمبحوث دون التقييد بلغة الباحث الى الحد من قيام المبحوث بماله من دراية في استخدام الأسئلة الى تزييف خطاب .

- ١ - تحليل مضمون الانتاج أى الرسالة الاعلامية ذاتها . (١٣)
- ٢ - الاستمارة الميدانية من خلال الأسئلة المغلقة وشبه المغلقة (١٤) وهو الأسلوب الأقل استخداما اذ يواجه بالعديد من الانتقادات من أهمها :

- فقر المعلومات التي يقل جمعها
  - تذويب الفوارق الفردية بين المبحوثين وتحويل أفراد متميزين الى أرقام واحصائيات كثيرا ما تكون مضللة
  - الانتقادات الموجهة لقراءة الاحصائيات ذاتها
- وفى هذا الصدد ذكر Alain Sou chon رئيس وحدة الأبحاث بالقناة الثانية بالتلفزيون الفرنسى "أنه بالامكان ايجاد أكثر من قراءة للاحصائية الواحدة والتي تؤدي كل منها الى تفسير مختلف" .

وهكذا يتضح أن المدرسة الفرنسية تصر على استخدام تعبيراتها الخاصة بها عندما تطلق على القائم بالاتصال لفظ الوسيط وعندما تختار عبارة الحقل الصحفي للتعبير عن الأوضاع الصحفية والضغط التي تمارسها المؤسسة الصحفية على عمل القائم بالاتصال .

وبصفة عامة فانه على الرغم من البداية المتأخرة الى حد كبير لبحوث القائم بالاتصال في المدرسة الفرنسية الا انها تحاول جاهدة من خلال تكثيفها اجراء دراسات حول هذا الموضوع أن تعوض هذا النقص وأن تعرض لكافة الجوانب المتعلقة بعمل القائم بالاتصال بالإضافة الى دراسة خصائص ومميزات القائم بالاتصال الأيدولوجية والاجتماعية والعلمية وغيرها من مؤثرات مساعدة أو معوقة لممارسات القائم بالاتصال لعمله الصحفي



الباب الثاني

نتائج البحث الميداني



## توصيف مجتمع البحث

يبلغ اجمالى عدد الصحفيين فى مصر حسب آخر بيانات متاحة فى سجلات الفيد بنقابة الصحفيين المصريين فى يونيو ١٩٩١ ٣١٠٧ صحفيا و صحفية ، المقيدون فى جدول المشتغلين منهم يبلغ عددهم ٢٨٣٨ صحفيا و صحفية ، فى حين يصل عدد الصحفيين المقيدون فى جدول "تحت التمرين" ٢٦٩ صحفيا.

و لما كان من الصعب اجراء الدراسة الميدانية على مجتمع الصحفيين فى مصر على سبيل الحصر الشامل نظرا لصعوبات تتعلق بالوقت و الامكانيات البشرية و المادية فضلا عن بعض المعوقات المتعلقة بطبيعة مجتمع البحث نفسه ، و عدم تجاوبهم بالقدر المناسب مع الباحثين لعوامل متعددة بعضها خاص بضييق وقتهم و ظروف عملهم و بعضها يتعلق بخشية بعضهم من الاجابة على العديد من اسئلة البحث تحت دعوى انها حساسة و تشكك كثير منهم فى الجهة التى تجرى البحث ورغم وضوحه او الجهات التى ستستفيد من بياناتهم رغم كل الوسائل التى اتبعها فريق البحث لاشاعة الاحساس بالامان لديهم و تأكيدات المتعددة ان اهداف البحث علمية و غاياته هى الاسهام فى تطوير العمل الصحفى فى مصر و طرح بعض التصورات الخاصة بتحسين ظروف عمل القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ، لذا كان من الاجدى اختيار عينة من مجتمع البحث تم سحبها على اساسها تمثل ١٥% من المجتمع الكلى للصحفيين المشتغلين فى مصر و بلغت ٤٢٦ صحفيا و صحفية روعى فيها تمثيل الاناث و الذكور و تمثيل كل المؤسسات الصحفية فى مصر اذ شملت ، اخبار اليوم ، دار التحرير ، دار الهلال ، دار روزاليوسف ، وكالة افياء الشرق الاوسط ، مجلة اكتوبر ، الصحف الحزبية ، مجلة الاذاعة و التلفزيون . كما روعى فى اختيار العينة ان تمثل الاجيال الصحفية المختلفة على النحو التالى:

- \* صحفيون لديهم خبرة صحفية اقل من خمس سنوات .
- \* صحفيون لديهم خبرة تتراوح ما بين خمس سنوات و اقل من ١٥ سنة .
- \* صحفيون لديهم خبرة تتراوح ما بين ١٥ سنة و اقل من ٢٥ سنة .
- \* صحفيون لديهم خبرة تصل الى ربع قرن فى العمل الصحفى و قد تزيد عن ذلك .

و على ضوء هذه المتغيرات الثلاثة (المؤسسة الصحفية ، سنوات الخبرة الصحفية ، النوع) تم سحب عينة البحث ، و اعتمدنا فى هذا على اسلوب العينة المتعددة المراحل ، حيث تم سحب العينة من كل مؤسسة ثم فى داخلها على اساس سنوات الخبرة بحيث تمثل الاجيال المختلفة - كما سبق الاشارة - ثم فى داخلها على اساس النوع (ذكور و اناث) بنفس نسبتهم فى المجتمع الاصلى أى على اساس طبقي.

و تجدر الاشارة الى ان عدد الذكور فى المجتمع الكلى للصحفيين بلغ ٢٠٧٠ صحفيا ، فى حين بلغ عدد الاناث ٧٦٧ صحفية أى ان الاناث فى المجتمع الكلى يمثلن ٢٧% تقريبا من اجمالى المجتمع . (غير انه عند الفحص النهائى و بعد اجراءات المراجعة المكتبية تم استبعاد بعض الاستثمارات لتضمنها بيانات متناقضة و على هذا بلغ الحجم النهائى لعينة البحث ٣٨٢ صحفيا و صحفية ، ٣٠١ منهم من الصحفيين بنسبة ٧٨,٥% من اجمالى العينة و ٨٢ صحفية بنسبة ٢١,٥% من الاجمالى . و تفاوتت نسبة الصحفيات الى الصحفيين فى المؤسسات الصحفية المختلفة اذ بلغت ٢٨,٥ مثلا فى مؤسسة روزاليوسف ، ٣٥% فى مؤسسة دار الهلال و ١٥,١ فى مؤسسة الأهرام (بالتفصيل : الملاحق جدول رقم ١)



وبتحليل البيانات المستخرجة من صحائف الاستبيان يمكن الخروج بالنتائج التالية حول عينة البحث :  
أولاً: تفاوتت أعمار الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث فوصلت الى أكثر من ستين عاماً(\*) وبلغت أقل من الثلاثين عاماً في حالات أخرى و تقع النسبة الأكبر من الصحفيين -الذين شملتهم العينة- في فئة العمر بين الثلاثين و أقل من الأربعين عاماً اذ بلغت نسبتهم ٤١,٢% و النتيجة نفسها تصدق على كل المؤسسات الصحفية عدا وكالة انباء الشرق الاوسط الذى تقع النسبة الأكبر من عينتها في الفئة العمرية من خمسين الى اقل من ٦٠ عاماً بنسبة ٣٧,٩% و مجلة الاذاعة و التلفزيون و تقع النسبة الأكبر من عينتها ايضا في الفئة نفسها ( ٥٠ - اقل من ٦٠ سنة) بنسبة ٤٢,٩% وتقع اقل نسبة من العينة في الفئة العمرية أكثر من ستين عاماً اذا لم تتجاوز ٣,١%.

و بلغت نسبة الصحفيين الذين شملهم البحث و التى تقع أعمارهم في الفئة العمرية من ٥٠ الى اقل من ٦٠ عاماً ١٨,٣% ، و في الفئة العمرية من ٤٠ - اقل من ٥٠ سنة - ١٥,٧% و في الفئة العمرية اقل من ٣٠ سنة ١٢,٨% بالتفصيل: الملاحق جدول رقم (٢).

ثانياً: اتضح من تحليل بيانات العينة ان أغلب الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث من مواليد القاهرة بنسبة ٣٥,٣% ، و تنطبق هذه النتيجة نفسها على معظم الصحفيين الذين ينتمون لمعظم المؤسسات الصحفية -موضع البحث- عدا الأهرام و دار التحرير و الصحف الحزبية.

و بلغت نسبة الصحفيين - من عينة البحث- المولودين في محافظات الوجه البحرى ٢٩,٨% و المولودين في محافظات الوجه القبلى ١٥,٤%. أما الصحفيون المولودون بالمحافظات الساحلية (الاسكندرية ، محافظات القناة) و الذين شملتهم العينة فجاءت محدودة لم تتجاوز ٢,٤% ، و كذلك بالنسبة للمولودين بأحدى محافظات الحدود (سيناء ، مطروح...) اذ لم تتجاوز نسبتهم ٣% .

ولعل هذا يفسر في جانب منه محدودية الاهتمامات المحلية في صحفنا، فلا شك ان الانتماءات المختلفة للقائم بالاتصال في الصحف و من بينها الانتماء الاقليمى يعد من العوامل المؤثرة على قرارات النشر و اولويات الاهتمامات و دوائرها. (بالتفصيل: الملاحق جدول رقم (٣) ).

ثالثاً: ظهر من التحليل ان النسبة الأكبر من عينة البحث حاصلين على مؤهل جامعى متخصص في الصحافة و الاعلام من كلية الاعلام و اقسام الصحافة و الاعلام الأخرى اذ بلغت نسبتهم ٤١,٨% و تصدق هذه النتيجة على كل مؤسسة صحفية على حده عدا وكالة انباء الشرق الاوسط حيث يفوق عدد حاصلين على ليسانس آداب فيها اولئك الحاصلين على مؤهل متخصص في الصحافة و الاعلام ( ٢٨,٩ في مقابل ٢٣,٨% على الترتيب) و مجلة الاذاعة و التلفزيون التى بلغ الحاصلون على ليسانس آداب بين افراد عينتها ٥٧,١% مقابل ١٤,٣% حاصلين على مؤهل متخصص في الصحافة و الاعلام.

و يكشف الفحص عن تنوع المؤهلات الأخرى لعينة البحث من الصحفيين اذ بلغت نسبة الحاصلين على ليسانس آداب في العينة ككل ٢١,٣% و الحاصلين على بكالوريوس تجارة (أو تجارة خارجية أو تعاون) ٧,٣% ، و الحاصلين على بكالوريوس في الفنون (فنون جميلة أو تطبيقية أو مسرحية أو تربية فنية) ٥,٧%.

(\*) الصحفي في مصر لا يحال الى المعاش عند سن الستين بالمعنى المألوف ، و انما لا يحن له بعد هذا السن أو يتولى اية مناصب إدارية في صحيفة أو مؤسسة و يستمر في عمله الصحفى حيث يتم التجديد له سويًا من المجلس الأعلى للصحافة بناء على اقتراح مجلس إدارة مؤسسته (راجع: قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠) .

أما الحاصلون على ليسانس حقوق فبلغت نسبتهم ٤,٤ ٪ ، بكالوريوس دار العلوم ٢,٩ ٪ ، العلوم السياسية ٢,٦ ٪ ، الدراسات الإسلامية (الشرعية ، أصول الدين ..) ٢,٣ ٪ ، اللغات و الترجمة و الآلسن ٢,١ ٪ الزراعة ١,٨ ٪ ، العلوم ١,٣ ٪ و الخدمة الاجتماعية ٨ ٪ فضلا عن بعض الحالات المحدودة الحاصلة على مؤهلات أخرى كالعلوم العسكرية و الهندسة و التربية الرياضية .

و ظهرت حالات محدودة لبعض الصحفيين غير الحاصلين على أى مؤهل جامعى (بالتفصيل: الملاحق: جدول رقم ٤) . كما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى (دبلومات ، ماجستير، دكتوراه) ١٨,٨ ٪ منهم ٣٨,٩ ٪ فى مجال الصحافة و الاعلام .

و هناك نسبة من الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى فى غير مجال الصحافة و الاعلام بلغت ٤٨,٦ ٪ من ال ١٨,٨ ٪ مثل اللغة الانجليزية ، التربية و علم النفس ، السياسة الدولية ، العلوم السياسية ، الادارة العامة ، القانون ، التاريخ ، الآثار المصرية ، الدراسات الإسلامية ، الفنون الجميلة ، النقد و الدراما و المسرح و السيناريو . (بالتفصيل: ملاحق البحث ، جدول رقم "١٧") .

رابعا: ذكر أغلب الصحفيين من عينة البحث انهم يتقنون لغة اجنبية او اكثر - اضافة الى اللغة العربية - و بلغت نسبة الذين قالوا انهم لا يتقنون اية لغة اجنبية ٦,٨ ٪ و تصدرت اللغة الانجليزية اللغات الاجنبية التى يتقنها الصحفيون - الذين شملتهم عينة البحث اذ بلغت ٧٥,٣ ٪ فى حين لم تتجاوز نسبة الذين يتقنون الفرنسية ٣,١ ٪ و الألمانية ٣ ٪ و الايطالية ٣,٣ ٪. غير انه من الأمور الجديرة بالملاحظة ان نسبة لا بأس بها من الصحفيين يتقنون عدة لغات معا ١٤,٢ ٪ وان كانت اللغة الانجليزية قاسما مشتركا فى ذلك ، اضافة الى بعض اللغات الأخرى كالتركية و الفارسية و الايطالية و الالمانية و الاسبانية و الصينية (بالتفصيل: جدول رقم "٥" الملاحق) .

خامسا: تقطن نسبة كبيرة من عينة البحث فى اربعة مناطق داخل القاهرة هى: مصر الجديدة و مدينة نصر ١٩,٩ ٪ من أفراد العينة ، الهرم و الجيزة ١٧ ٪ منهم ، المهندسين و الدقى ٨,٦ ٪ ، حلوان و المعادى و مدينة ١٥ مايو ٧,٩ ٪ و تتوزع النسبة الباقية بين مناطق أخرى كالقبة ، و شبرا ، ومنطقة المريج و عزبة النخل و عين شمس، وسط المدينة ، المنيل .

و من الملاحظات الملفتة ان نسبة من الصحفيين الذين شملتهم العينة يقطنون خارج القاهرة و بلغت نسبتهم ٣,٩ ٪ معظمهم داخل محافظة القليوبية (بنها ، قليوب ، طوخ) و بعضهم فى الزقازيق او المنوفية . و لعل هذا يكشف عن مشكلة حقيقية تواجه فئة من الصحفيين المصريين شأنهم فى ذلك شأن قطاع عريض من المجتمع المصرى و هى مشكلة الاسكان و الاضطراب للاقامة فى مساكن بعيدة الى حد كبير عن العمل ، و يعطى هذا دلالات ذات معنى للاوضاع الطبقيّة لبعض الشرائح من الصحفيين فى مصر . (بالتفصيل: الملاحق ، جدول رقم "٦") .

سادسا: اما عن الحالة الاجتماعية للصحفيين -الذين شملتهم عينة البحث- فقد اتضح ان معظمهم متزوجون ٧١,٢ ٪ منهم و ان نسبة غير المتزوجين ٢٣,٣ ٪ ، اغلبهم تحت الثلاثين عاما ، و ان نسبة المطلقين محدودة ٢,٧ ٪ و الأوامل ١,٨ ٪ (جدول رقم "٧" الملاحق) .

و إن نسبة كبيرة من المتزوجين اكتنقوا بانجاب طفلين فقط (٣٤,٨) او طفلا واحد فقط ١٩,٩ ٪ ، و ان نسبة الذين انجبوا أكثر من ثلاثة أبناء (اربعة او خمسة او أكثر...) لم تزد عن ٦ ٪ . كما ان هناك نسبة لم تنجب على الاطلاق بلغت ١٤,٥ ٪ من اجمالى العينة . (جدول رقم "٨" الملاحق) .



و ظهر من تحليل البيانات أن اغلب الصحفيين -الذين شملتهم عينة البحث- يتجهون الى تعليم ابنائهم - فى مرحلة ما قبل الجامعة - فى مدارس اللغات الخاصة بنسبة ٦٤,٩% حتى بين الذين لديهم ثلاثة أبناء ، وان نسبة الذين يتجهون الى التعليم العام الحكومى ٣٥,١% فقط.

اما بالنسبة للتعليم الجامعى فقد اتجهت فئة محدودة من عينة البحث الى تعليم ابنائهم فى الجامعة الأمريكية ( ٣,٤% فقط من الذين لديهم أبناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى) أما الغالبية العظمى فاتجهت إلى الجامعات المصرية ٩٦,٦% من اجمالى عينة البحث الذين لديهم أبناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى (بالتفصيل: جدول رقم "٩" ، الملاحق).

و يوضح التحليل ايضا ان ما يقرب من نصف زوجات افراد عينة البحث من الصحفيين يعملن بنسبة ٤٧,٤% ، وان كانت نسبة الزوجات غير العاملات ليست قليلة اذ تبلغ ٣٦,١% ، وهناك نسبة من الصحفيين المتزوجين لم تحدد ، اذا كانت الزوجة تعمل ام لا بلغت ١٧% ، و يمكن استنتاجا القول ان معظمهن فى الغالب لا يعملن. (بالتفصيل: جدول رقم "١٠" الملاحق).

و كانت نسبة الزوجات اللاتى يعملن فى مجال الصحافة والاعلام ٣٥,٧% منها ٢٠,٢% فى مجال الصحافة وحدها . اما اللاتى يعملن فى مجالات أخرى فقد بلغت نسبتهن ٥٥% نصفهن يعملن كموظفات ، ٣٩,٥% منهن يعملن بالتدريس، الى جانب نسب محددة تعملن فى الطب ، الهندسة ، المحاماة بالتفصيل جدول رقم "١١" الملاحق).

سابعاً: من الظواهر الملفتة للنظر والجديرة بالبحث ارتفاع نسبة الصحفيين الذين لا ينتمون لاي حزب سياسى من الاحزاب المصرية المعروفة اذ تبلغ هذه النسبة ٨٠,٤% ، فى حين لا تتجاوز نسبة المنتمين لحزب سياسى ٩,٤% معظمهم ينتمون للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم (٥٨,٣% منهم) و ذكر البعض انه ينتمى لحزب تحت التأسيس وهو الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، كما ذكر اخرون انهم ينتمون لجماعة الأخوان المسلمين رغم عدم وجود حزب يسمى يعبر عن هذه الطائفة (بالتفصيل: جدول رقم "٢" الملاحق).

و غنى عن البيان ان عدم انتماء الصحفيين الى حزب سياسى معين لا يعنى بالضرورة أنهم جميعا لا يتبنون أفكار او رؤى سياسية محدده وواضحة.

و ان كان يشير الى ممارسة بعض الصحفيين للعمل الصحفى على أنه مجرد حرفة يتقنونها ولا بهم -فى هذه الحالة- ان ينبع ادائهم لها من خلال رؤية سياسية واجتماعية واضحة.

و من الملفت للنظر أيضا ارتفاع نسبة الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية الذين لا ينتمون للحزب الذى تصدر عنه الصحيفة التى يعملون بها اذ لم تتجاوز نسبة الذين ينتمون منهم لهذه الاحزاب ٢٤% فقط و هذا دليل آخر قد يزيد من احتمالات تأكيد التصور السابق طرحه.

ثامناً: تتمتع نسبة كبيرة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٥٢,٤% بعضوية بعض النوادي الاجتماعية والرياضية ، وان ظهر ارتفاع نسبة الذين ليسوا أعضاء فى احدى هذه النوادي الى حد ما اذ بلغت ٣٨% فى الوقت الذى ارتفعت فيه ايضاً نسبة الصحفيين الذين لهم عضوية فى اكثر من ناد رياضى واجتماعى - خاصة الصحفيين الرياضيين - ، و يشارك الصحفيون فى عضوية كل من نادى الشمس ، الزمالك ، الاهلى ، الصيد (بالتفصيل جدول رقم "١٣" ، "١٤" ملاحق البحث).

تاسعا، ظهر من تحليل البيانات ارتفاع نسبة الصحفيين الذين يمارسون بعض الهوايات غير القراءة اذ بلغت ٧٢,٣% ، وان كانت هناك نسبة محدودة الى حد ما ٦,٣% منهم لا يمارسون أية هواية أخرى غير القراءة. وجاءت الرياضة البدنية فى مقدمة هوايات الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٣١,٥% خاصة ممارسة رياضة المشى والسباحة وغيرهما. وتلى ذلك الهوايات الفنية والأدبية ككتابة الشعر والقصة القصيرة والرواية وكتابة السيناريو أو الموسيقى أو الفن التشكلى ، وذلك بنسبة ٢٢,٥% وجاءت بعد ذلك هواية السباحة والقيام بالرحلات بنسبة ٨,٦% الى جانب بعض الهوايات الأخرى كالرياضة الذهنية (كالشطرنج...) ، مشاهدة المسرح ، مشاهدة الأفلام ، مشاهدة التلفزيون والاستماع للراديو ، الزراعة ، ممارسة بعض أعمال الإصلاحات المنزلية أو المشاركة فى أعمال المنزل. (بالتفصيل: جدول رقم "١٥" ، ملاحق البحث).

و بالنسبة لنوعية قراءات الصحفيين -الذين شملتهم عينة البحث- فقد جاءت فى مقدمة نوعية هذه القراءات القراءات الأدبية بنسبة ٢٥,١% ثم القراءات السياسية بنسبة ٢١,٥% ثم القراءات التاريخية بنسبة ١١,٦%.

وجاءت بعد ذلك كل من القراءات الدينية ٧,٨% ثم القراءات الاجتماعية (فى الاجتماع و علم النفس) ٦,٩% ، القراءات العلمية ٣,١% ، القراءات الفلسفية ٢,٦% . وتلى ذلك كل من أدب الرحلات بنسبة ١,٦% و التراث بنسبة ١,٤% . الى جانب بعض القراءات الأخرى بنسب محدودة للغاية مثل الجاسوسية والعلوم العسكرية وشؤون البيئة ودراسات الشعوب ، مذكرات الرؤساء والزعماء ، السير الذاتية والتراجم ، المكفوفين. وذكر البعض ان قراءاته تقتصر على الصحف. (بالتفصيل: جدول رقم "١٦" ، ملاحق البحث ).

عاشرا: أوضح التحليل ان عينة البحث من الصحفيين يشاركون بشكل فعال فى الحياة العامة من خلال عضويتهم فى بعض النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادر الثقافية و... و جمعيات الصداقة والجمعيات الخيرية للنشاط التطوعى.

و تفصيلا فانه فضلا عن عضويتهم جميعا فى نقابة الصحفيين ، اتضح ان بعضهم اعضاء فى بعض النقابات الأخرى مثل: نقابة الفنانين التشكيليين ، نقابة التجاريين ، نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر ، ونقابة المهن السينمائية ، نقابة المهن التمثيلية ، نقابة المهندسين ، نقابة المعلمين ، (نقابة الصحفيين الاثراك) ، نقابة العلميين .

إلى جانب عضوية بعضهم فى بعض الاتحادات والروابط مثل : اتحاد الصحفيين العرب ، اتحاد الكتاب ، اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا ، رابطة الأدب الحديث ، رابطة أطباء الأسنان ، الرابطة العربية للصحافة الرياضية الاتحاد المصرى للهركى ، رابطة النقاد الرياضيين ، رابطة محررى الطيران ، اتحاد الصحفيين الدولى ، رابطة الصحافة التعاونية ، رابطة المحررين البرلمانيين ، الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، الاتحاد العام للتعاونيات ، اتحاد الكتاب السياحيين.

كما ان بعضهم ايضا عضو فى بعض المنظمات واللجان مثل : اللجنة المصرية للتضامن الاسيوى الأفريقى ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، منظمة الصحافة العالمية ، المنظمة المصرية لحقوق الانسان . وكذلك بعض الجمعيات والنوادر الثقافية والأدبية مثل : جمعية محبى الفنون الجميلة . الجمعية الأهلية للفنون ، جمعية نقاد الفنون ، هيئة خريجي الصحافة ، جمعية كتاب ونقاد السينما ، جمعية ميكل الثقافية ، جمعية الكاتبات المصريات ، الجمعية المصرية للتصوير الفوتوغرافى ، انيليه القاهرة

جمعية المحررين الاقتصاديين ، الجمعية المصرية للكاريكاتير ، جمعية الكاريكاتير الانجليزى ، جمعية الفجر الأدبية ، جمعية تضامن المرأة العربية ، نادى القصة ، جمعية الفيلم ، نادى السينما ، الجمعية المصرية للأمم المتحدة ، جمعية السينمائيات المصريات ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى وإحصاء و التشريع ، الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، جمعية اصداقاء الساحل ، الجمعية الافريقية ، جمعية انصار حقوق الانسان ، نادى الادباء الصحفيين ، جمعية رواد السينما.

الى جانب قيامهم بنشاطات تطوعية من خلال بعض الجمعيات مثل جمعية الجيزة للأم و الطفل ، جمعيات تنمية المجتمع ، جمعية اصداقاء لبن الأم المصرية، بعض الجمعيات النسائية ، جمعيات رعاية الأسرة ، جمعية هدى شعراوى ، جمعية رعاية مرضى الروماتيزم ، جمعية اصداقاء مرضى الكلى ، جمعية اصداقاء المرضى ، جمعية غادة للأنقاذ الطبى ، جمعية ابناء قنا ، وبعض جمعيات الصداقة مثل الجمعية المصرية البافارية الثقافية ، جمعية الصداقة المصرية الكورية ، جمعية الصداقة المصرية الكندية ، جمعية الصداقة المصرية البريطانية .



الفصل الأول

# صورة الصحافة لدى الصحفيين المصريين



يتناول هذا الفصل صورة مهنة الصحافة عند الصحفيين المصريين و هل يرون أنها موهبة و استعداد و حرفة أم أنها علم و دراسة ، و هل يوافقون على انها صناعة و تجارة أم انها رسالة اجتماعية أو انها مجموعة من المهارات تكتسب بالممارسة و التدريب العملى .

كما يعرض لأرائهم الخاصة بالجمع بين العمل الصحفى و العمل فى مجال الاعلانات .  
و يناقش الفصل أيضا مدى ثقة الصحفيين المبحوثين فى مصداقية الصحافة المصرية بالنسبة للقراء .  
و يطرح هذا الفصل تصورات الصحفيين المصريين لواجباتهم و التزاماتهم نحو جمهور القراء و نحو المجتمع و ينتهى بمقترحاتهم الكفيلة بتحسين اوضاع الصحافة المصرية .

تشير نتائج البحث الى ما يلى :-

اولا : يرى اغلبيه الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - ٩٣,٦ ٪ ان الصحافة علم و دراسة منهم ٥٣,٥ ٪ و افقوا جدا على هذه المقولة ، ٤٠,١ ٪ وافقوا الى حد ما .  
اما الذين لم يوافقوا اطلاقا على ذلك فلم تزد نسبتهم عن ٦,٤ ٪ و ظهر هذا الاتجاه بشكل اكبر بين محررى مؤسسة "روزاليوسف" اذ لم يوافق ١٦ ٪ منهم على مقولة ان الصحافة علم و دراسة .  
و لم يظهر تاثير اختلاف التخصصات الدراسية للصحفيين المبحوثين على هذه الآراء اذ ظهر بين المؤهلين اكاديميا فى مجالات اخرى - مع استثناءات محدودة ظهرت بين خريجي الفنون - مؤيدين - بدرجة او باخرى - للقول بان الصحافة علم و دراسة . ( بالتفصيل : جداول رقم "٥٧" ، ملاحق البحث ) .  
غير انه فى الوقت نفسه ترى الاغلبيه المطلقة للصحفيين ( ٩٩,٢ ٪ ) ان الصحافة موهبة تصقل بالدراسة ( ٧٧,٧ ٪ منهم يوافقون على ذلك جدا ، ٢١,٥ ٪ يوافقون الى حد ما ) و لم تتجاوز نسبة الذين لم يوافقوا على ذلك ٨,٨ ٪ فقط و لم يكن للتخصص الدراسى اى تاثير على اتجاهات الراى فى هذا المجال .





ثانياً: رفضت الأغلبية (٥٨٪) - ممن طبق عليهم البحث - القول بأن الصحافة صناعة و تجارة هدفها تحقيق الربح .

أما الذين وافقوا فقد بلغت نسبتهم ٤٢٪ ، و ان كان معظمهم وافقوا الى حد ما على هذا و لم يوافق جداً عليها سوى ٨,٥٪ ، ارتفعت نسبتهم بين محرري مجلة الاذاعة (بالقياس لاجمالي الذين اجابوا على ذلك) . ولم يظهر للمؤتمرات الدراسية الحاصل عليها المبحوثين تأثير على اتجاهاتهم في هذا الصدد. كما وافق أغلبية المبحوثين (٩٣,٩٪) على مقولة ان الصحافة رسالة اجتماعية ، و ان ذكر بعضهم انه ليس بالضرورة ان تكون أهدافها ايدلوجية ، و كانت نسبة الذين وافقوا على ذلك جداً ٦١٪ ، و الذين وافقوا الى حد ما ٣٢,٩٪

أما الذين لم يوافقوا اطلاقاً على هذه المقولة فبلغت نسبتهم ٦,١٪ و لم يكن للتخصصات الدراسية تأثيراً على ذلك .

ثالثاً: وافقت الأغلبية العظمى (٩٠,١٪) من المبحوثين على ان الصحافة مجموعة من المهارات تكتسب بالممارسة و التدريب العملي ، منهم ٥٣,٤٪ وافقوا على ذلك جداً ، ٣٦,٧٪ وافقوا الى حد ما . أما الذين لم يوافقوا على ذلك القول اطلاقاً فبلغت نسبتهم ٩,٩٪ و يلاحظ ارتفاع نسبة هذا الاتجاه الرافضين محرري مؤسسة "روزاليوسف" اذ بلغت نسبة ذلك ١٦٪ ، و لم يظهر أى اعتراض بين محرري "دار الهلال" ، مجلة "الاذاعة و التلفزيون" و لم يكن للتخصص الدراسي تأثير على اتجاهات الراى فى هذا الصدد (بالتفصيل: جداول رقم "٥٧" ، ملاحق البحث)

و على هذا يمكن ان ننصو مهنة الصحافة عند الصحفيين (الذين سملنهم هذه العينة) على النحو التالى:

"ان الصحافة موهبة تصقل بالدراسة ، و هى علم ودراسة و مجموعة من المهارات التى نكتسب بالممارسة و التدريب العملي ، و هى رسالة اجتماعية ، و فى رأى البعض انها صناعة و تجارة تهدف الى الربح ."

رابعاً: ظهر من البحث ان اغلبية المبحوثين (٦٩,٩٪) راضون عن عملهم الصحفى الحالى ، و لا يرغبون فى تغييره بعمل آخر صحفى او غير صحفى .

- أما الذين يرغبون في تغيير عملهم فتصل نسبتهم إلى ٢١,٢٪ من إجمالي الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - و يلاحظ ان أقل نسبة من الصحفيين الذين يرغبون في تغيير عملهم هم من الصحفيين العاملين في الصحف الحزبية (١٢٪) .
- و ترتفع هذه النسبة لتصل الى ٣٣,٣٪ في مجلة أكتوبر ، ٢٨,٦٪ بين الصحفيين الذين يعملون بمؤسسة روزاليوسف . ( بالتفصيل جدول رقم "٥٨" ، ملاحق البحث) .
- و كانت النسبة الأكبر من هؤلاء الراغبين في تغيير عملهم (٥٥,٤٪) يرغبون في تغيير عملهم الصحفي الحالي الى عمل صحفي آخر ، و يمكن ترتيب هذه الاعمال على النحو التالي - حسب اجاباتهم -
- ١- الانتقال للعمل بالاقسام السياسية والعربية والدبلوماسية (٩ تكرارات) .
  - ٢- التفرغ للكتابة (أربعة تكرارات) .
  - ٣- العمل بقسم التحقيقات لاجراء احاديث و تحقيقات صحفية (اجتماعية - تكشف عن الفساد و الانحراف) (أربعة تكرارات) .
  - ٤- العمل في القسم الادبي و الثقافي (ثلاثة تكرارات) .
  - ٥- كتابة مقالات و اعمدة (ثلاثة تكرارات) .
  - ٦- الانتقال من سكرتارية التحرير الفنية للاقسام التحريرية (تكراران) .
  - ٧- أى مجال آخر غير الرياضة (تكراران) .
  - ٨- تكرار واحد لكل مما يلي :

- \* مراسل لصحيفة بالمنيا .
- \* عضو في مجلس تحرير صحيفة .
- \* اصدار صحيفة .
- \* الانتقال من أخبار اليوم للأهرام .
- \* العمل في التحرير الرياضى .
- \* القيام بتغطية اخبارية متخصصة .
- \* الانتقال لقسم المرأة و الطفل بدلا من الفن .
- \* الانتقال من قسم الحوادث لقسم الاخبار .
- \* الانتقال من قسم المعلومات للعمل في قسمى الحوادث و الرياضة .
- \* كتابة ادب رحلات و التفرغ لكتابة النقد السينمائي .
- \* العمل كمراسل في الخارج .
- \* العمل بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام .
- \* الانتقال من الاشراف على باب الخدمات للعمل في سكرتارية التحرير .
- \* الانتقال من العمل كمحرر عسكرى الى كتابة التحليلات السياسية و الاستراتيجية .

أما الذين يرغبون في الاتجاه لعمل غير صحفى فبلغت نسبتهم ٤٤,٦٪ ، و كانت هذه الاعمال هي

- ١- التفرغ للكتابة الادبية (أربعة تكرارات) .
- ٢- أى عمل آخر يضمن بعض الراحة (أربعة تكرارات) .
- ٣- مقدمة برامج أو مذيعة أو أى عمل آخر بالتليفزيون (ثلاثة تكرارات) .
- ٤- العمل بالأمم المتحدة أو أية منظمة دولية (ثلاثة تكرارات) .
- ٥- التدريس في الجامعة (ثلاثة تكرارات) .
- ٦- العمل بإدارات العلاقات العامة أو أى عمل اعلامى داخل الشركات و المؤسسات الانتاجية (تكراران) .
- عمل تجارى (تكراران) .
- ٨- التفرغ للفن (تكراران) .
- ٩- تكرار واحد لكل من :

- \* الاشتراك في اجراء البحوث الاجتماعية و السياسية لجهة ما .
- \* التفريغ للترجمة الادبية .
- \* العمل بالطب .
- \* عمل يدوي .
- \* السفر للخارج .
- \* الاشراف على حضانة اطفال .
- \* العمل في تجارة العملة .
- \* العمل في الغلاحة .

خامساً : هناك اتجاه عام سلبى عند الصحفيين نحو فكرة الجمع بين العمل الصحفى و العمل فى مجال الاعلان ، اذ يرفض اغلبية الصحفيين المبحوثين (٧٤,٦٪) هذا الاتجاه لأسباب متعددة هى - مرتبة حسب وجهة نظرهم - :

١- أن هذا يمثل اهدارا لشرف الكلمة و يؤثر على العمل الصحفى و موضوعيته و نزاهته و يقلل من أدائه بامانة و مسئولية و هو أمر ضد التقاليد و الاخلاقيات المهنية و يشكل قيدا خطيرا على الصحافة ( ١٧٠ تكرارا بنسبة ٧٤,٦٪) .

٢- انه يجعل الصحفى عرضة للضغط عليه مما يؤثر على حريته فى التعبير عن رأيه و قدرته على التعامل مع الحقائق و مصلحة الجماهير و يمثل اختراقا لأمانته و مصداقيته و من شأنه ان يقلل من قيمة الصحفى و يشوه صورته امام مصادره . ( ٢٨ تكرارا بنسبة ١٢,٣٪) .

٣- انه من غير المطلوب ان نخلط بين العمل التحريرى و العمل الاعلانى فهما نقيضين ( ١٢ تكرارا بنسبة ٥,٣٪) .

٤- امر يجب تجريمه و محاسبة ممارسيه و توقيع عقوبة شديدة عليهم قد تكون الابعاد بهائيا عن العمل الصحفى (خمسة تكرارات) .

٥- مهزلة كبرى و كارثة حقيقية ( اربعة تكرارات) .

٦- رشوة مقنعة ( ثلاثة تكرارات) .

٧- تصرف غير مقبول اذا توفرت للصحفى الامكانيات المادية ( تكراران) .

٨- اسباب اخرى وردت مرة و احدة لكل منها و هى :

\* انه يحول الصحفى الى مندوب اعلانات .

\* عدم مصداقية الاخبار فى هذه الحالة لتأثير الجانب الاعلانى .

\* انه امر محظورا قانونا يتعارض مع طبيعة العمل الصحفى .

ورأت بعض الآراء الراضة ايضا انه من المقبول ان يقوم الصحفى بمساعدة صحفياته فى جلب الاعلانات ،

او يتولى تحرير الاعلانات دون وجود صلة مباشرة بينه و بين الجهة المعلنة .

اما الأسباب التى طرحها الذين وافقوا على ان يجمع الصحفى بين عمله الاصلى و العمل فى الاعلانات

فكانت - حسب وجهة نظرهم - :

١- ان هذا مصدر رزق ( وان كان غير مشروع تماما ) نظرا للظروف الاقتصادية السائدة و قلة دخل الصحفى و حاجته لزيادته لسد متطلبات حياته و رفع مستواه معيشته ( ٣٥ تكرارا بنسبة ٤٤,٩٪) .

٢- طالما ان الهدف خدمة المؤسسة الصحفية و توفير موارد مالية لها يمكن ان تدعمها لتحقيق استقلاليتها و اعانتها على اداء رسالتها و ان حذر بعض هؤلاء من ان هذا السلاح ذو حدين فقد يضر بنزاهة الصحيفة و حريتها ( ١٩ تكرارا بنسبة ٢٤,٤٪) .

٣- اذا كان لا يتعارض مع مسئولية الصحفي و التزامه بالموضوعية و عدم المجاملة و احتفاظه بقدرته على النقد (١٤ تكرارا بنسبة ١٧,٩٪).

٤- هذا امر فرضته الظروف الاقتصادية و اصبح الصحفي الذى يعمل بالاعلانات يستطيع فرض رايه على صحيفته (تكراران).

٥- اسباب اخرى وردت كل منها مرة واحدة و هى :-

- \* انه لا يوجد حاليا فرق حقيقى بين الصحافة و الاعلان ، فكلاهما يعلن عن شئ ما لصالح جهة ما .
- \* امر لا مفر منه .
- \* امر تم بالصدفة .
- \* شئ طبيعى من خلال مصادر الصحفي .
- \* حرية شخصية .
- \* بشرط ابتعاده عن مصدر عمله التحريرى .

سادسا: طرح الصحفيون الذين شملتهم عينة البحث تصوراتهم عن الالتزامات التى ينبغى ان يلتزم بها الصحفي المصرى نحو القراء و المجتمع على النحو التالى (مرتبة حسب و جهات نظرهم):

١- تحرى الصدق فى النقل و التحليل و النقد و الامانة و الدقة فى كل ما يكتب من موضوعات و حقائق (و وردت بنسبة ٣٧,٩٪) .

٢- الالتزام بالموضوعية و النزامة و عدم تلوين الاخبار (وردت بنسبة ١٨٪) .

٣- البحث عن الحقائق و نشرها و نقل الواقع بامانة و عدم اخفاء أية حقائق و احترام حق القارىء فى المعرفة (٤٨ تكرارا بنسبة ٩,١٪) .

٤- احترام القارىء و تناول الموضوعات التى تهتمه وفقا لاولوياته و الاهتمام بقضاياها و المساهمة فى حل مشاكل الجماهير و التخفيف عن معومهم و التصدى لمشاكل المواطن اليومية و تبني قضايا مجتمعه و الحماس فى الدفاع عنه و الفوص فى اعماقه (٢٧ تكرار بنسبة ٥,١٪) .

٥- تقديم مبدأ امانة الكلمة و شرفها (٢٢ تكرار بنسبة ٤,٢٪) .

٦- احترام التزاماتهم الاخلاقية و المهنية و ميثاق الشرف الصحفي (١٣ تكرارا بنسبة ٢,٥٪) .

٧- توجيه المجتمع الى المبادئ و الخلق الكريم و حماية القيم و احترام تفاليد المجتمع (١٢ تكرارا بنسبة ٢,٣٪) .

٨- مراعاة الصالح العام للمجتمع و المصلحة العليا للدولة و مصلحة القراء و البعد عن المصالح و الاهواء الشخصية أو الخاصة (١١ تكرارا بنسبة ٢,١٪) .

٩- التمتع بضمير وطنى يقظ (تسعة تكرارات) .

١٠- ان يهدف للإصلاح و ليس للهدم أو التشهير أو مخالفة الضمير (تسعة تكرارات ايضا) .

١١- احترام عقلية القراء (ثمانية تكرارات) .

١٢- الكشف عن الفساد و العيوب و السلبيات و محاولة علاجها (سبعة تكرارات) .

١٣- ان يكون نظيف اليد و الكلمة (سبعة تكرارات ايضا) .

١٤- الولاء للقراء (لا للمسؤولين) و الوطن (خمس تكرارات) .

١٥- التعبير عن بيئته و مجتمعه ( أربعة تكرارات).

١٦- الجدية ( أربعة تكرارات).

١٧- عدم المبالغة أو تزييف الحقائق ( أربعة تكرارات أيضا).

١٨- ثلاثة تكرارات لكل من :

\* الشجاعة.

\* كشف فساد نظام الحكم.

\* تقديم معلومات وافية و خدمة صحفية و ثقافية شاملة .

\* الحياد بين الدولة و الشعب.

\* البعد عن الاثارة.

\* عدم الخلط بين الاعلام و الاعلان :

\* التعبير عن معارضة الشعب للحكومة(\*) .

١٩- تكراران لكل من :-

\* الاحساس بالمسئولية الاجتماعية .

\* المصادقية .

\* الانحياز الكامل لكل ما من شأنه تطوير المجتمع و الارتقاء بمستوى معيشة الناس .

\* الصدق مع النفس .

\* عدم استغلال عمله الصحفى لمصلحته الشخصية .

\* حرية التعبير عن الراى .

٢٠- التزامات اخرى طرحت مرة واحدة لكل منها:

\* الاحساس بتأثير الكلمة على الفرد و الاسرة .

\* العمل على الارتقاء بمستوى القراء قدر الامكان .

\* ان تكون مصلحة المجتمع عنده اهم من سبق الصحفى .

\* تقديم ما يحتاجه القراء .

\* معايشة الاحداث الجارية للتعبير عنها بصدق .

\* خدمة القاعدة العريضة من القراء .

مأبعا : ترى نسبة كبيرة (٤٧,٦%) من افراد العينة ان القراء لا يميلون الى تصديق الصحافة المصرية و لا يثقون بها ، و هذه مسألة فى غاية الخطورة تعنى انه - حتى من وجهة نظر الصحفيين - فان الصحافة المصرية تعاني من فقدان مصداقيتها فى حالات كثيرة ، و ترتفع نسبة الذين يرون ذلك افراد العينة من العاملين فى الصحف الحزبية و مجلة "اكتوبر" ، مؤسسة "روزاليوسف" (٨٨% ، ٧٥% ، ٦٤,٣% على الترتيب) . أما الذين يرون ان القراء يميلون الى تصديق الصحافة المصرية فبلغت نسبتهم بين محررى مجلة "الاذاعة و التلفزيون" و الصحفيين فى مؤسسة "دار التحرير" مؤسسة "الاهرام" (١٠% ، ٣٦,٣% ، ٣٥,٩% على الترتيب) ( بالتفصيل: جدول رقم "٥٩" ، ملاحق البحث) . و كانت اهم الاسباب التى رأى الصحفيون - الذين شملتهم عينة البحث انها وراء ميل القراء الى تصديق الصحافة المصرية و الثقة بها هي :

( ٢ ) وردت فى اجابات بعض الصحفيين فى الصحف الحزبية الممارضة

١- أن المصريين يحترمون الكلمة المكتوبة وانها مازالت بالنسبة لهم لها سحرها و تأشيرها ( أربعة تكرارات).  
٢- نظرا للحرية (التي رأى بعضهم انها محدودة) التي تتمتع الصحافة بها و اتساع مساحة الرأي و الرأي الآخر (ثلاثة تكرارات).

٣- محاصرة القارىء اعلاميا من اكثر من جهة (تكراران).

٤- تكرار واحد لكل من الاسباب التالية :

- \* تصدى الصحافة للمشاكل و محاولة حلها .
- \* لانها تهتم بمصلحة القارىء .
- \* لتعدد المصادر و التشابه بين ما تقدمه كل منها.
- \* لأن الصحافة هى اهم وسيلة رسمية .
- \* لصدق ما تقدمه و توخى المحررين الصدق فيما يكتبون .
- \* لعدم وجود صحف اخرى .
- \* لتنوع الاتجاهات السياسية للصحف .

و كانت اهم اسباب عدم تصديق القراء للصحافة المصرية و عدم ثقتهم بها من و جهة نظر المبحوثين

هى :-

- ١- لوجود أزمة ثقة مستمرة بين القارىء و الصحيفة منذ زمن طويل ( ١٨ تكرارا بنسبة ٢٠٪).
- ٢- لأن الصحف القومية ما زالت تحمل الصفة الحكومية الرسمية و ترتبط بالتوجهات الحكومية و تقوم بتبرير القرارات الحكومية غير المقبولة و يشعر القراء انها صدى لأراء المسؤولين و تعبر عن النظام الحاكم (١٤ تكرارا بنسبة ١٥,٦٪) .
- ٣- لقيامها بنشر تصريحات بعض المسؤولين التي قد لا تكون صادقة و كثرة التصريحات التي لا تنمذ (١١ تكرارا بنسبة ١٢,٢٪).
- ٤- لأن الصحف تلجا احيانا الى المبالغة فى معالجة بعض الاحداث و عدم نحرى الصدق احيانا و تضخيم الأمور احيانا (١١ تكرارا بنسبة ١٢,٢٪ ايضا).
- ٥- لخبرات القراء السابقة و تجاربهم التي اقنعت ان الصحف تحدهم و تكذب عليهم (٧ تكرارات).
- ٦- للتضارب فى روايات الصحف القومية و الحزبية فى العديد من الاحيان (خمس تكرارات).
- ٧- لتقديمها بعض الاخبار غير الحقيقية و غير الصحيحة و اخفائها للحقائق احيانا (خمس تكرارات ايضا).
- ٨- بسبب عهود الزيف التي توالى على الصحافة المصرية و جعلت منها اوقافا للدعاية و مجرد نشرات تتحدث عن انجازات لم تتحقق (اربعة تكرارات).
- ٩- لاطفاء فى الممارسة الصحفية (ثلاثة تكرارات).
- ١٠- لأن القراء على غير ما يعتقد بعض القائلين على الصحافة يتمتعون بالذكاء و قادرون على الفهم و التمييز (تكران) .

١١- تكرار واحد لكل من الاسباب التالية :-

- \* لتناقض بعض المعالجات الصحفية و عدم وجود رؤية واضحة لهذه الصحف .
- \* لقيام بعض الصحف و بعض الصحفيين بنشر الأكاذيب .
- \* لوجود بعض الأقلام الموجهة .

- \* لاستمرار العمل بقانون الطوارئ..
- \* لعدم الوصول الى مرحلة الديمقراطية الحقيقية.
- \* للاختلاط بين الصادق و المزيف.
- \* لعدم الدقة فى التعبير و العجز عن عرض المعلومات بصورة واضحة شاملة مما يؤدي الى التعموض احيانا.





الفصل الثامن

ظروف العمل الصحفي

في مصر

وأساليب تقييم الأداء



يتناول هذا الفصل طبيعة العمل الصحفي الذى يقوم به الصحفيون الذين شملتهم عينة البحث داخل صحفهم ومؤسساتهم الصحفية ، ومدى مشاركتهم فى رسم السياسة التحريرية لصحفهم ومؤسساتهم الصحفية ، واشكال هذه المشاركة ومدى اهتمامهم بتطوير ادائهم المهنى من اجل تقديم خدمة صحفية شاملة و متممة ودقيقة للقراء .

كما يتناول هذا الفصل المعايير الفعلية الحالية التى يتم على اساسها تقييم اداء الصحفيين فى مصر . وتشمل عينة الصحفيين المبحوثين مختلف المواقع الوظيفية داخل كل مؤسسة صحفية فكان من بينهم مساعداً رئيس تحرير ، ومديرو التحرير ، ونواب لرئيس التحرير و رؤساء للاقسام التحريرية المختلفة و مساعداً لرؤساء الاقسام ، ومحللون سياسيون وكتاب اعمدة ثابتة و نقاد فنيون وادبيون ومحررون متخصصون فى المجالات المختلفة و مندوبون صحفيون وسكرتيريو تحرير مركزي و سكرتيريو تحرير فنى ، ومصورون و رسامون ومصححون .

و تشير نتائج البحث الى ما يلى :-

١- أن الصحفي عادة لا يكتفى بعمل واحد فالمندوبون الصحفيون مثلاً يقومون احياناً باجراء احاديث و تحقيقات صحفية ايضاً ، و كتاب الأعمدة قد يشاركون فى اجراء الاحاديث و التحقيقات و يشتركون فى الاعداد للندوات الصحفية وكذلك المواجهون فى قسم السكرتارية المركزية و السكرتارية الفنية وهكذا .. .

٢- ظهر ايضاً ارتفاع نسبة الصحفيين - بالقياس لاجمالي عينة البحث - الذين تتمثل طبيعة عملهم اصحفى فى اجراء الاحاديث و التحقيقات الصحفية اذ بلغت ٢٥,٣% و تلى ذلك نسبة الذين يقومون بتغطيات اخبارية متخصصة مثل تغطية الشئون العسكرية او تغطية شئون البيئة او الاقتصاد او غيرهم و ذلك بنسبة ١٨,٩% فى الوقت الذى هبطت فيه نسبة القيام بتغطية اخبارية لجهة معينة كوزارة من الوزارات او هيئة من الهيئات الى ٩,٢% و يلاحظ الارتفاع النسبى للذين يتولون كتابة الأعمدة الصحفية الثابتة اذ تبلغ ١١,٣% .

و بلغت نسبة الذين يعملون كمراجعين فى قسم السكرتارية المركزية (الديسك) ٩,١% ، و الذين يعملون كسكرتيرى تحرير فنى ٦,٢% أما المحررون بالقسم الخارجى فبلغت نسبتهم ٤,٨% ، و المصورون و الرسامون ١,٨% ( بالتفصيل : جدول رقم "٢٠" ) (ملاحق البحث) .

٣- اتضح انه ليس هناك ارتباطاً فى كل الاحوال بين المؤهلات الحاصل عليها الصحفيين - الذين شملتهم العينة - و بين طبيعة عملهم الصحفي ، و أن المؤهل عامل غير ذى تأثير كبير على ذلك فى أغلب الأحيان بل و فى كل الحالات .

نمن ذلك على سبيل المثال انه كان من المنطقي أن يوجه الحاصلون على مؤهل جامعى فى اللغات و الترجمة او اللسان للعمل كمحررين بالقسم الخارجى بالمؤسسات الصحفية و هذا لم يحدث فى معظم الحالات و كانت نسبة الذين يتولون هذا العمل من بين الحاصلين على هذا المؤهل و العاملين فى كل المؤسسات الصحفية التى شملها البحث ٢٥% فقط .

فى حين أن هذا الارتباط يظهر فى حالة الحاصلين على مؤهل جامعى فى الفنون (الجميلة ، التطبيقية ، التربية الفنية) اذ ظهر ان معظمهم (٥٦,٨% منهم) يعملون كسكرتيرى تحرير فنيين او مصورين او رسامين صحفيين او يتولون مهام التغطية الاخبارية المتخصصة فى الفنون ، و هى مهام صحفية تتطلب خلفية ثقافية فنية و موهبة و استعداد فنى .



اما فى حالة الحاصلين على مؤهل جامعى فى الاقتصاد و العلوم السياسية فقد ظهر ان نسبة كبيرة منهم (٤٢,١%) يعملون كمحررين متخصصين فى شئون السياسة الخارجية و الشؤون الاقتصادية ، و كمحررين بالقسم الخارجى و هى مهام صحفية تتطلب خلفية اقتصادية و سياسية متعمقة الى حد كبير. (بالتفصيل: الجداول رقم "٢٠" ملاحق البحث).

٤- ذكر اكثر من نصف عدد الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث (٥٤,٧%) انهم يشاركون دائما فى رسم السياسة التحريرية الخاصة بالصفحة او الباب او القسم الذى ينمى اليه و يعمل به بصحيفته. و كانت اعلى نسب المشاركة كل من الصحف الحزبية (٨٠%) من اجمالى الصحفيين العاملين بها و التى شملتهم عينة البحث ثم مؤسسة دار الهلال (٧٠%) من اجمالى صحيفتى دار الهلال الذين شملتهم عينة البحث) تليها دار التحرير بنسبة ٦٧,٥% ( من اجمالى عدد الصحفيين بالمؤسسة الذين شملتهم عينة البحث)

و كانت اضعف نسب هذه المشاركة فى كل من مؤسسة "روزاليوسف" ٢٥% فقط و ذكر البعض ان رئيس التحرير يهيمن على كل ما يخص سياسة التحرير ، و مجلة اكتوبر ٢٥,٢%.

و يلاحظ ارتفاع نسبة الذين امتنعوا عن الاجابة على هذا السؤال اذ بلغت ١٨,٨% ، و هؤلاء على الأرجح خجلوا من القول بأنهم لا يشاركون فى رسم مثل هذه السياسة.

و كانت نسبة الذين قالوا صراحة أنهم لا يشاركون فى رسم السياسة التحريرية للأبواب أو الأقسام أو الصفحات التى يعملون بها ١٨,٣% و كانت اعلى نسب عدم المشاركة فى مجلة "اكتوبر" ٤٩,٨% ثم مجلة "الاذاعة و التليفزيون" ٤٢,٨%.

و اقل نسب عدم المشاركة فى كل من "الصحف الحزبية" ٨% فقط و "صحف دار التحرير" ١٣,٨% (بالتفصيل: جدول رقم "٢١" ، ملاحق البحث).

٥- كانت اكثر اشكال المشاركة فى رسم السياسة التحريرية شيوعا بين عينة البحث هى المناقشة الثنائية مع الرئيس المباشر اذ ترددت بين افراد العينة بنسبة ٤٢,٣% من اجمالى الذين قالوا أنهم يشاركون دائما أو احيانا فى رسم السياسة التحريرية للأبواب أو الأقسام أو الصفحات التى يعملون بها.

و ظهر هذا الشكل من اشكال المشاركة بشكل كبير فى الصحف الحزبية بنسبة ٦٠% ، و فى دار التحرير بنسبة ٤٧,٤% فى حين جاء اسلوب المناقشة الجماعية مع الزملاء بنسبة اقل اذ بلغت ٣٩,٥%. و طرح هذا الأسلوب بشكل اكبر بين عينة محررى مجلة الاذاعة و التليفزيون (٧٥%) و دار الهلال (٤٧,٥%) و طرح بعض الصحفيين - من عينة البحث- اساليب اخرى لمشاركتهم فى رسم هذه السياسة مثل اقتراح بعض افكار الموضوعات الجديدة على الزملاء ، المشاركة فى تنظيم العمل ، (بالتفصيل: جدول رقم "٢٢" ، ملاحق البحث).

٦- أما بالنسبة لمدى اهتمام الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - بالعمق فى معالجاتهم الصحفية و حرصهم على تطوير أنفسهم من اجل تقديم خدمة صحفية دقيقة و شاملة للقراء فقد رأى فريق البحث أن يعتمد فى ذلك على بعض المؤشرات القابلة للقياس ، و من هنا فقد اعتبرنا اهتمام المحررين بالتردد على اسام المعلومات الصحفية و المكتبة بمؤسساتهم و دوافع ذلك مؤشرا للحرص على تقديم خدمة صحفية افضل.

و قد ظهر من تحليل البحث أن نسبة كبيرة (٨٣,٥%) من الصحفيين - من عينة البحث - يترددون على قسم المعلومات بصحيفتهم أو بمؤسسات صحفية اخرى منهم ٦١% يترددون بصفة دائمة و كانت اعلى نسبة للتردد هى بين المحررين فى مؤسسة الاهرام ٨٤,٩% ، و دار الهلال ٨٢,٥% و ربما يرجع هذا فى جانب منه الى وجود قسم جيد للمعلومات بكل من المؤسستين خاصة "الاهرام".

فى حين انه على العكس هبطت إلى حد كبير نسبة المترددىن على قسم المعلومات بمؤسسة روزاليوسف فلم تزد عن ١٠,٧% ، و يرجع هذا فى جانب منه الى عدم وجود قسم للمعلومات بالمؤسسة أصلا ، و ان المترددىن يضطرون للجوء لاقسام المعلومات بمؤسسات صحفية أخرى ، بما تتضمنه هذه العملية من صعوبات ومشاكل.

و كذلك الحال بالنسبة للصحف الحزبية اذ بلغت نسبة التردد على اقسام المعلومات بين عينة محرريها ٢٠% حيث تعاني هذه الصحف من عدم وجود مبانى مستقلة ملائمة لها ، و من هناك تبرز صعوبة بخصص اماكن لقسم المعلومات بمثل هذه الصحف و لهذا تلجأ هذه الصحف - فى اغلب الحالات - إلى عقد بعض الاتفاقيات الخاصة مع بعض المؤسسات الصحفية التى تتولى طباعتها تنظم بقتضاها عملية استفادة محرريها من اقسام المعلومات بهذه المؤسسات الصحفية.

و يلاحظ ارتفاع نسبة الذين لا يترددون اطلاقا على اقسام المعلومات فى الصحف الحزبية ليصل الى ٥٦% ، و فى مجلة الاذاعة و التليفزيون لتصل الى ٤٢,٨% فى حين انه لم تظهر أية حالة فى عينة مؤسسة دار الهلال لا تتردد على اقسام المعلومات الصحفية سواء بصفة دائمة أو غير دائمة. (بالتفصيل: جدول رقم "٢٣" ، ملاحق البحث).

و كانت اهم الدوافع التى اوردتها الصحفيون -الذين شملتهم عينة البحث - للتردد على اقسام المعلومات مرتبة حسب نسبة ورودها هى:

\* للحصول على معلومات و خلفيات خاصة بموضوع معين ، يقوم الصحفى باعداده بنسبة ٤٥% .  
و يلاحظ تقارب نسب ورود هذا الدافع بين الصحفيين فى عينة كل المؤسسات الصحفية - الذين شملهم البحث -

\* للتأكد من صدق بعض المعلومات و البيانات الواردة فى تقرير اخبارى أو موضوع صحفى و مدى صحتها بنسبة ٢٧,٢% .

\* الرغبة فى الثقافة العامة ٩,٩% .

\* الرغبة فى تفسير بعض الاخبار ( أى تقديم معالجة اخبارية متعمقة ) ٨,٨% .

و على الرغم من ان هذا الدافع كان ينبئ ان يكون اكثر وضوحا بين الصحفيين الذين يعملون فى مؤسسات صحفية تصدر عنها مجلات ، حيث ان التغطية الاخبارية فى المجلات يبنى ان توجه مزيدا من اهتمامها الى التفسير و التعمق فى التغطية الاخبارية ، الا انه يلاحظ ضعف نسبة هذا الدافع لدى صحفىي المجلات خاصة مجلات مؤسسة "روز اليوسف" ، التى لم يكن هذا دافعا لايامن محرريها للتردد على قسم المعلومات.

و من ناحية اخرى يظهر الاهتمام النسبى من جانب محررى و كالة انباء الشرق الاوسط بعملية تفسير الاخبار ، اذ ذكر ١٧,٥% من الذين يترددون على قسم المعلومات من محرريها - الذين شملتهم عينة البحث - انهم يترددون على قسم المعلومات لتقديم تغطية اخبارية مفصلة للاحداث .

\* لاختيار بعض الافكار الجديدة لموضوعات صحفية ٥,٣% .

\* للتسلية و قضاء وقت الفراغ بنسبة ١,٢% .

(بالتفصيل: جدول رقم "٢٤" ، ملاحق البحث).

٧- ظهر من تحليل نتائج البحث ارتفاع نسبة الذين يترددون على مكتبة مؤسساتهم الصحفية بين افراد عينة البحث اذ بلغت ٥٩,٧% .

و كانت أعلى نسبة للتردد على المكتبة بين صحفيي مؤسسى الاهرام و دار الهلال ايضا (٨٣,١ ٪ ، ٨٢,٥ ٪ على الترتيب) ، كما كانت أعلى نسبة للتردد على قسم المعلومات بهما كما سبق الإشارة .  
و كانت اقل نسبة للتردد على المكتبة بكل من مؤسسة روزاليوسف ٢٥ ٪ و الصحف الحزبية ٢٨ ٪ ، مجلة الاذاعة و التلفزيون ٢٨,٦ ٪ ( بالتفصيل : جدول رقم "٢٥" ، ملاحق البحث) .  
و تتفق هذه النتيجة مع ما سبق الإشارة اليه عند التعرض لمدى تردد الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث على اقسام المعلومات بمؤسساتهم الصحفية ، و يرجع ذلك للأسباب نفسها السابق الإشارة اليه .  
و كانت اهم اسباب التردد على المكتبة داخل المؤسسة الصحفية كما اردها المبحوثون من افراد عينة البحث هي :

\* الرغبة فى الاطلاع و القراءة (١٦ تكرار) .

\* لأسباب تتعلق بالعمل الصحفى (١٤ تكرارا) مثل الاستزادة .

من المعلومات الجديدة فى مجال تخصص الصحفى ، متابعة ما نشرته الصحف المنافسة ، البحث عن افكار لموضوعات صحفية جديدة ، التأكد من صدق بعض المعلومات ، التردد ببعض المعلومات التى يحتاجها ، استعادة بعض المعلومات حول بعض الاحداث الجارية .

\* استعارة ما يحتاجه من كتب غير موجودة فى مكتبته الخاصة (٩ تكرارات)

\* لمتابعة الدوريات المحلية و الاجنبية و الاصدارات الجديدة و ملاحقة الجديد فى عالم الكتب (٩

تكرارات) .

\* الرغبة فى الثقافة العامة و المعرفة (٧ تكرارات) .

\* لارتفاع اسعار الكتب (٣ تكرارات) .

\* للرجوع لبعض المراجع الاساسية و دوائر المعارف (تكرار واحد) .

\* وقراءة بعض الدراسات القديمة (تكرار واحد ايضا) .

اما اهم اسباب عدم التردد على مكتبات المؤسسات الصحفية فتتمثل فى :-

\* عدم وجود مكتبة اصلا فى المؤسسة الصحفية و قد ورد هذا السبب فى اجابات عشرين من

المبحوثين فى مؤسسة روزاليوسف .

و الغريب انها وردت فى اجابة احدى محررى "اخبار اليوم" ، رغم وجود مكتبة فعلا بمؤسسة اخبار اليوم .

\* لضيق الوقت (١١ تكرارا) .

\* لوجود مكتبة خاصة للصحفى اكثر ملاءمة - من وجهة نظره - لاحتياجاته و ظروفه (سبعة

تكرارات) .

\* لسوء حال بعض هذه المكتبات و فقرها من حيث الكتب و ثقافة بعض الكتب المحفوظة بها و عدم

وجود كتب متخصصة فى بعضها ، و عدم تنسيق المكتبة و ترتيبها بصورة مريحة تيسر سبل الاطلاع بها و عدم

ملاءمة مواعيد عملها لظروف الصحفى (٧ تكرارات) .

\* لافتقار المكتبة لاجدث الاصدارات (٣ تكرارات) .

\* لعدم شعور الصحفى بوجود ضرورة ملحة لذلك (تكرارات) .

٨- يرى اغلب الصحفيين (٧١,٥ ٪) - الذين شملتهم عينة البحث - ان هناك معايير بصفة يتم على اساسها

تقييم أداء الصحفيين فى مصر ، و ان رأى بعضهم ان هذه المعايير دائمة تطبيق فى كل الاحوال بنسبة

٥٠,٨ ٪ من الذين رأوا ان هناك معايير و رأى آخرون ٢٠,٧ ٪ منهم ان هذه المعايير تطبق احيانا و فى

بعض الحالات فقط .

و لم تظهر فروق فى هذه الرؤية بين الصحفيين - الذين شعلتهم العينة - باختلاف المؤسسات الصحفية التى يعملون بها كما لم تظهر فروق باختلاف الصحف التى تصدر عن كل مؤسسة ، ( بالتفصيل الجداول رقم "٦١" ، ملاحق البحث).

و يرى المبحوثون من الصحفيين المشاركين فى البحث ان هذه المعايير - مرتبة حسب وجهة نظرهم - تتمثل فى :

\* السبق الصحفى ٢٩,٤٪.

\* كشف الانتاج لكل صحفى ٢٤,٧٪.

\* الصلة برئيس التحرير او احد مساعديه ١٦,٩٪.

\* الثقة السياسية (من جانب السلطة) بهذا الصحفى ٦,٤٪.

و بالنسبة للمقارنات بين المؤسسات الصحفية المختلفة يمكن القول ان السبق الصحفى كان هو المعيار السائد فى معظم المؤسسات الصحفية و الذى يفوق غيره من المعايير فيما عدا بعض الحالات مثل وكالة انباء الشرق الاوسط اذ جاء (كشف الانتاج) فى مقدمة معايير تقييم اداء الصحفى بنسبة ٢٩,١٪ مقابل ٢٠,٩٪ للسبق الصحفى ، الصحف الحزبية ٣٦,٨٪ مقابل ٢١,١٪ للسبق الصحفى ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الاستناد على الصلة برئيس التحرير او احد مساعديه كمعيار لتقييم اداء الصحفى خاصة فى بعض المؤسسات كاكثوبر ٤٢,٨٪ ، الصحف الحزبية ٣١,٦٪ ، روزاليوسف ٢٥٪ ( بالتفصيل : جدول رقم "٢٦" ، ملاحق البحث).

و يتضح مما سبق استمرار سيطرة الفكر الاعلامى الغربى على تفكير القائمين على امر الصحافة فى مصر و الذى من مظاهره استمرار الاتجاه الخاص باعتبار السبق الصحفى من المعايير الاساسية فى تقييم اداء الصحفى .

كما انه ما زال هناك غلبة للمعايير الذاتية الشخصية - غير الموضوعية - على هذا التقييم حيث ظهرت الصلة برئيس التحرير او مساعديه كاملا لا يمكن اغفاله او تجاهله فى تقييم اداء الصحفيين فى مصر. غير انه فى الوقت نفسه يظهر من التحليل ان الاتجاه الخاص بتقييم اداء الصحفيين حسب درجة ولائهم للسلطة او النظام الحاكم او الحزب الحاكم اتجاها اصبح محدودا .

٩- جاء فى مقدمة الاساليب الشائعة لتقدير الصحفيين الذين يشتهون كفاءة فى الصحافة المصرية اسلوب صرف مكافآت مالية لهم بنسبة ٢٤,٧٪ و تلاه بنسبة متقاربة اسلوب منحهم العلاوات التشجيعية او علاوات الامتياز بنسبة ٢٢,٥٪.

و يلاحظ انه فى بعض المؤسسات جاء اسلوب صرف المكافآت المالية فى الترتيب الاول ، فى حين جاء اسلوب منح علاوات تشجيعية او علاوات امتياز فى هذا الترتيب فى مؤسسات اخرى ( بالتفصيل : جدول رقم "٢٧" ، ملاحق البحث).

و كانت الاساليب الاخرى المتبعة لتقدير الصحفيين الذين يشتهون كفاءة من وجهة نظر المبحوثين هى :

\* ترشيحهم لعضاب قيادية فى صحفهم او مؤسساتهم الصحفية ١٦,٥٪.

\* اعطاؤهم اولوية فى السفر لمهام صحفية فى الخارج ١٣,١٪.

\* اعطاؤهم اولوية فى السفر لمهام علمية او تدريبية ٨,٤٪.

\* تقديرهم ادبيا ومعنويا بمنحهم جوائز تقديرية و تكريمهم ٧,٣٪.

و ذكر بعض المبحوثين بنسبة ٤,٣٪ انه لا يوجد تقدير اصلا لمن يشتهون كفاءة بل ان البعض قال ان الكفاء و المجتهد تتم محاربته فى محاولة للقضاء عليه و دفعه للاحساس بالاحباط و الياس .



و أشار البعض إلى أن عملية التقدير تتم في كثير من الحالات على أساس شخصي و مزاجي لا علاقة له  
بكم العمل أو كيفه و تتحكم فيها أهواء المسئولين عن التحرير.

١٠- ظهر من تحليل نتائج البحث نتائج المبحوثين في رؤيتهم للأسلوب الذي يتم به تقدير العلاوات  
التشجيعية و المكافآت داخل المؤسسات الصحفية بين من رأوا أن هذه العملية تتم عن طريق معايير  
موضوعية معروفا سلفا لهم بنسبة ٣٢,١% و بين من رأوا أن هذه العملية تتم بأساليب غير موضوعية و تخضع  
كلية لمزاج رئيس التحرير أو رؤساء الأقسام بنسبة ٣٠,٥%.

و ان كان مايرجح الاتجاه الثاني الخاص بخضوع عملية تقدير العلاوات و المكافآت لعوامل غير موضوعية  
ما جاء في اجابات عدد آخر من المبحوثين الذين رأوا أن هذه العملية تتم بناء على العلاقات الشخصية بنسبة  
٢٠,٧% أي أن الأساليب غير الموضوعية شكلت ما يزيد عن ٥٠% من اجمالي اجابات المبحوثين.

و جاءت "الأقدمية" كأسلوب لتقدير العلاوات و المكافآت بنسبة محدودة ٨,٤% ، و هذا أمر طبيعي نظرا  
لطبيعة العمل الصحفي الذي يتميز بالابتكار و الابداع و التي لا ترتبط بالضرورة بالأقدمية. (بالتفصيل: جدول  
رقم "٢٨" ، ملاحق البحث).

١١- اوضح من استقراء نتائج البحث ان هناك احساسا عاما لدى الصحفيين في مصر بعدم العدالة و الانصاف  
في تقييم ادائهم في حالات كثيرة ، و ان العوامل الذاتية و الأهواء الشخصية تتحكم في معظم الأحيان في  
الحكم على مستوى ادائهم و تقديرهم.

و اقترح هؤلاء بعض الأساليب التي يعتقدون أنها الأفضل لتحقيق العدالة و الموضوعية في تقييم ادائهم و  
هي (مرتبة حسب وجهة نظرهم) بـ

\* وضع معايير للتقييم معلنة و معروفة سلفا (٥٥ تكرارا) و كانت اهم المعايير المقترحة بـ

- تميز الموضوعات.
- العلاقات القوية بالمصادر.
- ثقة المصادر و القراء فيما تنشره الصحيفة في مجال تخصص الصحفي.
- الأمانة في العمل.
- الانضباط و الانتظام في العمل.
- الأداء الجيد و المتميز.
- القدرات الخاصة للصحفي.
- الكفاءة الصحفية و المهنية.
- نوعية العمل الذي يقدمه الصحفي و حجمه.
- الخلق الكريم.
- تطبيق فلسفة الثواب و العقاب بجدية و صرامة.
- التزام شرف المهنة.
- انجاز المهام الصحفية بمهارة.
- الالتزام و الجدية.
- الاخلاص المهني.

\* كشف الانتاج و تقييمه بناء على نوعية المادة الصحفية المقدمة (٤٦ تكرارا).

\* الجمع بين كشف الانتاج و السبق الصحفي (١٨ تكرارا) و ذلك حتى يتم التقييم الموضوعى للجهود المبذولة فى العمل بصرف النظر عن خفة الدم او الانتماء الفكرى او السياسى او العلاقات المشوطة مع المسؤولين .

\* السبق الصحفي (١٧ تكرارا).

\* بعض الاقتراحات لتحسين اوضاع الصحافة عموما (١١ تكرارا) و أهمها:-

- تدعيم دور نقابة الصحفيين .
- المساواة فى معاملة الصحف .
- ادارة الصحف بطريقة القطاع الخاص .
- أن يكون هناك مجلس تحرير منتخب من محررى الصحيفة .
- مزيدا من حرية الصحافة .
- انتهاء سيطرة رئيس التحرير .
- حرية اصدار الصحف بلا قيد او شرط .
- انتخاب مجالس الادارات و الجمعيات العمومية بالكامل و الغاء فكرة التعيين .
- وجود عقد عمل جماعى من كل الصحفيين مع مراعات تمييز البعض .
- ابعاد شلة المنافقين الفاشلين عن الرؤساء .

\* تقييم الانتاج بواسطة لجنة محايدة (٨ تكرارات) و اقترح البعض بعض الاجراءات لتنظيم عملها

منها:

- ان تكون من مستشارى المؤسسة الصحفية بالمعاش .
- أن يتميز اصحابها بعدم الانحياز .
- أن يحل محلها قسم متخصص فى الصحيفة يتابع مستوى الأداء و السرعة و كيفية تناول الأحداث و نوعية الأخبار و الموضوعات المقدمة .
- \* تقييم الانتاج من خلال القيادات الصحفية (٦ تكرارات) و اشترط البعض لذلك بعض الضمانات

منها:

- اشتراك أكثر من مسئول فى تقييم الأداء و ربط كم الانتاج بجودته .
- أن تكون هذه القيادات ذات كفاءة تتميز بنظرة موضوعية فى تقييمها للعمل كما و كيفا .
- أن يتولى رئاسة الاقسام من هم معروف عنهم الموضوعية و الحياد بصرف النظر عن اقدميتهم .

- أن يتولى ادارة التحرير صحفيون يفترض فيهم الثقة و الضمير قبل الكفاءة و الأقدمية .
- اشراف صحفيين موهوبين على العمل الصحفى لتقييمه موضوعيا .
- \* أن تكون عملية التقييم مستمرة و المتابعة دائمة (٤ تكرارات) و رأى البعض أن يتم ذلك من خلال متابعة ما يتفق عليه فى مجلس التحرير و طالب آخرون بأن يتم متابعة نشاط كل محرر أو كاتب .
- \* تقييم الانتاج من خلال مجالس التحرير (٣ تكرارات) .
- \* اعطاء الفرصة للكفاءات الحقيقية (٣ تكرارات) .
- \* المساواة فى فرض النشر و عدالة توزيع مصادر الأخبار و توفير ظروف تشجع الجميع على العمل (٣ تكرارات) .

• تكرار واحد لكل من -

- البعد عن الأواء الشخصية في التقييم .
- وضع المحفل في مكانه المناسب حسب دراسته و موقعه وعقلانه .
- الاحتكاك المباشر بين الرئيس والمرؤوس .



الفصل الثالث

الصحفيون المصريون  
وعلاقات العمل



يناقش هذا الفصل فى أربعة مباحث شبكة علاقات الصحفى المصرى أثناء ممارسته لمهنة الصحافة حيث يتناول المبحث الأول علاقات الصحفى المصرى بمصادره وكيف يتصل بهذه المصادر والوسائل الأكثر شيوعا فى ذلك وعلاقته بهذه المصادر وحدودها ومداها ومحظوراتها وتصور الصحفيين فى مصر للصورة المثلى التى ينبغى أن تكون عليها هذه العلاقة .

و يعرض المبحث الثانى لعلاقات الصحفى بزملائه وملاحم هذه العلاقة وعلاقاته برؤسائه والطابع العام لها .

أما المبحث الثالث فيتناول علاقة الصحفى المصرى بتنظيمه النقائى ممثلا فى نقابة الصحفيين ، ومدى تفرده على النقابة ومشاركته فى انشطتها المختلفة وحجم استفادته من خدماتها المتعددة ومدى مشاركته بشكل ايجابى فى العمل النقائى ويطرح آراء الصحفيين حول فاعلية النقابة بوضعها الراهن ومعوقات ذلك .

و يتناول المبحث الرابع والأخير علاقة الصحفى المصرى بقرائه وتصوره عن من هم قرائه ووسائله للتعرف عليهم وكيف يمكن تحديد قائمة اهتمامات القراء ، وفلسفته فى التعامل معهم وتقديم المادة الصحفية لهم ، ومدى اهتمامه بردود افعال القراء ازاء ما يقدم من مادة صحفية .





نقصد بالمصادر هنا مصادر الصحفي أى المنابع التى يحصل من خلالها الصحفي على مادته (أخبار ، معلومات ، حقائق ، أفكار ، آراء ، وجهات نظر ..) ومصادر الصحفي بعضها بشرى أى الشخصيات المختلفة (رسميون ، متخصصون ، مواطنون عاديون ، فنانون ، رياضيون ، دبلوماسيون .. الخ) فى الوزارات و المؤسسات و الشركات و الهيئات و القطاعات و الجهات المختلفة ، وبعضها مكتبى مثل الوثائق و التقارير و النشرات و البيانات و الوثائق المسموعة و المسموعة المرئية .

و ما يعنينا هنا هو علاقة الصحفي بمصادره المباشرة و التى ينبغى ان يدعمها على أساس من الاحترام المتبادل حتى تعينه فى الحصول على مادته الصحفية كاملة و شاملة و دقيقة .

و من استعراض نتائج البحث فى هذا الصدد اتضح ما يلى :  
اولاً : ان أكثر نوعيات المصادر التى تعتمد عليها النسبة الأكبر من الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - هى المتخصصة اذ جاء الاعتماد عليها فى الترتيب الأول بنسبة ٢١,٧ ٪ .

و كانت أكثر المؤسسات اعتماداً على المتخصصين - بالقياس لاعتمادها على النوعيات الأخرى من المصادر - هى مؤسسة "دار الهلال" بنسبة ٣٠,٢ ٪ و هذه النتيجة طبيعية تتسق مع طبيعة هذه المؤسسة التى تصدر العديد من الصحف المتخصصة (مثل مجلة الهلال الثقافية ، طبيبك الخاص ، مجلات الاطفال ، مجلة حواء النسائية ..) و التى يخلب اعتمادها بالدلع على المتخصصين .

و كانت أقل هذه المؤسسات اعتماداً على المتخصصين هى مجلة الاذاعة و التلفزيون (١٧,٤ ٪ من اجمالى المصادر التى اعتمد عليها محرروها التى شملتهم العينة) رغم انها تعتبر مجلة متخصصة عامة ، و هذا بالطبع يرجع الى اهتمامها بتغطية الاهتمامات المختلفة و عدم اقتصرها فقط على شؤون الاذاعة و التلفزيون .

و تلى ذلك المسؤولون اذ شكلوا - و بنسبة متقاربة مع المتخصصين - ٢٠,٨ ٪ من اجمالى المصادر التى اعتمد عليها الصحفيون الذين شملتهم عينة البحث .

و كانت أكثر المؤسسات الصحفية اعتماداً عليهم - بالقياس لاجمالى مصادرها المختلفة - "اخبار اليوم" بنسبة ٢١,٩ ٪ .

و من النتائج التى تستحق وقفة هو ارتفاع نسبة اعتماد الصحف الحزبية على المسؤولين بين مصادرها المختلفة اذ بلغت نسبة ذلك ٢١,٤ ٪ .

و جاء فى الترتيب الثالث للمصادر التى يعتمد عليها الصحفيون - الذين طبق عليهم البحث - بشكل أكبر فى عملهم الصحفي الوثائق و الاحصائيات و البيانات - و هى مصدر غير مباشر - بنسبة ١٩,٣ ٪ .

و ذلك فى الترتيب الثالث للمصادر التى يعتمد عليها الصحفيون - الذين طبق عليهم البحث - بشكل اكبر فى عملهم الصحفى الوثائق و الاحصائيات و البيانات - و هى مصدر غير مباشر - بنسبة ٢٧,٩% - من إجمالى المصادر التى اعتمد عليها محرروها و هذا ايضا يتناسب مع طبيعة هذه المؤسسة - كما سبق و اشرنا - و جاءت التقارير و محاضر الاجتماعات و اوراق المؤتمرات و الندوات فى الترتيب التالى بنسبة ١٦,٨% بالنسبة للصحفيين الذين طبق عليهم البحث ككل.

و تقاربت كل المؤسسات - عدا وكالة انباء الشرق الاوسط - فى هذا المجال ، فى حين تفوقت الوكالة فى اعتمادها على هذه النوعية من المصادر بنسبة ٢٠,٧% - بالقياس لإجمالى المصادر التى اعتمد عليها محرروها .

و من الأمور الجديرة بالملاحظة أن الاعتماد على المواطنين العاديين كمصادر للمادة الصحفية جاء فى- ترتيب متأخر و بنسبة أقل نسبيا من غيرهم من المصادر إذ بلغ ١٥,٩% ، بالرغم مما يطرح حول الحق فى الاتصال و المشاركة فى الاتصال كاتجاه عام مطروح فى العالم .

و يلاحظ أن مؤسسة "روز اليوسف" كانت أكثر المؤسسات الصحفية التى يعتمد محرروها على المواطنين العاديين كمصدر لمادتهم الصحفية بنسبة ٢٠,٤% فى حين لم يذكر أيا من محررى "دار الهلال" - الذين شملتهم عينة البحث - أنه يعتمد على المواطنين كمصادر لمادتهم الصحفية على الإطلاق .

و ذكر بعض الصحفيين أنهم يعتمدون على نوعيات أخرى من المصادر بنسب محدودة مثل وكالات الأنباء ، الإذاعة ، الكتب ، القراءات المختلفة ، المجلات الأجنبية ، الأرشيف الصحفى . (بالتفصيل : جدول رقم "٤٥" ، ملاحق البحث) .

ثانياً : كانت الوسيلة الغالبة التى يستخدمها الصحفيون - الذين طبق عليهم البحث - فى الاتصال بمصادرهم المقابلة فى مكاتب هذه المصادر بنسبة ٢٨,٩% .

و تلى ذلك الاتصال بهم تليفونيا بنسبة ٢٥,٧% و هى نسبة مرتفعة إلى حد كبير ، خاصة و أن إمكانيات الحوار مع هذه المصادر فى التليفون تقل إلى حد كبير عما لو تم اللقاء أو الحوار مباشرة و قد يصلح الاتصال التليفونى فى الحالات الطارئة أو العاجلة و للحصول على رؤوس بعض الأخبار أو استكمال بعض البيانات أو المعلومات ، و لكنه لا يصلح بمفرده كوسيلة للحصول على المعلومات و الحقائق و الآراء الضرورية كمادة صحفية مستكملة و مفسرة .

و يلاحظ تقارب نسبة الاعتماد على الاتصال التليفونى كوسيلة للاتصال بالمصادر فى معظم المؤسسات الصحفية إذ تتراوح بين ٢٥% ، ٢٨% و إن انخفضت هذه النسبة - إلى حد ما - بالنسبة لمحررى مؤسسة "روز اليوسف" - الذين طبق عليهم البحث - لتصل إلى ٢٠,٩% فقط .

و من تحليل نتائج البحث يظهر الارتفاع النسبي لفئة حضور المصدر لمقر الصحيفة كوسيلة من وسائل الاتصال بالمصادر والحصول على المعلومات أو أية مادة صحفية منه اذ تبلغ ١٢,٢٪.

و ترتفع نسبة هذه الوسيلة في مؤسسة "روز اليوسف" حيث تبلغ ١٩,٤٪ وهذا يعكس الى حد ما سيادة روح المودة والصدقة بين محرري روز اليوسف ومصادرهم بالقياس لغيرهم من المؤسسات الصحفية ، و يتأكد هذا بصفة خاصة لمحرري "صباح الخير".

و مما يؤكد ذلك أيضا ارتفاع نسبة اتجاه محرري هذه المؤسسة الى مقابلة مصادرهم في منازل هذه المصادر اذ تبلغ ١٣,٤٪ وتشكل فئة "الالتقاء في مكان عام" (نادى - فندق - كافيتريا .. الخ) كوسيلة للاتصال بالمصادر نسبة ١٠,٢٪ من اجمالي الوسائل التي يعتمد عليها الصحفيون الذين طبق عليهم البحث.

و من الظواهر الايجابية التي تعكسها نتائج هذا البحث هيوط نسبة الاعتماد في الحصول على المادة الصحفية على الاتصال بالمسؤولين عن ادارات العلاقات العامة بالجهات المختلفة اذ تبلغ ٨٪ فقط ، خاصة و انه من الشائع غلبة الطابع الرسمي و عرض جانب واحد من الحقيقة على المادة قدمها اجهزة العلاقات العامة في حالات كثيرة.

و يلاحظ ارتفاع نسبة الاعتماد على هذه الوسيلة بين محرري مجلة "اكتوبر" لتصل الى ١١,١٪ و في الوقت نفسه لم يعتمد ايا من محرري "دار الهلال" على هذه الوسيلة اطلاقا في الاتصال بمصادرهم والحصول على مادتهم الصحفية. (بالتفصيل: جدول رقم "٤٦" ، ملاحق البحث).

ثالثا: كانت الصورة المثلى لما ينبغي ان تكون عليها العلاقة بين الصحفي و المصدر - من و جهة نظر الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث - هي الاحترام المتبادل (مائة تكرار) و ذلك بنسبة ٢٩,٥٪ من اجمالي الصور المقترحة.

و كانت الصور الأخرى المطروحة - مرتبة حسب و جهة نظرهم - هي :

١- الثقة المتبادلة ، و تقدير كل منهما لدور الآخر و حدوده دون التورط في مصالح شخصية لأيا منهما (٦٦ تكرار) بنسبة ١٩,٥٪.

٢- الصداقة المشتركة و التعاون المتبادل (٤٦ تكرار) بنسبة ١٣,٦٪.

٣- الندية (١٧ تكرار) بنسبة ٥٪.

٤- الأمانة في الاحتفاظ بالمعلومات او نشرها و احترام رغبة المصدر في عدم النشر احيانا و عدم نشر إلا ما يصريح به المصدر نفسه (١٦ تكرار) بنسبة ٤,٧٪.

٥- المودة و المحبة (١٠ تكرارات) .

٦- تسعة تكرارات لكل من -

\* الالتزام.

\* الصدق.

- ٧ - الحرص المشترك على مصلحة القراء و المصلحة العامة و خدمة الوطن (سبعة تكرارات) .
- ٨ - ستة تكرارات لكل من :
- \* الصراحة .
  - \* علاقة عمل فقط .
  - \* احتفاظ الصحفي بكرامة الى أبعد الحدود بحيث لا تكون هناك صداقة بين الطرفين .
  - \* علاقة شخصية و اجتماعية تتعدى حدود العمل الصحفي .
- ٩ - حماية الصحفي لمصدره و المحافظة على سرية المصدر اذا اقتضت الظروف ( خمسة تكرارات) .
- ١٠ - اربعة تكرارات لكل من :
- \* احترام كلامها لكافة الضوابط المهنية و الحفاظ على استقلالية الصحفي عن ضغوط المصدر و صيانة النقاليد المهنية .
  - \* الاتصال الشخصي المباشر .
- ١١ - ثلاثة تكرارات لكل من :
- \* علاقة احترام و قليل من الود و الصداقة .
  - \* عدم مجاملة المصدر على حساب الحقيقة .
- ١٢ - تكراران لكل من :
- \* صداقة خارج نطاق العمل .
  - \* احترام حق الصحفي فى الحصول على المعلومات .
  - \* علاقة يحكمها الضمير .
  - \* الدقة من جانب كل منهما .
  - \* علاقة طيبة مبنية على الحب و الاخلاص .
- ١٣ - تكرار واحد لكل من :
- \* مصلحة العمل .
  - \* المجاملة المتبادلة فى المناسبات .
  - \* شرف الكلمة .
  - \* علاقة انفتاح فكري .
  - \* تعفف الصحفي عن ملاحقة المصدر للحصول على الأخبار .
  - \* تقدير مشترك لمسئولية العمل الصحفي .

و يلاحظ بشكل عام محدودية إهتمام الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - فى علاقاتهم بمصادرهم بمبادئ أخلاقيات المهنة مثل سرية المصدر ، احترام الضوابط المهنية ، احترام رغبة المصدر فى عدم النشر و عدم مجاملة المصدر على حساب الحقيقة ، و ذلك فى مقابل نقلتهم إلى هذه العلاقة كإى علاقة انسانية أخرى ، و ليست علاقة لها خصوصية معينة .

رابعا: ظهر من البحث ان الاتجاه العام لدى نسبة كبيرة من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث (٤٦,٣%) هو الرفض لقيام المصدر بالاطلاع على الموضوع أو الخبر قبل نشره ، و هذا إتجاه طيب منهم يعكس إيمان هؤلاء الصحفيين بأن هذا الاجراء قد يهتد حرية الصحافة .

المبحث الأول

# علاقات الصحفي في مصر بمصادر مادته الصحفية



و ان كانت نسبة من الصحفيين (٢٢٦,٢٪) قد رأت انه من حق المصدر في بعض الاحيان الاطلاع على المادة الصحفية قبل نشرها .

اما الذين راوا ان هذا حق دائم للمصدر فكانت نسبتهم ٢٢,٨٪ و يلاحظ ان هذه النسبة جاءت مرتفعة للغاية بين محرري "دار التحرير" اذ بلغت ٦٥٪ من اجمالي اجابات صحفيي دار التحرير - الذين شملتهم عينة البحث - في حين لم تتجاوز بين محرري مؤسسة "اخبار اليوم" مثلا ١٣٪ وفي "دار الهلال" ٧,٥٪ وهكذا. (بالتفصيل: جدول رقم ٤٧" ، ملاحق البحث).





المبحث الثاني

**علاقات الصحفي بزملائه**



ذكرت نسبة كبيرة من الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث أن الملامح العامة للعلاقة بينهم وبين زملائهم تسودها روح التعاون والصداقة وذلك بنسبة ٧٠,٥%.

وبتحليل النتائج ظهر سيطرة هذه الملامح بشكل أوضح في الصحف الحزبية بنسبة ٩٣,١% وفي وكالة انباء الشرق الاوسط بنسبة ٨٠,٧% و"روز اليوسف" بنسبة ٧٦,٣%.

و تنخفض هذه النسبة - الى حد ما - بالنسبة لمحبرى "اخبار اليوم" لتصبح ٦٥,٣% وبالنسبة لمحبرى "دار التحرير" لتصبح ٦٤,١%.

أما روح التنافس فظهرت بنسبة ٨,٩% ، وكان هذا التنافس أوضح بين محبرى "دار الهلال" بنسبة ١٤,١% ومحبرى "دار التحرير" ١١,١% ولم تظهر هذه الروح - على الاطلاق - بين محبرى الصحف الحزبية الذين طبق عليهم البحث ، وظهرت بنسبة محدودة بين محبرى "روز اليوسف" اذ بلغت ٢,٦%.

و اشار بعضهم الى سيطرة روح الحذر على علاقاتهم بزملائه ، وان لم تتجاوز نسبة ذلك ٥,٢% .  
ومن الأمور المثيرة للتساؤل ارتفاع هذه الظاهرة - الى حد ما - بين محبرى "روز اليوسف" لتصل الى ٢١,٨% ، في حين انها كانت تتراوح بين محبرى المؤسسات الأخرى ١,٥% و ٩%.

و لم تظهر هذه الروح اطلاقا بين محبرى كل من الصحف الحزبية و مجلة "اكتوبر" و مجلة "الاذاعة و التليفزيون" - الذين طبق عليهم البحث .

و ظهرت من نتائج البحث كذلك أن الملامح العامة للعلاقات بين بعض الصحفيين و زملائهم مزجت بين روح التعاون و الصداقة و روح التنافس و الحذر وذلك بنسبة ١٤,٩% - من اجمالى الصحفيين الذين طبق عليهم هذا البحث - و ظهر ذلك بشكل اكبر بين محبرى "دار التحرير" ٢٢,٢% و محبرى "الأهرام" بنسبة ١٩,٧% (بالتفصيل: جدول رقم "٤٨" ، ملاحق البحث).

أما بالنسبة للطابع العام للعلاقة بين الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - و وسائلهم فيغلب عليها التفاهم و المودة بنسبة ٥٤,٣% و ظهر ذلك بشكل أوضح في مجلة "الاذاعة و التليفزيون" ، صحف "اخبار اليوم" و "وكالة انباء الشرق الأوسط" بنسب ٦٢,٥% ، ٦٢,١% ، ٦١,٣% على الترتيب و تقل نسبة ذلك في علاقة محبرى الصحف الحزبية برؤسائهم لتصل الى ٤٢% و "دار التحرير" لتصبح ٤٧,٨%.

و ذكر ٢٦,٦% من الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث أن الطابع العام لعلاقتهم برؤسائهم هو طابع الندبة و التعاون ، و ظهر ذلك واضحا في الصحف الحزبية (٣٥,٥%) ، و صحف "دار الهلال" (٣٤,١%) و صحف "روز اليوسف" (٣٢,٣%) .

و ظهر بشكل أقل فى صحف دار التحرير إذ لم يزد عن ٢٢,٥ ٪ .

واقض من نتائج البحث أن ٨,٣ ٪ من الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - يسيطر على علاقتهم برؤسائهم الاحساس بالخوف والحذر و هى نسبة و ان كانت ليست كبيرة إلا إنها لها دلالتها التى ينتبى الانتباه إليها و البحث عن اسبابها .

و ظهر هذا واضحا فى الصحف الحزبية ( ٢٢,٥ ٪ ) و صحف الأعرام ( ١٦,٧ ٪ ) و لم يظهر إطلاقا بين اجابات المبحوثين من مجلتى "الاذاعة و التلفزيون" ، "اكتوبر" .

و أشار بعض المبحوثين - بنسب محدودة - إلى أن الطابع العام لعلاقتهم برؤسائهم هو التصادم و البعض قال المودة مع الحذر أو الندبة ، و ذكر آخرون إنها علاقة عمل يسودها الإحترام و أشار احد المبحوثين أنه معتكف و يتجنب الجميع و لا يتفاهم معهم . ( بالتفصيل جدول رقم "٤٩" ، ملاحق البحث ) .

المبحث الثالث

علاقة الصحف بتنظيمه النقابي



تهدف التنظيمات المهنية كالتنقابات والاتحادات والجمعيات المهنية فى مجال الصحافة الى تمثيل المهنة لدى السلطات العامة و أمام الغير ، و التحدث باسمها فى كل ما يتعلق بترقية المهنة أو تطويرها أو الدفاع عن مصالحها.

و نقابة الصحفيين فى مصر أنشئت منذ سنة ١٩٤١ لتنظيم شئون مهنة الصحافة و عدل قانونها سنة ١٩٥٥ ليقصر عضويتها على المحررين و حدهم دون اصحاب الصحف كما قصر حق الاشتغال بمهنة الصحافة على اعضاء النقابة ، كما صدر لها قانون جديد سنة ١٩٧٠ يعدل اهدافها لتصبح اكثر تمشيا مع مقتضيات مرحلة التحول الاشتراكى - كما قيل وقتها.

و نصت أحد مواده على انه لا يجوز عزل الصحفيين أو نقلهم الى اعمال غير صحفية أو تنزيل مستوياتهم أو منعه من مباشرة عملهم بأية صورة و لا توقيع أى جزاء عليهم الا فى حدود قانون نقابتهم ، و يقتضى هذا عدم التدخل فى شئون الصحفيين من خارجهم ووضع لوائح تحدد العلاقات فيما بينهم داخل مؤسساتهم.

كما نص هذا القانون على حماية حرية الصحافة و الدفاع عن الصحفيين خلال ممارستهم لمهنتهم فلا يجوز القبض على عضو من اعضاء النقابة أو حبسه احتياطيا لما ينسب له بسبب ممارسة المهنة ، و لا يجوز استجوابه أو التحقيق معه الا بمعرفة اعضاء النيابة العامة و بحضور النقيب أو رئيس النقابة الفرعية .

من هنا تظهر أهمية البحث عن العلاقة بين الصحفيين و نقابتهم و مدى تجاوبهم معها و الى أى مدى يشعرون بأنها تدافع فعلا عن مصالحهم و تحمى مهنة الصحافة من أى تدخل خارجى و تحرس حرية الصحافة .

وقد كشفت نتائج البحث - فى هذا المجال - عن المؤشرات التالية:  
اولا: يتردد ما يزيد عن ثلاثة ارباع الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - على نقابة الصحفيين و ان لم يظهر أن هذا التردد بصفة دائمة فى كل الاحيان ، اذ يتردد على النقابة بشكل دائم ٤١,٣% من الصحفيين المبحوثين ، و يتردد عليها بشكل غير دائم ( احيانا ) ٣٧,١% منهم .

أما الذين لا يذهبون اليها اطلاقا أو يترددون عليها بشكل نادر فكانت نسبتهم ١٩,٣% من الصحفيين المبحوثين ، و ان كان الذين لا يترددون عليها مطلقا لا تتجاوز نسبتهم ٣,٦% منهم .

و من استعراض النتائج التفصيلية للجداول الفرعية لجداول رقم "٥" ، (ملاحق البحث) يظهر لنا أن الصحفيين الرجال - فى معظم الاحوال - أكثر ترددا على نقابة الصحفيين - بشكل دائم أو متقطع - من الصحفيات النساء .





و إن هناك - و هي سم يصغر عدد، دائما - فروقا ذات دلالة - بين مدى تردد الصحفيين الذين ينتمون لصحف مختلفة داخل مؤسسة صحفية واحدة ، إلا إنها يمكن القول - بشكل عام - أن الصحفيين الذين يعملون في صحف يومية أكثر ترددا على النقابة من غيرهم من الذين يعملون بصحف غير يومية - أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية - .

ثانياً: ظهر تعدد الدوافع و الأغراض التي يتردد من أجلها الصحفيون - الذين شملتهم عينة البحث - على نقاباتهم ، و أن كان من الأور الطيبة أن الدافع البارز في هذا المجال و الذي يأتي في الترتيب الأول بين غيره من الدوافع هو للاشتراك في بعض الندوات و اللقاءات و العروض الفنية التي تقيمها النقابة بنسبة ٣٢,٦% و كان هذا أكثر و وضوحا بينة عينة محرري مؤسسة روز اليوسف و الصحف الحزبية الصحفى الحزبية

و تعمل على تطويره من أجل ربط الصحفيين بنقابتهم بشكل أكبر و أوثق .

و تلى ذلك في الترتيب الثانى للدوافع التردد لمقابلة الزملاء أو بعض المصادر بنسبة ٢٢,٥% و تردد هذا بشكل أكبر نسبيا بين عينة محرري الصحف الحزبية ٢٧,٥% و عينة صحفيي "دار الهلال" بنسبة ٢٦,٩% تم جاء التردد لشراء بعض المستلزمات من الجمعية الاستهلاكية بنسبة ١٦,٤% و ظهر بشكل أوضح بين عينة الصحفيين في مجلة "الاذاعة و التليفزيون" ٣٨,٥% و مجلة "اكتوبر" ٢٧% .

و هبطت نسبته في كل عينة من مؤسسة "روز اليوسف" ٩,١% و الصحف الحزبية ١٠% .

و من الأمور التي تحتاج إلى دفعة الصعف النسبي لحجم المبردين على النقابة لمناقشة بعض مشكلات المهنة العامة و الخاصة و محاولة إيجاد حلول لها إذا ترددت بين أفراد العينة كدافع بنسبة ١٦,٣% ، و كانت أوضح بين عينة محرري "الأهرام" ٢٠% .

أما الذين يترددون لقضاء بعض الوقت و التسلية فبلغت نسبتهم ٤,٦% و كانت أوضح بالنسبة لعينة محرري "دار التحرير" إذ ترددت بينهم بنسبة ٩,٢% .

أما الذين يترددون لتناول الطعام فبلغت نسبتهم ٤,٤% و يلاحظ ارتفاع نسبتهم في كل من مجلة "اكتوبر" ١٨% ، مجلة "الاذاعة و التليفزيون" ١٥,٤% .

و من بين الأسباب التي ذكرها الذين يترددون نادرا هي إنهم يترددون في فترة الانتخابات فقط ، و ذكر البعض أنه يتردد حضور اللقاء الأسبوعي الذي تنظمه جمعية الكاريكاتير المصرية في النقابة (بالتفصيل: جدول رقم ٥١" ، ملاحق البحث) .

ثالثاً: كان السبب الرئيسي الذي طرحه الصحفيون الذين لا يترددون على النقابة من بين الذين طفق عليهم البحث - لعدم ترددهم هو ضيق الوقت و كثرة الأعباء و المشاغل العملية و الأسرية و أن عملهم يستغرق كل وقتهم و ذلك بنسبة ٤٠,٤% .

أما الأسباب الأخرى فجاءت مرتبة - من وجهة نظرهم - على النحو التالي :  
١- عدم دفاع النقابة عن مصالح الصحفيين و دورها السلبى و عدم فاعليتها بالقدر الكافى ( ٨ تكرارات بنسبة ١٤٪ )

٢- عدم وجود دافع لذلك ( ٦ تكرارات بنسبة ١٠,٥٪ )  
٣- ان مستوى النقابة لا يليق بالصحفيين و انها تعاني من الفوضى وعدم النظام بالإضافة الى ضيق المكان ( ٥ تكرارات بنسبة ٨,٨٪ )  
٤- تكراران لكل من الأسباب التالية :

- \* افتقارها الى الخدمات الملائمة .
- \* انها لا تبذل جهدا فى خلق علاقة بينها وبين اعضائها .
- \* ان هناك انحسارا فى العمل النقابى عموما .
- \* انها لا تقدم أنشطة كافية او تنظم ندوات هادفة تجذب الى التردد عليها .
- \* عدم حاجة الصحفي الى سلع غذائية من الجمعية الاستهلاكية .
- \* ندرة المناسبات التى تشجع على المشاركة .
- \* الشعور بالغربة .
- \* انها لا تقدم شئ مفيد للصحفيين .
- \* بدون ذكر الأسباب .

رابعا: ظهر من نتائج البحث ضعف الاتجاه الخاص بالمشاركة بصورة إيجابية فى النشاطات المختلفة للنقابة من خلال لجانها المتنوعة إذ لم تتجاوز نسبة الذين يمارسون نشاطا محددا من خلال لجان النقابة ١٨,٦٪ من إجمالي الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - .

و تفوق فى هذا المجال المحررين الذين طبق عليهم البحث من عينة وكالة أنباء الشرق الأوسط ٢٩,٧٪ ، الصحف الحزبية ٢٨٪ ، مؤسسة روز اليوسف ٢١,٤٪ و لم تظهر أية مشاركة لمحررى مجلة الاذاعة و التلفزيون ( بالتفصيل : جدول رقم "٥٢" ، ملاحق البحث ) .

و كان ترتيب هذه اللجان من حيث إقبال الاعضاء على المشاركة فى نشاطاتها :

١- لجنة الحريات ٢٨ تكرارا بنسبة ٣٦,٨٪ و كان نشاط هذه اللجنة - كما طرحه الاعضاء المشاركون فى نشاطها - هو :  
الدفاع عن الحريات العامة و حقوق الانسان و حرية الصحافة و قضايا التعبير عن الرأى و حقوق الصحفيين و مناقشة مشاكلهم و الدفاع عن الصحفيين المهتمين و المعرضين للقمع من جانب وسائلهم و يعانون من اضطهاد السلطة .

٢- لجنة النشاط ١٢ تكرارا بنسبة ١٥,٦٪ و يتمثل نشاطها - من وجهة نظر الاعضاء فيها - فى :  
القيام بنشاط اجتماعى و ثقافى و ترفيهى و غيره من الأنشطة التى يحتاجها الاعضاء و تنظيم رحلات للداحل و الخارج و الترتيب للمصايف .

٣- لجنة الشؤون العربية والخارجية (١١ تكرارا بنسبة ١٤,٣٪) ويرى اعضاؤها ان نشاطها يتمثل فى الحوار حول الشؤون العربية و مناقشة القضايا الدولية من خلال تنظيم ندوات متخصصة و لقاءات مع المسؤولين السياسيين.

٤- اللجنة الثقافية (٩ تكرارات بنسبة ١١,٧٪) و يقوم نشاطها على الاعداد و المشاركة فى الندوات و المؤتمرات حول القضايا الجارية و تنظيم ندوات ثقافية و شعرية و تحقيق التوعية الثقافية.

٥- لجنة الخدمات الاجتماعية (سنة تكرارات بنسبة ٧,٨٪) و تسعى لبحث مشاكل الزملاء و محاولة ايجاد حلول لها و تادبة خدمات مختلفة لهم.

٦- لجنة الاسكان (خمسة تكرارات بنسبة ٦,٤٪) و عليها توفير مساكن للزملاء الصحفيين و توزيع الشقق عليهم.

٧- رابطة النقاد الرياضيين (٣ تكرارات) و هدفها الارتقاء بمستوى النقد الرياضى و دعم الصحافة الرياضية.

٨- تكرار واحد لكل من اللجان التالية:

\* لجنة الاعلام و الاتصال ، و يتمثل نشاطها فى اصدار مجلة (الصحفيون).

\* شعبة المحررين الاقتصاديين (ما زالت تحت التأسيس).

\* نادى الادباء الصحفيين (عقد الندوات و اللقاءات الفكرية و الادبية).

خامسا: اكدت نتائج البحث حرص الاغلبية العظمى من الصحفيين على المشاركة بالادلاء باصواتهم فى انتخابات مجلس النقابة ، اذ شارك ٨١,٧٪ - من الصحفيين الذين ضمتهم عينة البحث - فى آخر انتخابات لمجلس النقابة اجريت فى مارس سنة ١٩٩١ .

و تفوقت مؤسسة "روز اليوسف" من حيث نسبة اقبال محرريها على ذلك بنسبة ٩٢,٨٪ - ممن سملتهم عينة البحث - .

و كانت اضعف المؤسسات من حيث حجم مشاركة محرريها- الذين طلق عليهم البحث - فى الادلاء باصواتهم فى الانتخابات الاخيرة للنقابة هى مجلة "الاذاعة و التلفزيون" بنسبة ٧١,٤٪.

و كانت الاسباب التى دفعت المبحوثين إلى المناركة فى انتخابات مجلس النقابة - مرنبة حسب و جهة نظرهم - هى -

١- ممارسة حقوقهم الانتخابية التى كفلها لهم الدستور و إيمانهم بفيهم اصواتهم و نادبة واجهم فى هذا المحال (٢٦ تكرارا بنسبة ٢٧,٧٪).

٢- لاختيار النقيب و من يمثلهم فى مجلس النقابة ممن يستطيعون التعبير عن قضايا الصحافة و خدمة زملائهم بحيث يخدم المجلس المهنة حقا و يمثل الصحفيين (٢٤ تكرارا بنسبة ٢٥,٥٪).

٣- لأن ذلك يمثل حد أدنى ضروريا من المشاركة فى قضايا المهنة و يعتبر واجبا مهنيا (١٢ تكرارا بنسبة ١٢,٨٪).

٤- للتعبير عن آرائهم (تسعة تكرارات بنسبة ٩,٦٪).

- ٥- لاختيار الأنسب و الأفضل بطريق ديمقراطى - من الزملاء القادرين على الدفاع عن حقوق الصحفيين ( ٧ تكرارات بنسبة ٨٧,٤ % ).
- ٦- حرصا على إنجاح مرشحين معينين يرون أحقيتهم فى عضوية النقابة و بمساعدة الصحفيين فى قضاء مصالحهم و مجاملة لبعض هؤلاء المرشحين ( ٤ تكرارات ).
- ٧- تكراران لكل من -
- \* تجديد الدم داخل مجلس النقابة و خلق نقابة نشطة و محاولة للتغيير و اختيار ممثلين جدد يساهمون فى حل مشاكل الصحفيين .
  - \* لأن المرشح لمنصب النقيب رئيسا للمؤسسة التى نعمل بها .
- ٨- تكرار واحد لكل من التبريرات التالية -
- \* لأن المرشح كنقيب وعد بزيادة مرتبات الصحفيين .
  - \* لأن هذا هو الأمر الطبيعى .
  - \* لأنه عضو بالنقابة .
  - \* لأن ذلك أمانة فى عنقه .
  - \* لأنه كان مرشحا لمجلس النقابة .
  - \* وجود مجموعة من الأصدقاء شجعون على ذلك .
  - \* إيمانه بدور النقابة و العمل على تطويره من خلال مرشحين أقوياء .
  - \* بلا مبرر معين .
- اما الأسباب التى طرحها أولئك الذين لم يشاركوا فى انتخابات المجلس هي -
- ١- انهم مازالوا أعضاء تحت التمرين و لا يحق لهم الادلاء باصواتهم حاليا ( ٨ تكرارات بنسبة ٨٣,٤ % ).
- ٢- ظروف خاصة ( ظروف صحية - الاستعداد للزواج ) ٤ تكرارات بنسبة ١٨,٢ % .
- ٣- لوجودهم خارج القاهرة و سفرهم للخارج ( ٣ تكرارات بنسبة ١٣,٦ % ).
- ٤- عدم اقتناعهم بجدوى ذلك إطلاقا ( تكراران ) .
- ٥- تكرار واحد لكل من :
- \* ظروف العمل .
  - \* لأن العمل النقابى فى مصر حاليا ينحسر .
  - \* لأن معركة النقيب كانت بلا منافسة و بالتالى بلا عائد إقتصادى على الصحفيين الناضجين .
  - \* كى لا يضيع صوته هباءا .
  - \* لضيق الوقت .

سادسا : يرى أكثر من ٦٠ % من الصحفيين - الذين تم تطبيق البحث عليهم - ان نقابة الصحفيين بوضعها الراهن لا تؤدى المرجو منها بنحو الصحفيين و ترتفع هذه النسبة بين محررى الصحف الحزبية و "وكالة أنباء الشرق الأوسط" و مجلة "اكتوبر" الذين شملتهم عينة البحث بنسب ٦٨ % ، ٦٧,٦ % ، ٦٦,٧ % على الترتيب .

اما الذين يرون أنها تؤدى دورها تماما فتبلغ نسبتهم ٢٨,٥ % ، و ترتفع هذه النسبة من وجهة نظر محررى "دار الهلال" الذين شملتهم عينة البحث - لتصل إلى ٣٧,٥ % - و ربما يرجع هذا فى جانب منه إلى كون نقيب الصحفيين الحالى هو رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة فى الوقت نفسه .

و هناك ايضا ٢٣,٧ من الصحفيين المبحوثين يرون انها تؤدي دورها الى حد ما ( بالتفصيل : جدول رقم ٢٠٤ ، ملاحق البحث ) .

- و كانت المبررات التي ساقها الذين راوا انها لا تؤدي دورها - مرتبة حسب وجهة نظرهم - هي :-
- ١- انها لا ترعى مصالح الصحفيين و حقوقهم و عاجزة عن توفير الحماية لهم و غير قادرة على توفير حد ادنى من الدخل لهم ( ٢٠ تكراروا بنسبة ٢٢٠ ) .
  - ٢- انها لا تؤدي المرجو منها و تفتقر الى الفاعلية و الايجابية و لا تهتم برفع مستوى المهنة او مستوى الصحفيين ، و لم يستفد منها احد بل اصبحت اقرب الى نادى و تحولت الى جمعية استهلاكية خالية من السلع الغذائية و سيطر عليها الموظفون و سكرتارية رؤساء مجالس الادارة و التحرير ( ١٩ تكراروا بنسبة ٢١٩ ) .
  - ٣- سيطرة اجهزة الدولة عليها تماما استغلت بعض الثغرات القانونية لتغيير تركيبها العضوى ليصبح معظم اعضائها موظفين و تدخل السلطة لفرض النقيب و اعضاء مجلس النقابة عن طريق الاغراءات المادية حيث تعتمد النقابة على الحكومة كلية فى تحقيق بعض المزايا للصحفيين ( ١٠ تكرارات بنسبة ٢١٠ ) .
  - ٤- قصور امكانياتها و مواردها المالية و عدم حصولها على دعم من المؤسسات الصحفية ( ٧ تكرارات ) .
  - ٥- لانها ليس لها سطوة و غير قادرة على تغيير الاوضاع التى تكبل العمل الصحفى ( ٦ تكرارات ) .

٦- خمسة تكرارات لكل من :

\* القصور فى قانونها .

\* عدم تنفيذ الوعود الانتخابية .

\* القصور فى مستوى الخدمات التى تقدمها للصحفيين ، فجمعية الاسكان لا تقوم بعملها ، و النشاط الثقافى محدود و الندوات متباعدة .

٧- اربعة تكرارات لكل من :

\* عدم التجانس بين اعضاء مجلس النقابة ، فمعظمهم ( و من بينهم النقيب ) ينتخبون اساسا لتقديمهم خدمات خاصة لبعض الصحفيين ، و انهم يتقاعدون بعد انتخابهم من اداء مهمتهم ، و ينصب اهتمام النقيب على تحقيق مصالح زملائه رؤساء المؤسسات الصحفية .

\* للظروف السياسية و الاجتماعية الخاصة بالمجتمع ككل حيث يغلب الاحباط على الوضع العام للمجتمع

٨- تكرارات لكل من :

- \* عاجزها عن حل مشاكل شباب الصحفيين و عدم توفير الحماية لهم .
- \* لأسباب ادارية و تنظيمية حيث تحتاج لمبنى جديد و عقول ادارية متفتحة و وجود مكتبة و نادى .
- \* وجود حلقة مفقودة بينها و بين الصحفيين بسبب ظاهرة الصحف القومية التى جعلت معظم الصحفيين من مجرد موظفين يخشون نقل مشاكلهم مع إداراتهم إلى النقابة - إلا فى الحالات القصوى - خشية بطش القيادات .
- \* لأنها لا تمتلك القدرة على اتخاذ القرار الملزم للمؤسسات الصحفية و قياداتها .
- \* لا إحساس بوجودها مطلقا إلا أثناء الانتخابات .
- \* الطابع العام لها حكومى ، و تأخذ هي نفسها مواقف رسمية من الأحداث و لا تدافع عن الحريات و تألعه بؤ الصحافة للحكومة .
- \* الجهود النشطة بها تتميز بالطابع الفردى .

٩- تكرار واحد لضعف البصمعة العمومية و عدم ممارستها الضغط الكافى على المجلس و متابعة اعماله و محاسبته .

و تجدر الاشارة هنا الى ان بعض هذه الاسباب مبالغ فيها - الى حد كبير - مثل القول بمحدودية النشاط الثقافى و تباعد الندوات ، كما ان بعضها يتسم الى حد كبير بالذاتية و الخصوصية ، و ليس له طابع العمومية ، ولكنها على الأقل تعكس - الى حد ما - أزمة ثقة تعاني منها علاقة الصحفيين فى مصر بنقابتهم تحتاج الى البحث عن مسبباتها و محاولة ايجاد وسائل لعلاجها .

اما المبررات التى ذكرها الذين راوا ان النقابة تؤدى دورها فكانت :

١- ان النقابة تؤدى دورها فى اطار الظروف العامة فى المجتمع التى لا تتيح امكانيات للعمل اكثر مما تقدمه النقابة ( ٤ تكرارات) .

٢- انها تساند اعضائها و تدافع عنهم و تحميهم و تقف الى جانبهم وقفة عادلة فى اية مشكلة مهنية ( تكراران) .

٣- انها تؤدى لأعضائها العديد من الخدمات و توفر لهم بعض السلع و تسهم فى حل مشكلاتهم ذات الطابع الاجتماعى ( تكراران) .

٤- انها تواكب التطور الذى تعيشه الصحافة المصرية الآن ( تكرار واحد) .

٥- ان أعضاء مجلس النقابة أدوا الكثير مما هو مرجو منهم نظرا لحو الحرية الذى ساد السنوات الاخيرة ( تكرار واحد) .

٦- انها تطالب بحقوق الصحفيين الضائعة ( تكرار واحد) .

المبحث الرابع

**علاقة الصحفي بقرائه**





القراء هم جمهور الصحف و يشكلون البعد الثاني في العملية الاتصالية التي تتم بين الصحفيين كقائمين بالاتصال و بين جمهور القراء عبر الصحف باعتبارها أبرز وسائل الاتصال الجماهيرية المطبوعة و هم يشكلون جماعة واسعة تجمع بين أفرادها خبرات مشتركة و سياق زمني و مجتمعي خاص ، و ان كانت هناك اختلافات كثيرة بين افراد الجمهور سواء من حيث السن ، الجنس ، المستوى التعليمي ، المهنة ، الانتماءات الطبقية و السياسية و المعتقدات الدينية .

من هنا لم تعد النظرة الى الجمهور على انه مجرد حشد امرا مقبولا ، كما تغيرت النظرة اليه على انه مجرد متلق سلبي ، و أصبح ينظر اليه على انه شريك ايجابي و هناك دعوة ملحة تؤكد ان اكتساب الصحف ، و هي وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري - شرعيتها مرهون - في جانب منه - بتعبيرها عن جماهيرها الحقيقية و استجابتها لاحتياجاتها .

فالعلاقة بين القائم بالاتصال و جمهوره يجب ان تكون علاقة تبادلية ، لذا فمن الأهمية بمكان ان يعرف القائم بالاتصال جمهوره بوضوح و دقة و ان يتعرف على رجع الصدى عنده بوسائل علمية و مضبوطة .

من هنا كان من المفيد ان نتعرف على تصورات القائم بالاتصال في الصحافة المصرية لجمهوره القاري و وسائله للتعرف عليه ، و مدى اهتمامه برجع الصدى عند هذا الجمهور .

و قد كشفت نتائج البحث - في هذا الاطار - عن النتائج التالية :

أولاً : يعتقد ٢٢,١% من الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - ان قراءهم ينتمون للطبقة المتوسطة و من المواطنين العاديين مما يمكن ان نطلق عليهم عامة الناس او "رجل الشارع" ، و يرى ٢٠% منهم ان قراءهم ذات خاصة من الجمهور من المهتمين بالمادة المتخصصة التي تقدمها الصفحات او الابواب المتخصصة التي يعدها هؤلاء الصحفيون و يمكن ترتيب هؤلاء المهتمين بالمادة المتخصصة - حسب ما ذكر الصحفيون المبحوثون - على النحو التالي :-

- \* قراء الصفحة الخارجية و الشؤون الخارجية و الدولية و العربية (١٣ تكرارا من اجمالي ٤٨ تكرارا اشارت الى المهتمين بالمادة المتخصصة ككل).
- \* قراء الرياضة (٨ تكرارات).
- \* قراء الفن و الادب و اخبار النجوم (٦ تكرارات).
- \* المرأة و الطفل و الأسرة المصرية (٥ تكرارات).
- \* العمال و اعضاء الحركة النقابية (٤ تكرارات).
- \* اساتذة الجامعات (٣ تكرارات).
- \* قراء اخبار الزراعة (تكراران).
- \* المهتمون بالنشاط السياسي و الاقتصادي (تكراران).
- \* المهتمون بالاذاعة و التلفزيون (تكرار واحد).
- \* المهتمون بالاسكان و التعمير (تكرار واحد).
- \* المهتمون بقضايا العلم و البيئة (تكرار واحد).

و هذه النتائج السابقة بالضرورة لا تعكس الاهتمام حجم الاهتمام بكل جزء متخصص في الصحيفة ، و انما تعكس تصورات عينة الصحفيين - الذين يعملون في تغطية مجالات متخصصة معينة لغثات قرائهم .

و لعل ارتفاع نسبة اهتمام الصحفيين - المطبق عليهم البحث - و صحفيهم بهذه الاجزاء المتخصصة يشير الى اتجاه ايجابي و مبشر تنتهجه الصحافة المصرية في نظرتها الى اهتمامات القراء على انها ليست واحدة بالضرورة بل انها متعددة و متنوعة و هذا امر صحيح يجب الاهتمام بدعمه و تطويره .

و جاءت بعد ذلك في ترتيب فئات القراء - كما يتصورها افراد عينة البحث - فئة الطلاب و الشباب ( ٢٥ تكرارا بنسبة ١٠,٤ ٪ ) ، ثم القراء المنتمين لجميع المستويات و مختلف الاعمار الذين يمثلون كل قطاعات المجتمع و شرائحه و فئاته ( ٢٤ تكرارا بنسبة ١٠ ٪ ) ثم المثقفين بنسبة ٨,٨ ٪ ( ٢١ تكرارا ) .

- و شكلت فئة طالبي الكلمة الشريعة و الثقافة الاسلامية و مؤيدي التيار الاسلامي نسبة - ليست كبيرة - اذ بلغت ٣,٣ ٪ ( ٨ تكرارات تركز معظمها في صحيفة الشعب ) .
- و جاءت بعد ذلك بعض الفئات الاخرى بتكرارات محدودة :
- \* المسئولون ( ٥ تكرارات ) .
  - \* المتخصصون ( ٣ تكرارات ) .
  - \* محدود الثقافة الذي وصفه احد الصحفيين بأنه الرجل الشعبي الذي يجلس على المقهى و يدخن الشيعة و يلبس الجلباب و يسمع عدويه ( تكراران ) .
  - \* المعارض للحكومة ( تكراران وردتا في صحيفتي الأمة و الاحرار ) .
  - \* الراى العام العربى ( تكراران ) .
  - \* الأهل و الاصدقاء و المعارف و البلديات ( تكراران ) .
  - \* القارئ المحترف غاوى القراءة ( تكراران ) .
  - \* تكرار واحد لكل من :
  - اصحاب المهن الحرة .
  - الراغب فى معرفة كل شئ عن أى شئ .
  - محدود الدخل .
  - المرضى و المحتاجون .
  - قادة الراى .
  - جماهير الاقاليم .
  - المهومون بالوطن .
  - الفلاحون .

و اجاب احد الصحفيين ( من الاهالى ) ( انه لا يوجد قياس للراى العام و اى راى يقال فهو انطباعى لا قيمة له .

و من استعراض ما سبق يمكن القول ان بعض ما طرح يتسم بالاثارة و عدم التحديد العلمى و يخلب عليه اسلوب التعبير الادبى ، و يسيطر على بعضه الذاتية مثل القول بان القارئ لصحفى معين هو بلدياته ، و ذكر اخر أن قاربه هو القارئ غاوى القراءة ، و هذا يرجع بالطبع الى ضعف الاتجاه الخاص بالاعتماد على اساليب علمية دقيقة فى التعرف على قراءة الصحف فى مصر .

ثانياً؛ كانت أكثر الوسائل شيوعاً في تعرف الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - على القراءة هي الاعتماد على رسائل القراء و تلفوناتهم (٤٠,٩٪) و اتضح ذلك بشكل أكبر في الصحف الحزبية (٧٢٪) و في مؤسسة "دار التحرير" (٥١,١٪).

و كان من المنطقي ان تنخفض نسبة الاعتماد على رسائل القراء في وكالة انباء الشرق الاوسط التي لم تتجاوز ٦,٨٪.

و كانت الوسيلة التالية التي يعتمد عليها الصحفيون بشكل كبير هي الحس الصحفي (٢٥,٥٪). و بلغت نسبة الاعتماد على ارقام التوزيع ٧,٦٪ ، و ظهرت بشكل أكبر في مجلة "اكتوبر" (١٥,٨٪) "مؤسسة روزاليوسف" (١٤,٧٪) أما التخمين فكانت نسبة الاعتماد عليه محدودة نسبياً اذ بلغت ٢,٤٪ و هذا اتجاه طيب.

و ان كان في الوقت نفسه من النتائج التي تستلقت النظر - انخفاض نسبة الاعتماد على البحوث و الاستفتاءات العلمية في التعرف على القراء اذ بلغت نسبة ذلك ٥,٢٪ فقط (بالتفصيل؛ جدول رقم "٥٥" ملاحق البحث) اضافة الى بعض الطرق الاخرى و منها ردود افعال المحيطين بالصحفي في اماكن التجمعات و الندوات.

و هذه النتائج السابقة توضح ان عملية التعرف على قراءة الصحف في مصر و سماتهم و خصائصهم تتم - حتى الآن - بأساليب غير علمية - الى حد كبير - و يخلب عليها الانطباعية و العشوائية و الذاتية ، و لا يمكن الاعتماد عليها للخروج بنتائج عن القراء محددة او دقيقة ، و لكنها تظل - في المحصلة النهائية - مجرد تصورات عامة تحتمل الصواب او الخطأ .

ثالثاً؛ ذكر ما يريد عن ربع حجم العينة من الصحفيين (٢٥,٥٪) ان وسيلتهم الاساسية في تحديد قائمة اهتمامات قرائهم هي رسائل القراء و مكالماتهم التليفونية.

اما الوسائل الاخرى لتحديد قائمة اهتمامات القراء فكانت - مرتبة حسب ما طرحه الصحفيون الذين شملتهم العينة - على النحو التالي :

- ١ - استنباط هذه الاهتمامات من متابعة الاحداث الساخنة و موضوعات الساعة و مسار الاحداث و تياراتها و قضايا الشارع و غيرها من القضايا المثارة على الساحة في وقت معين (٣٢ تكراراً بنسبة ١٦,٧٪).
- ٢ - الاعتماد على خبرة الصحفي و حاسته الصحفية (٢٩ تكراراً بنسبة ١٥,١٪).
- ٣ - من خلال الاتصالات المباشرة و اللقاءات مع الجمهور و الحوار معهم و ملاحظتهم (١٥ تكراراً بنسبة ٧,٨٪).
- ٤ - من خلال التركيز على الموضوعات و القضايا التي تهم الجماهير و يقبلون على قراءتها (٩ تكرارات بنسبة ٤,٧٪).
- ٥ - بالنظر الى اهتمامات الصحفي الشخصية - كواحد من القراء - لا ينفصل عن مجتمعه (٧ تكرارات بنسبة ٣,٦٪).
- ٦ - الاعتماد على مشاكل الجماهير التي يعرفها الصحفي من خلال احتكاكه الدائم بهم (٧ تكرارات ايضاً بنسبة ٣,٦٪).
- ٧ - عن طريق قياسات الراي العام و استطلاعه و الاستبيانات و الابحاث العلمية (سنة تكرارات بنسبة ٣,١٪ فقط).

- ٨ - حسب أهمية الموضوعات ، و طرح البعض في هذا المجال أن يكون ترتيب دوائر الاهتمام بأخبار مصر ثم الوطن العربي ثم قضايا العالمين العربي و الاسلامي ( ٦ تكرارات بنسبة ٣,١٪).
- ٩ - المعايضة للمجتمع بكل شرائحه والاحتكاك اليومي ( ٥ تكرارات).
- ١٠- من خلال إدراك الهموم العامة في المجتمع ( ٤ تكرارات).
- ١١- من خلال آراء أقارب الصحفي وردود فعل الزملاء و الأصدقاء و اهتماماتهم و انطباعاتهم ( ٣ تكرارات).
- ١٢- تكراران لكل من :
- \* المتابعة الاعلامية لما ينشر في الصحف .
  - \* توجيهات رئيس التحرير و المناقشات داخل مجلس التحرير.
  - \* من خلال التوزيع و أرقامه .
  - \* البحث عن أهم الظواهر و مناقشتها(المسكن ، الماكل ، الاجور ، الرعاية الصحية و الاجتماعية ، التعليم).
  - \* التعبير عن مشاكلهم و طموحاتهم و ما يراه الصحفي محققا لتفاعلهم مع مجتمعهم لتحقيق تقدم الوطن.
  - \* رؤية الصحفي الشخصية لما يرى انه يجب على القراء معرفته .
- ١٣- تكرار واحد لكل من :
- \* حسب الحالات التي امامه (صحفي يتولى تحرير عيادة الوجد).
  - \* الخبرة العملية و الميدانية .
  - \* القراء هم الذين يحددون .
  - \* بالاستجابة لما ينشر في الصحف .
  - \* الصالح العام .
  - \* لا توجد وسيلة علمية متاحة لتحديد ذلك بشكل صحيح .
  - و اجاب أحد الصحفيين انه لا يهتم بتحديد قائمة اهتمامات قرائه .
  - و يمكن بصفة عامة ان نقول ان هذه الاجابات تعكس - كما سبق و اشرنا بالنسبة لوسائل التعرف على القراء - الاسلوب الانطباعي اللاعلمي الشخصي غير الموضوعي في التعامل مع قراء الصحف .
- رابعاً : كان الاسلوب الأكثر شيوعاً - بين عينة البحث - في التمييز بين ما يحتاجه قرائهم و ما يهمهم هو الاعتماد على الحس الصحفي ( القائم على اساس من الوعي الوطني و الثقافي في رأى البعض ) و ذلك بنسبة ٢٧٪ و تلى ذلك اسلوب المعايضة و الاحتكاك المباشر و الاختلاط بهم ( ٢٠ تكرارا بنسبة ١٨٪).
- ثم اسلوب الاستفادة مما يرد برسائل القراء و تليفوناتهم ( ١٦ تكرارا بنسبة ١٤,٤٪).
- و ذكر البعض انه يعتمد في هذا التمييز على خبرته الصحفية بنسبة ١٠,٨٪ ( ١٢ تكرارا ) ثم جاءت بعد ذلك اللقاءات المباشرة و الاتصالات مع القراء ( ٩ تكرارات بنسبة ٨٪).
- الى جانب بعض اساليب التمييز الأقل شيوعاً بين عينة البحث و هي :
- \* تقدير الصحفي الشخصى باعتباره فرداً في المجتمع ( ٥ تكرارات).
  - \* المناقشة و الحوار مع بعض القراء ( ٤ تكرارات).
  - \* الاعتماد على الاستفتاءات و استطلاعات الرأى العام ( ٣ تكرارات).
  - \* بسؤال الأصدقاء و الأقارب و زوجة الصحفي نفسه عما تحب ان تقرأ بالضبط ( تكراران).
  - و بعض الأساليب و ردت لمرة واحدة ( تكرار واحد) و هي :
  - \* عن طريق ضمير الصحفي .

#### \* الملاحظة .

#### \* التنبؤ .

\* ما يتحدثون به صراحة و بعلالبون به .

و اشار بعض الصحفيين الذين طبق عليهم البحث في اجاباتهم الى بعض الاسس التي يستندون عليها في التمييز بين ما يهم القراء و يحتاجونه و هي :

\* ان ما يهم القراء ينبغي ان يكون هو نفسه ما يحتاجونه ( ٤ تكرارات) .

\* الرجوع الى قاعدة ان الصحافة في خدمة المجتمع .

\* تحقيق التوازن بين المواد الجادة و الخفيفة .

\* حسب طبيعة الموضوع .

\* الكتابة في الموضوعات التي تمثل مشكلة جماعية لا فردية .

\* العمل على ارضاء كافة الاذواق .

\* تقديم ما هو اقرب الى الحقيقة .

\* التركيز على الأعم .

\* متابعة هموم القراء .

و ذكر احد الصحفيين انه لا يهمة التمييز ، و قال اخر انه لا ينبغي ان نأخذ حاجة القراء دالما في الاعتبار .

خامسا : ظهر من البحث ان هناك اتجاها عاما بين غالبية افراد عينة البحث يرى ضرورة ان يقدم للقراء ما يحتاجونه بالفعل و ذلك بنسبة ٨٥,٧ ٪ ، مقابل ١٤,٣ ٪ رفضوا هذا الاتجاه و ذكر ٨,٩ ٪ من اصحاب الاتجاه الاول انهم يحاولون ان يحققوا ذلك قدر المستطاع .

اما الأساليب التي يتبعونها لتحقيق ذلك فكانت - مرتبة حسب وجهة نظرهم - هي :

١- المعايشة و الاحتكاك و متابعة ردود الافعال الحقيقية للجماهير و التجاوب معهم ( ١٠ تكرارات بنسبة ١١,١ ٪ )

٢- من وجهة نظر الصحفي و بما يعكس اهتماماته الشخصية ( ٩ تكرارات بنسبة ١٠ ٪ ) .

٣- متابعة ما يهم الناس ( ٨ تكرارات) .

٤- معتمدا على ما يرد في رسائل القراء ( ٨ تكرارات) .

٥- بتناول الموضوعات الأكثر أهمية للقطاع الأكبر منهم ( ٨ تكرارات) .

٦- الحس الصحفي و المعرفي ( ٧ تكرارات) .

٧- المتابعة المستمرة للأحداث ( ٦ تكرارات) .

٨- تكرار ان لكل من :

\* تقديم الاخبار الخدمية التي تهتم القراء و خاصة الشباب .

\* من خلال متابعة القضايا المثارة في وقت معين .

\* المناقشات بين الصحفي و زملائه و اصدقائه .

٩- تكرار واحد لكل من :

\* عن طريق جس النبض .

\* على اساس ارقام التوزيع .

\* معرفة الصحفي الشخصية بالمجال الذي يتعامل معه .

و كانت هناك مجموعة من المعايير التى اشار - بعض الصحفيين المبحوثين - الى انهم يختارون على اساسها ما يحتاجه القراء بالفعل ومن :

- ١ - الواقعية والموضوعية .
  - ٢ - الجدية والاهمية .
  - ٣ - كل جديد .
  - ٤ - الصدق والامانة .
  - ٥ - ان تكون المادة مسلية رغم جديتها .
  - ٦ - مدى الفائدة التى ستعود على القارئ من موضوع معين .
  - ٧ - تقديم كل ما يهدف الى تحسين المستوى الثقافى للشعب .
  - ٨ - تقديم كل ما يسهم فى تنمية الوعى لدى القارئ .
  - ٩ - تقديم ما يلى دوائر الاهتمام الثلاث للقارئ ( المحلى ، العربى ، الاسلامى ) .
  - ١٠ - التركيز على قضايا المال و الصحة و الدلعام .
- اما الذين رفضوا ان يكون الاتجاه دائما هو تلبية احتياجات القراء فقد ارجعوا ذلك للعوامل التالية :
- ١- الخضوع لرغبة رئيس التحرير .
  - ٢- انه ليس المطلوب تقديم كل ما يحتاجه القارئ بل ما يهمه و هذه مسألة نسبية حسب الشريحة التى يتعامل معها الصحفي .
  - ٣- الالتزام بالسياسة العامة للصحيفة .
  - ٤- الصحفي مجبر على تغطية اختصاص محدد بغض النظر عما يحتاجه القراء .
  - ٥- الجو العام ( سياسيا و اجتماعيا ) هو المتحكم الرئيسى .
  - ٦- ينبغى ان يكون ذلك فى حدود المسموح به أمنيا .
  - ٧- الصحفي ليس حرا دائما فى الاختيار .

سادسا : اكدت غالبية الصحفيين ( ٥٧,٩ ٪ منهم ) - الذين شملتهم عينة البحث - انها تضع دائما فى اعتبارها ردود الافعال المتوقعة للقراء ، و كان هذا اكثر وضوحا فى الصحف الحزبية بنسبة ٨٤ ٪ ، و اقل وضوحا فى مؤسسة " اخبار اليوم " بنسبة ٣٤ ٪ .

و ذكر ١٧,٥ ٪ من المبحوثين انهم لا يهتمون بردود الافعال المتوقعة للقراء ، و كان ذلك اكثر وضوحا فى مؤسسة " اخبار اليوم " ، و لم تظهر على الإطلاق بين اجابات محررى وكالة انباء الشرق الاوسط ، الصحف الحزبية مجلة " الاذاعة و التلفزيون " - الذين طبق عليهم البحث .

و اشارت نسبة محدودة من المبحوثين ( ٣,٤ ٪ ) الى انها تضع ردود الافعال المتوقعة للقراء فى اعتبارها الى حد ما .

الفصل الرابع

**تأهيل الصحفيين وتدريبهم**





و نعرض في هذا الفصل لمستوى تأهيل الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث و نوعية هذا التأهيل ، و مدى تعرضهم للتدريب اثناء ممارسة المهنة و مجالات التدريب و الجهات المنظمة له .  
كما يتناول هذا الفصل أكثر المداخل التي يبدأ بها الصحفي في مصر عمله في مجال الصحافة و الطرق المتبعة للالتحاق بمهنة الصحافة في مصر.

الى جانب الاستعراض المفصل لخبرات الصحفيين الذين تشملهم عينة البحث من خلال التعرف على المهمات الصحفية التي كلفوا بها و اهم المؤتمرات و الندوات التي شاركوا فيها في الداخل و الخارج .

و فيما يلي تفصيل ذلك

١- اتضح من تحليل البيانات ان الغالبية العظمى لافراد عينة البحث مؤهلين تأهيلا جامعا ، و ان عددا محدودا للغاية غير مؤهلين (٣٪) أو حاصلين على شهادات أو متوسطة (أدنى من المستوى الجامعي) (٨٪) و ان كان البعض حاصلين على أكثر من مؤهل جامعي في الوقت نفسه (٨٪).

٢- كما ظهر ان حوالي خمس العينة (١٨,٨٪ بالتحديد) حاصلين على درجات أعلى من المؤهل الجامعي (دبلوم أو ماجستير أو دكتوراه) ٣٨,٩٪ منهم في مجال الصحافة و الاعلام.

٣- بالنسبة للحاصلين على مؤهل جامعي فقد كشف البحث ان نسبة كبيرة منهم (٤١,٨٪) مؤهلين تأهيلا اكامييا صحفيا و اعلاميا ، و ان أكثر المؤسسات في هذا المجال - بالقياس لاجمالي حجم العينة المسحوبة منها هي الصحف الحزبية ٦٤٪ ، و الاهرام ٥٨,٤٪.

و يمكن تفسير هذه النتيجة بالنسبة للصحف الحزبية بحداتها ظهورها و احتياجها لكوادر مؤهلة و من ثم فقد اتجهت بشل اساسي الى الاستعانة - اضافة الى بعض الصحفيين الذين كانوا يعملون في مؤسسات صحفية قومية بخريجي كلية الاعلام و اقسام الصحافة و الاعلام ، خاصة و ان بعض القيادات الصحفية ببعض هذه الصحف هم أصلا من خريجي أقسام الصحافة.

٤- كما كانت أكثر المؤسسات الصحفية من حيث عدد الحاصلين على ليسانس الآداب بتخصصاته المختلفة (اللغات ، التاريخ ، المكتبات و الوثائق ، الجغرافيا ، الاجتماع ... الخ) بالقياس لاجمالي حجم العينة المسحوبة منها هي مجلة الاذاعة و التلفزيون ٥٧,١٪ ، و وكالة انباء الشرق الاوسط ٢٨,٩٪.

٥- أما بالنسبة للدراسات الفنية (الفنون الجميلة ، التطبيقية ، العنون المسرحية ، التربية الفنية) فقد ظهر ان أعلى نسبة من الحاصلين على مؤهل اكايمي فيها - بالقياس لاجمالي حجم العينة المسحوبة منها كانت في مؤسسة روز اليوسف ٢٠٪.

و لعل هذا يرجع في جانب منه الى كل اصدارات هذه المؤسسة هي مجلات نهتم أكثر من الجرائد بالنواحي الفنية و الاخبارية ، فضلا عن تميز صحف هذه المؤسسة بالرسوم اليدوية سواء التعبيرية او الساخرة (الكاريكاتير) مما يتطلب ان يكون جانبا من القائم بالاتصال فيها من الفنانين .

٦- و بالنسبة للحاصلين على بكالوريوس في الاقتصاد و العلوم السياسية فقد ظهوروا في عينة كل من الاهرام ، دار التحرير ، و وكالة انباء الشرق الاوسط و هذا امر يتفق مع ظروف كل منهم فالاهرام به مركز للدراسات السياسية و الاستراتيجية يعتمد بشكل اساسي على خريجي هذه الكلية ، كما ان طبيعة عمل و وكالة انباء الشرق الاوسط تتطلب ايضا الخلفية السياسية و الاقتصادية خاصة و انها نهتم باصدار بعض النشرات المتخصصة في الاقتصاد وغيره

(بالتفصيل : جدولى رقم "٤" و "١٧" ، ملاحق البحث).

وهذه النتائج تعطى دلالات ذات معنى حول مستقبل التأهيل الاكاديمى فى مجال الصحافة فى مصر حيث بدأ خريجو قسم الصحافة - الذين تخرجت اول دفعة منهم من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨ - يتولون معظم المناصب القيادية العليا فى معظم المؤسسات الصحفية .

كما أن عددا من خريجي كلية الاعلام - الذين تخرجت اول دفعة منهم سنة ١٩٧٥ يتولون المناصب القيادية الوسطى ، وهذا يوضح فى جانب منه الاتجاه نحو زيادة الاعتماد على المؤهلين اكاديميا فى مجال الصحافة حيث ان قطاعا لا بأس به من هذه القيادات - بحكم تأهيلهم - يؤمنون بأهمية الدراسة فى مجال الصحافة الى جانب الموهبة والاستعداد .

و يمكن ان نتوقع ان تشهد السنوات القادمة غلبة المؤهلين تأهيلا اكاديميا فى مجال الصحافة على العاملين فى الصحافة المصرية .

٧- كشفت نتائج البحث ان معظم افراد العينة من الصحفيين (٥٥٪ منهم) لم يشاركوا فى أية دورات تدريبية تأهيلية أو تخصصية أو متقدمة اثناء عملهم و أن الذين اتيح لهم المشاركة فى هذه الدورات لا تزد نسبتهم عن ٢٩,٨٪ فقط ، و ان أعلى نسبة للمشاركة فى مثل هذه الدورات - بالقياس لاجمالى حجم العينة المسحوبة منها - ظهرت فى الصحف الحزبية (٤٠٪) ثم فى مؤسسة روز اليوسف ٣٩,٣٪ و ان اقل نسبة للمشاركة فى مثل هذه الدورات - بالقياس لاجمالى حجم العينة المسحوبة منها - كانت فى مجلة الاذاعة و التلفزيون (١٤,٣٪ فقط) (بالتفصيل جدول رقم "١٨" ، ملاحق البحث).

٨- يمكن القول ان الدورات التدريبية التى شارك فيها عدد من افراد عينة البحث تنقسم الى :

أولا : دورات للتدريب على مهارات العمل الصحفى و تقنياته و مستحدثاته مثل :

- \* التصوير الصحفى .
- \* الجمع التصويرى .
- \* فصل الألوان .
- \* طباعة الصحف .
- \* النظم التكنولوجية فى الصحافة اليابانية .
- \* تحرير و كتابة المقال .
- \* المهارات الصحفية المتطورة .
- \* الصحافة الرياضية .
- \* صحافة و كالات الانباء (\*) .
- \* الصحافة الاقتصادية .
- \* الصحافة العلمية .

ثانياً : دورات تدريبية لامداد الصحفى بالمعارف و بعض المهارات المعينة له مثل :

- \* الكمبيوتر .
- \* الميكرو فيلم .
- \* الآلة الكاتبة .
- \* فى اللغات خاصة الانجليزية الى جانب الفرنسية و الالمانية و الاسبانية .

(\*) جدير بالذكر ان الصحفى الذى شارك فى هذه الدورة هو من صحفيى دار الهلال و ليس من وكالة انباء الشرق الاوسط - و وكالة الانباء الوحيدة فى مصر .

\* تخطيط الاتصالات و ادارتها.

\* العلاقات العامة .

\* الدراما و المسرح .

\* الكتابة للطفل.

ثالثا : دورات تخصصية فى مجالات معينة مثل :

\* شئون البيئة .

\* محو الامية .

\* تنظيم الاسرة .

\* الرضاعة الطبيعية .

\* ختان الاناث .

\* مكافحة المخدرات .

\* التنمية الاقتصادية .

\* العلاقات الدولية .

\* التخطيط .

\* التعليم الفنى .

\* التربية و علم النفس .

\* الاستراتيجية العسكرية .

\* العلاقات النقابية الدولية .

٩- ان بعض هذه الدورات نظمها جهات داخلية ، و بعضها جهات خارجية .  
و يمكن ان نقسم الجهات الداخلية الى قسمين :

أولاً : جهات صحفية و اعلامية

\* بعض المؤسسات الصحفية كالاهرام و اخبار اليوم .

\* نقابة الصحفيين .

\* المجلس الاعلى للصحافة .

\* هيئة الاستعلامات .

\* الرابطة العربية للصحافة الرياضية .

\* لجنة النقاد الرياضيين المصريين .

ثانياً : جهات اخرى مثل

\* الجامعة الامريكية .

\* الجمعية الانثروبومترية

\* وزارة الثقافة .

- \* أكاديمية السادات .
- \* المركز القومى للبحوث .
- \* معهد الدراسات العربية .
- \* التليفزيون .
- \* وزارة الصحة . \* جمعية تنظيم الأسرة .
- \* وزارة التخطيط .
- \* معهد التخطيط القومى .
- \* الحزب الوطنى الديمقراطى .
- \* الادارة العامة لمكافحة المخدرات .
- \* المعهد العالى للدراسات الاشتراكية (الغى حاليا) .
- \* منظمة الشباب (لم يعد لها وجود حاليا) .
- \* أكاديمية ناصر العسكرية .

اما الجهات الخارجية فكانت:

- \* مؤسسة طومسون (صحيفة التايمز) بالمملكة المتحدة .
- \* اليونسكو .
- \* منظمة الصحفيين الدولية .
- \* جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة .
- \* منظمة العمل العربية ببغداد .
- \* المعهد الدولى للصحافة بموسكو .
- \* اتحاد الصحفيين العرب .
- \* الخارجية اليابانية .
- \* المركز الثقافى الاسبانى .
- \* المركز الصحفى اليابانى .

٦٠- ان مدد هذه الدورات تراوحت بين اسبوع و امتدت فى بعض الاحيان لنحو ستة شهور ، و استغرقت بعض هذه الدورات اسبوعين او ثلاثة او شهر او شهران او ثلاثة شهور . و أن طول مدة الدورة يرتبط فى اغلب الاحيان بتنظيمها فى خارج مصر ، فى حين ان اغلب الدورات التى تم تنظيمها داخل مصر كانت دورات قصيرة .

٦١- ذكر اغلب الصحفيين الذين شاركوا فى مثل هذه الدورات انهم استفادوا منها الى حد كبير حيث زودتهم بمعارف جديدة ومفيدة .

و وجدت معلوماتهم و اكسبتهم مهارات ضرورية ، و اتاحت لهم فرصة الاطلاع و الاحتكاك و الاتصال و التعارف و تبادل الآراء .

و لعل هذا يكون حافزا للمؤسسات الصحفية و الجهات الاخرى المهتمة بالصحافة فى مصر ككلية الاعلام و نقابة الصحفيين و المجلس الاعلى للصحافة لتوجيه مزيد من الاهتمام بتنظيم مثل هذه الدورات خاصة حول مستحدثات العمل الصحفى التى تتلاحق كل يوم بشكل يجعل من الصعب تجاهلها و الا اصبحت صحافتنا متخلعة عن عصرها .

١٢- اتضح من تحليل نتائج البحث أن مايزيد عن نصف عدد عينة البحث من الصحفيين (٥١,٩%) ذكروا أنهم بدأوا العمل بالصحافة معتمدين على جهودهم الشخصية إذ تقدموا بأنفسهم - دون وساطة - للمسؤولين عن تحرير الصحف و التحقوا بالعمل و اثبتوا كفاءة.

و لم تظهر فروقات ذات دلالة في هذا المجال باختلاف المؤهل ، بين من هم مؤهلين تأهيلا أكاديميا في مجال الصحافة ، و غيرهم من الحاصلين على مؤهلات في غير الصحافة و الاعلام (بالتفصيل: الجداول رقم "١٩" ، ملاحق البحث).

كما كان هذا هو المدخل الأساسي و الغالب لبداية عمل الصحفيين في الصحافة المصرية في كل من المؤسسات الصحفية التي شملتها عينة البحث (بالتفصيل جدول رقم "١٩" ، ملاحق البحث).

و تلى ذلك كاسلوب يتم على أساسه إختيار الصحفيين (اقتناع أحد كبار الصحفيين بالصحفي المبتدئ و إعطائه فرصة للتدريب) بنسبة ١٩,٨% و كان هذا الاتجاه واضحا - بشكل أكبر في مؤسسة اخبار اليوم ٢٣,٤% و في مجلة أكتوبر ٢١,١% .

ثم (ترشيح أحد أساتذة الصحفي المبتدئ له) وجاء ذلك بنسبة ١١,٢% و ظهر بوضوح في مجلة الإذاعة و التلفزيون ٥٧,١% و مؤسسة الأهرام ١٥,٥% و مؤسسة روز اليوسف ١٥,٤%.

و من الأمور الملفتة للنظر ان من بين الأساليب التي يلتحق بها الصحفيون المبتدئون للعمل بالصحافة المصرية و التي ظهرت بنسبة ليست قليلة ٨% هي قيام بعض المسؤولين بتقديم بعض هؤلاء المبتدئين للمسؤولين عن التحرير في المؤسسات الصحفية.

و من الغريب ايضا أن الانتماء للحزب الذي يصدر صحفا معينة لم يكن من الوسائل التي يلتحق بها الصحفيون للعمل بهذه الصحف ، و هذا يؤكد أن الصحف الحزبية تطلب للعمل بها مهنيين متمكنين من مهارات العمل الصحفي بصرف النظر عن الانتماء الحزبي و إن كان هذا لا يعنى إن لهذه القاعدة إستثناءاتها.

بالإضافة إلى الأساليب السابقة ظهرت بعض الوسائل الأخرى بنسب محدودة هي البدء بعمل غير "صحفي" داخل المؤسسة ٢,٩% ، و اتضح هذا على سبيل المثال في انتقال بعض العاملين بأقسام المعلومات الصحفية إلى بعض الأقسام التحريرية ، و كذلك إنتقال بعض المصححين و المراجعين من قسم التصحيح إلى أقسام تحريرية أخرى كما إن البعض بدأ عمله الصحفي بالصدفة ٢,٧%.

إلى جانب وسائل أخرى مثل الوساطة ، ترشيح أحد الأصدقاء ، ملكية والد أحد الصحفيين (\*) لثالث جريدة المصري مما دفعها إلى تأهيله منذ الأربعينات للعمل الصحفي .

(\*) عبد الرحمن نهدي

١٢- رأت نسبة كبيرة ٣٢٪ من عينة البحث أن أقرب الطرق للمثالية والتي ينبغي إتباعها للالتحاق بمهنة الصحافة في مصر هي أن يتقدم الراغب بمبادرة ذاتية منه مع توفر العلم التام بأصول الصحافة و اختيار الصحيفة المناسبة له و الاصرار على العمل فيها و يكون عليه أن يثبت كفاءته و جدارته عن طريق العمل الدؤوب و الموضوعات التي تمثل سبقا صحفيا.

و قد اقترح البعض أن يتقدم الصحفي المبتدئ مسلحا بموضوعات و افكار وغيرها من الانتاج الجيد الصالح للنشر.

كما رأت نسبة لا بأس بها منهم ١٥,٨٪ ضرورة أن يكون المتقدم حاصلا على مؤهل دراسي صحفي متخصص ولديه الموهبة والاستعداد الشخصي الذين يمكن صقلهما خلال فترة تمرين أثناء الدراسة.

و اضاف آخرون ضرورة أن يكون المتقدم مثقفا ولديه الاصرار والارادة .

و اقترح ١٥٪ - من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث - أن يكون الطريق للالتحاق بالمهنة هو إتاحة فرص التدريب أمام كل الراغبين و لديهم الاستعداد بصرف النظر عن نوع دراسته (صحفية أو غير صحفية) ثم يتم الانتقاء من بينهم.

و قد اختلفت مدة التدريب و شكله التي اقترحها المبحوثون فقد اقترح البعض أن يكون التدريب لمدة شهر ، و رأى آخرون أن يكون لمدة ثلاثة شهور كافية للحكم على الموهبة دون مجاملات أو وساطات.

و اضاف البعض لذلك ضرورة وضع معايير موضوعية و محددة للاختيار و رأى بعضهم أن يسبق فتح الباب للتدريب امتحان شفهي للمتقدم في المعلومات العامة و طريقة التفكير.

و رأى ٨,٥٪ من المبحوثين أن تقدم كلية الاعلام بترشيح الممتازين من خريجها للالتحاق بالصحف ، و رأى البعض أن يتم ذلك قبل التخرج و أثناء الدراسة بحيث تتيح الكلية للواعدين من ابنائها فرصة التدريب في الصحف على أن يستمروا فيها بعد تخرجهم .

و برز هؤلاء رؤيتهم بأن الدراسة العملية لابد أن تتم بالتنسيق بين كليات و أقسام الصحافة ، و المؤسسات الصحفية بما يتيح للطالب إثبات جدارته في مجال العمل الصحفي و بالتالي يسهل عليه إيجاد فرص للعمل في المكان الذي يتدرب فيه .

و قد غالى البعض و طالب بأن تكون ترشيحات الكلية لابنائها شبه ملزمة للمؤسسات الصحفية.

و رأى ٤,٩٪ من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث أن الطريقة المثالية لاختيار الذين يلحقون بالمهنة هي أن تكون لديهم الموهبة و حب المهنة و الاخلاص لها و أن يتم اكتشاف المواهب الصحفية و رعايتها و صقلها .

و اقترح البعض ٣,٢\* أن تنظم الصحف مسابقات يتقدم لها الراغبون فى العمل بالصحافة و يتم اجراء اختبارات لهم لقياس الموهبة و القدرات و المهارات و الثقافة .

و اكتفى البعض ٢,٨\* بمطالبته بأن يكون الالتحاق بالمهنة مستندا على وجود الاستعداد للعمل الصحفى لدى الراغب دون النظر لاية اعتبارات أخرى .

و هناك طرق أخرى طرحت بنسب محدودة و هى :

\* الوساطات ٢,١\* .

\* التعاون الثلاثى بين كلية الاعلام و المؤسسات الصحفية و نقابة الصحفيين لايجاد الصيغة المناسبة للخريجين ، إذ رأى هؤلاء ضرورة أن يكون لكل من الكلية و النقابة دورا أكثر فاعلية ٢,١\* أيضا .

\* أن تتوفر مجموعة من المواصفات لدى الراغب فى العمل بالصحافة مثل الثقافة العامة ، اتقان اللغات الأجنبية ، الهواية ، الشخصية ، الذكاء ، ادب الحوار و الحديث ١,٦\* .

\* الدراسة بالمعاهد الصحفية المتخصصة ١,٦\* أيضا .

\* اقتناع أحد الصحفيين الكبار بالصحفى الشاب و إعطائه فرصة للتدريب ١,٦\* .

\* قيام نقابة الصحفيين بتسجيل خريجي كليات و أقسام الصحافة و رغباتهم و الالتزام من جانب المؤسسات الصحفية بتعيينهم خلال مدة معينة بعد إعداد دورات تدريبية لهم من خلال النقابة ١,٢\* .

\* أن يكتسب الصحفى خبرة فى العمل فى أكثر من قسم بالصحيفة ليصبح محررا ناجحا .

\* الحصول على الفرصة المناسبة .

\* أن يتقدم طالب للعمل للصحيفة و يطرد ثم يعود و يطرد مرة أخرى و هكذا حتى يقتنع به المسئولون و هكذا حتى يقتنع به المسئولون و هذا أفضل كثيرا فى رأى البعض من الوساطة .

\* الاصرار و الصبر ، و العمل لكسب الثقة .

\* وجود قسم للتدريب فى كل صحيفة أو مؤسسة صحفية يشرف عليه صحفى كفء .

\* العمل فى صحف إقليمية أو مجلات نقابية حتى تتسع الفرصة لاكتساب مزيدا من الخبرة .

\* أن يتم فرض خريجي كليات الاعلام على المهنة فى مصر .

\* التقدم لاية صحيفة بعد الدراسة المتخصصة مع تقديم ملف شامل لكافة الانشطة الصحفية و الدراسية

اثناء فترة الدراسة .

١٤- اتضح من البحث ان معظم الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث قد كلفوا بمهام صحفية فى خارج مصر و سافروا للعديد من دول العالم ، فغالبيتهم قد سافروا للدول العربية خاصة العراق و دول الخليج و السودان و دول المغرب العربى .

كما سافروا فى مهام صحفية للاتحاد السوفيتى و الصين و دول غرب اوروبا و دول شرق اوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و العديد من الدول الافريقية و الاسيوية .

و ان كان الذي سافروا منهم لحدى دول أمريكا اللاتينية قليلين ،

بل ان بعضهم سافروا - كما قال - لمعظم دول العالم فى مهام صحفية و ان معظم هؤلاء قد سافروا بدعوة من احدى الجهات بنسبة ٣٠% ( بالتفصيل : جدول رقم "٦٠" ملاحق البحث).

١٥- كما شارك معظمهم ايضا فى مؤتمرات و ندوات متخصصة فى مجال عملهم الصحفى سواء عقدت فى الداخل أو فى الخارج.

و بعض هذه الندوات و المؤتمرات التى عقدت فى الداخل كانت خاصة بشئون مهنة الصحافة مثل ندوات نقابة الصحفيين و الندوات و اللقاءات التى نظمها بصفة دورية اللجان المتخصصة فى النقابة كاللجنة الثقافية و لجنة الشئون العربية و لجنة الحريات و غيرهم أو تلك التى عقدت فى المجلس الأعلى للصحافة مثل ندوة الصحافة المحلية فى مصر. و بعضها يتعلق بمجال عمل الصحفى مثل:

\* مؤتمر وزراء الداخلية العرب ، المؤتمر الدولى لمنع الجريمة ، المؤتمر الدولى للمخدرات ، مؤتمر الادمان و المخدرات ، مؤتمرات الجريمة.

\* مؤتمر ادباء الاقاليم ، ندوات المسرح التجريبي و السينما التسجيلية و بينالى الاسكندرية ، الندوات الشعرية ، ندوات معرض القاهرة الدولى للكتاب ، الندوات الادبية باقيلية القاهرة ، و ندوات نوادى السينما ، ندوات و عروض مسارح الاقاليم ، ندوة العيد المئوى للمثال مختار ، مؤتمر طه حسين بالمنيا ، مؤتمرات الاطفال بالمركز القومى لثقافة الطفل ، مؤتمر وزراء الثقافة العرب ، ندوات المركز الثقافى الفرنسى ، المؤتمر السنوى لجمعية الاقتصاد و التشريق ، تكريم نجيب محفوظ ، المهرجانات السينمائية ( القاهرة ) الاسكندرية ، اسوان) مهرجان الاسماعيلية للفنون الشعبية ، مهرجان الاسماعيلية للسينما التسجيلية ، مهرجان سينما الاطفال ، ندوات الموسيقى المتطورة فى مصر ، الندوات الادبية بنادى الادباء و نقابة الصحفيين و نادى القصة .

\* ندوات حول مستقبل المنطقة العربية بعد حرب الخليج ، مؤتمرات التضامن الاسيوى الانريقى ، مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ، الاشتراكية ، الدولية ، اوروبا الموحدة ، نصرة الشعوب العربية ، مباحثات السلام ، مصر و الجماعة الأوروبية ، ندوة المستوطنات ، المؤتمر السنوى للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ندوات منظمة حقوق الانسان ، ندوات تتعلق بالسياسة الخارجية و افريقيا ، مؤتمر دول مجموعة ال ٧٧ بالقاهرة ، ندوات مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، مؤتمر الحكم المحلى ، المؤتمرات البرلمانية ، مؤتمرات الاحزاب ، البعد الاستراتيجى للوطن العربى ، ندوة الأمم المتحدة حول العنصرية و الصهيونية ، ثورة يوليو و العالم العربى ، النظام السياسى المصرى و الأمن القومى العربى ، ندوات مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام .

\* مؤتمرات تحليلية مياه البحر ، تطوير الجامعات ، المؤتمرات العلمية و الطبية ، البيئة ، تطوير التعليم ، سياسات التعليم فى مصر ، مؤتمرات المياه الجوفية ، مكافحة مرض الايدز ، تبسيط المعلومات.



\* المؤتمرات الخاصة بالشباب ، مؤتمرات شبابية تبحث المشاكل الجماهيرية في مختلف المجالات ، مؤتمر النهوض بالشباب ، ندوة الشباب الاشتراكي ، مؤتمرات الشباب والرياضة .

\* مؤتمرات ترشيد الطاقة ، البترول ، التنمية الادارية ، الموارد المائية ، ندوات سياحية ، مؤتمرات الاسكان ، التجمع الاقتصادي العربى ، تخصيص القطاع العام ، التصنيع المحلى ، تسويق الاسهم والسندات ، مؤتمرات علمية في مجال التسويق و الاعلان و الادارة ، مؤتمرات العاملين المصريين بالخارج مؤتمرات الغرف التجارية العربية و الاسلامية ، مجلس محافظى البنك الاسلامى للتنمية ، المؤتمرات التعاونية و الزراعية ، و العمالية و التلمينية .

\* ندوات اسلامية ، مؤتمرات التراث ، الندوات الاسلامية بمعرض الكتاب الدولى ، المؤتمر الاسلامى الرابع لوزراء الاوقاف ، مؤتمر الاغاثة الاسلامية بالأزهر .

\* مؤتمر دراسة مستقبل كرة القدم المصرية ، مستقبل الرياضة في مصر ، اليوم الاوليمبي العربى ، النهوض بالرياضة المصرية .

\* مؤتمرات الاطفال ، الرضاعة الطبيعية ، مؤتمرات المرأة و تنظيم الأسرة و مشاكل الطفولة ، المؤتمر القومى للسكان .

اما في الخارج فقد كان اهم هذه المؤتمرات و الندوات :

\* مؤتمرات القمة العربية ، اجتماعات الأمم المتحدة ، المجالس الوطنية الفلسطينية ، السياسة الأمريكية و انتخابات الرئاسة ( ١٩٨٨ ) ، الحوار الأفريقى الأمريكى بزيمايوى ، مؤتمرات وزراء الخارجية العرب ، مؤتمرات اتحاد المحامين العرب ، مجلس التعاون الخليجى ، مجلس التعاون العربى ببغداد ، مؤتمرات عدم الانحياز ، منظمة الوحدة الافريقية على ندوات عن حقوق الانسان العربى ، مؤتمرات التضامن الأفر - أسيرى ، التكامل بين دول المغرب العربى ، اجتماعات اللجنة المصرية الاردنية المشتركة ، المؤتمرات السياسية بالعراق ، مؤتمر للرد على الهجمة الشرسة على العراق في مايو سنة ١٩٩٠ ، مؤتمر الفاو بمسقط (سلطنة عمان) ، احتفالات العراق بانتصارات الفاو مؤتمر السلام في العراق ، المؤتمرات الشعبية في بغداد وجدة .

\* المهرجانات السينمائية في قرطاج وبرلين ودمشق وطشقند والهند وتشيكوسلوفاكيا والجزائر ، مهرجان أصيلة بالمغرب ، المهرج الشعري في العراق ، مؤتمر طه حسين بمديريد و غرناطة ، الاحتفال بنوبل نجيب محفوظ باستكهولم ، مهرجان المسرح بأمريكا ، مهرجان رمسيس الثانى بأمريكا أيضا ، مهرجان جرش بالأردن ، معرض بولونيا للكتاب بإيطاليا ، مهرجان الأمة الشعري ببغداد ، مهرجان أبى القاسم الشابي بتونس ، مهرجان الأدب بابى ظلى ، مهرجان بابل بالعراق ، مهرجان موسيقى البحر المتوسط بالجزائر ، مهرجان الأوركسترا العالمية بتونس ، الندوة العالمية للموسيقى الاسلامية بالاتحاد السوفيتى ، مهرجان البالية بتركيا ، ندوة أدب الحرب ، مؤتمرات منظمة التربية و الثقافة و العلوم بتونس ، مؤتمرات المستشرقين و المهتمين بالأدب الايطالية .

\* المهرجان التاسع لشباب العالم فى صوفيا ، مؤتمر الشباب فى اسبيلية ، مؤتمر تبادل الشباب بالمغرب ، مشاكل الشباب العالمى بالمانيا الغربية ، مؤتمر شبابى بالسودان ، مؤتمر الشباب فى موسكو ، مؤتمر التعاون الشبابى بافريقيا ، المؤتمر الدولى للشباب .

\* مؤتمرات الوكالة الدولية للطاقة بامريكا ، مركز الطاقة الدولية ، مؤتمر التنسيق بين الدول المنتجة للبترول ، مؤتمرات و ندوات سياحية ، مؤتمر الحياة الاقتصادية لدول العالم الثالث ببلغاريا ، مؤتمر الطاقة العالمى بميونخ بالمانيا ، مؤتمر الطاقة النووية الدولية بفيينا ، مؤتمر الطاقات الجديدة بروما المؤتمر المصرى السياحي لدول الخليج ، بورصة برلين الدولية ، المؤتمر التعاونى العربى الثانى بالكويت ، مؤتمرات زراعية ، التعليم و التدريب التعاونى بتشيكوسلوفاكيا .

\* مؤتمرات عن تنظيم الأسرة فى اندونيسيا و تايلاند و الاردن ، مؤتمرات المرأة فى العراق و سوريا ، الحياة الاسرية بقرص ، مؤتمرات المرأة بتشيكوسلوفاكيا ، كويتهاجين و المانيا .

\* اثر الادمان على الرياضيين بالمغرب ، المهرجانات الرياضية ، ندوة المنشطات التى نظمتها الاكاديمية الاولمبية الدولية باليونان ، تطور كرة القدم الأوروبية بالمانيا الغربية .

\* مؤتمرات العمل الدولى فى جنيف ، مؤتمرات العمل العربى ، اتحاد العمال بدمشق .

إلى جانب بعض الندوات و المؤتمرات المهنية التى تتعلق بمهنة الصحافة و منها :-

مؤتمر الصحفيين بميونخ ، المؤتمر الدولى للصحافة بجامعة انديانا ، مؤتمر منظمة الصحفيين العالمية بهارارى ، مؤتمر التدريب الصحفى العالمى بوداب ، ندوات نظمها اتحاد الصحفيين العرب فى سوريا ، ندوات صحفية بسويسرا ، ندوة عن الصحافة بكونومبيا ، ندوة عن الصحافة باليابان ، ندوة الصحافة العربية بالكويت ، مؤتمرات اتحاد الصحفيين العالمى ، ندوة عن أثر الصحافة العربية فى تعميق المفاهيم القومية بدولة الامارات ، دور الصحافة فى تعميق المفاهيم القومية بدولة الامارات ، و اشراء الحوار بين الشمال و الجنوب بابى ظهى ، مجمع وكالات اباء دول عدم الانحياز .

**الفصل الخامس**  
**حقوق الصحفيين**  
**و ضمانات ممارسة المهنة**



**المبحث الأول**

**الضمانات الاقتصادية للصحف**



يتناول هذا الفصل حقوق الصحفي في مصر و ذلك في مجتدين ، يعرض الأول للضمانات الاقتصادية للصحفي اى ضمان مستوى معيشى لائق له و تنظيم حقوقه المالية و الوظيفية بما يمنع عنه الظلم او الغبن ، و يتضمن هذا المبحث مدى رضا الصحفيين في مصر عن العائد الاقتصادي لعملهم الصحفي و مدى كفايته ، و هل يكتفون بعملهم داخل صحفهم او مؤسساتهم ام يجسعون بين ذلك و اعمل اخرى و دوافعهم لذلك .

اما المبحث الثاني فيتناول الضمانات التى تتعلق بممارسة المهنة اى الحقوق و المزايا و الحصانات التى تتوفر ( او قد لا تتوفر ) للصحفي في مصر حتى يتمكن من اداء عمله بالشكل المناسب و مدى حمايته من المخاطر او الاضرار التى قد يتعرض لها اثناء ممارسته للمهنة بما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة لمهنة الصحافة .

كشفت نتائج البحث أن أغلب الصحفيين الذين شملتهم العينة ٥٢,٤% منهم يشكون من ضعف العائد الاقتصادى لعملهم الصحفى ولا يشعرون بالرضا عن هذا العائد.

و تصل درجة عدم الرضا إلى أعلاها فى كل من مؤسسة "روز اليوسف" لتبلغ ٨٥,٧% من إجمالى صحفيي مؤسسة "روز اليوسف" الذين شملتهم عينة البحث ، وفى الصحف الحزبية ٦٨% من إجمالى عدد الصحفيين بهذه الصحف (الذين شملتهم عينة البحث) فى حين أنها تبلغ أدناها فى مؤسسة الأهرام إذ بلغت ٣٧,٧%.

أما الذين يرون أن هذا العائد مرضى فتبلغ نسبتهم ٤٤,٥% ، وإن كانت نسبة كبيرة ٢٥,٨% منهم ترى إن هذا العائد مرضى إلى حد ما وليس مرضيا تماما.

و كانت أعلى نسبة رضا عن هذا العائد الاقتصادى (تماما أو إلى حد ما) بين عينة الصحفيين فى "الأهرام" إذ بلغت ٥٨,٥% و أقل نسبة رضا (تماما أو إلى حد ما) بين عينة الصحفيين فى مؤسسة "روز اليوسف" إذ بلغت هذه النسبة ١٤,٣% فقط ( بالتفصيل : جدول رقم "٢٩" ملاحق البحث).

و يرجع الصحفيون - الذين شملتهم عينة البحث - أسباب عدم رضائهم عن هذا العائد الاقتصادى لعدة أسباب مرتبة على النحو التالى :-



\*١ ان هذا العائد الاقتصادي لا يغطي متطلبات حياتهم اليومية بنسبة ٣٧٪ .  
و جاء هذا السبب فى الترتيب الأول فى كل المؤسسات الصحفية ايضا عدا "اخبار اليوم" و مؤسسه "دار  
الهلل" حيث جاء هذا السبب فى الترتيب الثانى بين اسباب عدم رضا محررى "اخبار اليوم" و "دار الهلال"  
الذين شملتهم عينة البحث عن العائد الاقتصادي لعملهم الصحفى .

\*٢ انه لا يتناسب مع الجهد الكبير الذى يبذله بنسبة ٣٣٪

\*٣ ان هناك فروقا كبيرة فى تقدير مرتبات الصحفيين فى المؤسسات الصحفية المختلفة رغم الانفاق فى  
المؤهلات و سنوات الخبرة وغيرها بنسبة ١٨,٨٪  
و يلاحظ ان هذا السبب جاء بنسبة محدودة فى كل من مؤسسى "الأهرام" و "اخبار اليوم" ( ٢,٩٪ . ٤,١٪  
على الترتيب" فى حين جاء بنسب مرتفعة - إلى حد ما - و متقاربة فى المؤسسات الصحفية الاخرى خاصة  
مؤسسة "دار الهلال" الذى جاء هذا السبب فى الترتيب الأول و بنسبة ٣١,٥٪ بين الأسباب التى طرحها محرروها  
- الذين شملتهم العينة - لعدم رضاهم عن العائد الاقتصادي لعملهم الصحفى

\*٤ انه ليس هناك قواعد ثابتة لتحديد الحد الأقصى للأجور بنسبة ٩,٩٪ و يلاحظ ارتفاع نسبة هذا السبب -  
بين الأسباب الاخرى التى اوردتها محررو "الأهرام" ، "اكتوبر" الذين شملتهم عينة البحث ( ١٧,١٪ ، ١٥,٨٪  
على الترتيب) فى حين انه قد هبط فى بعض المؤسسات الاخرى إلى أدنى درجاته و هى الصحف الحزبية ٤,٣٪  
، وكالة انباء الشرق الأوسط ٤,٨٪ .

كما لم يظهر من تحليل النتائج وجود اختلاف ذى دلالة بين النتائج الخاصة بكل صحيفة داخل المؤسسة  
الواحدة (بالتفصيل: الجداول "٦٢" - ملاحق البحث) .

و اتضح من البحث ان نسبة كبيرة من المبحوثين (٤٨,٧٪) لا يكتفون بالعمل فقط فى الصحف  
المعنيين بها .

و يظهر هذا بنسب اكبر فى كل من مؤسسة روز اليوسف (٧٥٪ من محرريها الذين شملتهم العينة) و  
مؤسسة الأهرام (٥٤,٧٪ من محرريها الذين شملتهم عينة البحث) و الصحف الحزبية (٥٢٪ منهم) ( بالتفصيل  
جدول رقم "٣٠" ، ملاحق البحث ) .

و تبين ايضا من تحليل نتائج البحث ان أكثرهم لا يكتفى بعمل واحد فقط إضافة إلى عملهم الاصلى فى  
صحفهم ، بل يقومون بالعديد من الأعمال الاخرى يمكن ترتيبها على النحو التالى - حسب نسبة الدس  
بجمعون بينها و بين عملهم فى صحفهم -

\*١ العمل فى مكاتب الصحف العربية بالقاهرة بنسبة ١٦٪ و يظهر هذا بشكل واضح بين محررى الصحف  
الحزبية الذين شملتهم العينة إذ يعمل ٤٧,١٪ منهم أى ما يعرب من نصفهم بمكاتب الصحف العربية  
بالقاهرة و كذلك بين عينة محررى مؤسسة "روز اليوسف" ٣٠٪ منهم .

\*٢ كتابة موضوعات صحفية لصحف أخرى - غير صحفهم المعنيين بها تصدر عن نفس المؤسسة التي تصدر عنها صحفهم بنسبة ١٤,٥ %

و كانت أعلى نسبة لذلك بين محررى مؤسسة "الأهرام" الذين شملتهم عينة البحث إذ بلغت ٣٧,٨ % منهم .

\*٣ كتابة موضوعات صحفية لصحف حزبية بنسبة ٧,٩ % و الشيء الغريب أن بعض محررى الصحف الحزبية قالوا أنهم يكتبون موضوعات صحفية لصحف حزبية أخرى ( فى صحيفتى الأمة ، الشعب ) .

و كانت أعلى نسبة لذلك أيضا بين محررى كل من "دار الهلال" ١٠,٥ % من إجمالى محرريها الذين شملتهم العينة ، و "روز اليوسف" ١٠ % منهم .

\*٤ إعداد برامج للراديو و التلفزيون بنسبة ٧,٢ % و ظهرت بنسب أكبر فى مؤسسة "دار التحرير" ١٣,١ % من إجمالى محرريها الذين شملتهم العينة و يقومون بأعمال أخرى غير عملهم الاصلى فى صحفهم ، مجلة "اكتوبر" بنسبة ٩,١ % من إجمالى محرريها الذين شملتهم العينة أيضا .

و لم يظهر فى عينة مجلة "الأذاعة و التلفزيون" من يقومون بهذا العمل - رغم إتصالهم الوثيق بهذا المجال ، و ربما يكون هذا مؤشرا طيبا حتى نتصف معالجاتهم الصحفية لما يقدم فى الراديو و التلفزيون بدرجة أعلى من الموضوعية .

و لابد لنا أن نتحفظ على هذه النتيجة نظرا لصغر حجم عينة محررى المجلة الذين طبق عليهم هذا البحث ، مما يقلل من احتمالية ظهور من يقومون بكتابة برامج للراديو و التلفزيون من محررى المجلة فى هذه العينة .

\*٥ كتابة موضوعات صحفية لصحف أخرى لا تصدر عن نفس المؤسسة الصحفية التى يعمل بها المحرر و ذلك بنسبة ٦,٤ % .

و اتضح ذلك بشكل أكبر بين محررى "دار التحرير" - الذين طبق عليهم البحث - بنسبة ٩,٨ % .

\*٦ كتابة أعمال أدبية (مثل دواوين شعر ، روايات طويلة ، قصص قصيرة ، ..... ) و ذلك بنسبة ٥,٣ % . و ظهرت بشكل أكبر بين محررى مؤسسة "روز اليوسف" بنسبة ٢٠ % ممن طبق عليهم البحث ، و "دار الهلال" بنسبة ١٤ % منهم .

\*٧ كتابة أعمال فنية (سيناريوهات و معالجات تلفزيونية أو سينمائية و مسرحية لبعض أشكال الدراما ) بنسبة ٤,٥ % .

و ظهرت بنسبة كبيرة فى مجلة "اكتوبر" (١٨,٢ %) من محررى المجلة الذين طبق عليهم البحث ، و فى مؤسسة "روز اليوسف" بنسبة ٧,٥ % ممن يقومون بأعمال أخرى غير عملهم الاصلى بصحفهم .

و لم يظهر من يقومون بكتابة أعمال فنية على الاطلاق بين عينة محررى وكالة انباء الشرق الأوسط أو عينة الصحف الحزبية أو مجلة الأذاعة و التلفزيون .

٨ \* تولى مهام تحريرية لصحف إقليمية بنسبة ٤,٧ ٪ ، وقد انضغ أن بعض الصحفيين يقومون بذلك بنسب مختلفة ، إذ بلغت نسبة ذلك بين بعض محررى الصحف الحزبية ١٧,٦ ٪ من محرريها الذين يقومون بأعمال أخرى غير عملهم الأصلى بصحفتهم ، "دار التحرير" بنسبة ٦,٥ ٪ ، "الأهرام" بنسبة ٥,٨ ٪ .

٩ \* العمل كخبراء أو مستشارين لبعض الجهات بنسبة ٣,٨ ٪ .

١٠ \* التدريس فى بعض الجامعات بنسبة ٣,٤ ٪ .

١١ \* المشاركة فى التدريب فى بعض الدورات التدريبية بنسبة ٢,٦ ٪ .

١٢ \* تولى مهام تحريرية لصحف تصدر عن أندية رياضية بنسبة ٢,٣ ٪ .

١٣ \* العمل فى جلب الاعلانات أو تحريرها بنسبة ١,٩ ٪ .

١٤ \* العمل فى مكاتب بعض وكالات الأنباء غير المصرية بنسبة ١,١ ٪ (بالتفصيل : جدول رقم "٣١" ، ملاحق البحث) .

و كشفت عملية تحليل نتائج البحث أن الدافع الأساسى لاتجاه بعض الصحفيين للجمع بين عملهم الأصلى و أعمال أخرى هو لأسباب اقتصادية تتعلق بالرغبة فى زيادة الدخل و ذلك بنسبة ٣٣,٦ ٪ ، ظهر ذلك واضحا فى مجلة الاذاعة و التلفزيون (٦٦,٧ ٪) و الصحف الحزبية (٥٣ ٪) و الأهرام و دار الهلال (٢٠,٨ ٪ لكل منهما) .

و تلى ذلك السعى لاشباع هواية و موهبة عند الصحفى بنسبة ٢٤,٨ ٪ ثم الرغبة فى تحقيق مزيد من الشهرة و الانتشار بنسبة ١٥,٩ ٪ و كان هذا دافعا واضحا لمحررى مؤسسة "روز اليوسف" بنسبة ٣١,٥ ٪ و جاءت الأسباب السياسية المتعلقة بحرمان الصحفى من ممارسة حرية التعبير عن الراى فى صحيفته و كذلك الأسباب الادارية المتعلقة بإضطراده من قبل رؤسائه بنسب محددة (٤,٣ ٪ ، ٤ ٪ على الترتيب) .

و لم تكن هذه الأسباب من بين ما ساقه محررو الصحف الحزبية أو مجلة أكتوبر و الاذاعة و التلفزيون .

و بلغت الأسباب السياسية أعلى نسب ظهورها فى مؤسسة "دار التحرير" ٥,٩ ٪ و الأسباب الادارية أعلاها فى مؤسسة "روز اليوسف" ٩,٢ ٪ (بالتفصيل : جدول رقم "٣٢" ، ملاحق البحث) .



البحث الثاني

**ضمانات ممارسة المهنة**



كشف تحليل نتائج البحث عن المؤشرات التالية:

أولاً: أن نسبة كبيرة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٥٤,٧% يرون أنه ليست هناك ضمانات كافية تحمي الصحفيين المصريين من أى تعسف من قبل مؤسساتهم الصحفية ، فى حين رأى ٣٦,٦% منهم أنه توجد مثل هذه الضمانات.

و بلغ هذا الاتجاه أعلاها بين الصحفيين الذين يعملون بكل من مؤسسة "روز اليوسف" و الصحف الحزبية - الذين شملتهم عينة البحث - إذ بلغت نسبة الذين رأوا أنه ليست هناك ضمانات كافية بينهم ٧٨,٦% ، ٧٢% على الترتيب .

فى حين أن هذا الاتجاه بلغ أدنى درجاته بين صحفيي "اخبار اليوم" الذين طبق عليهم البحث ، إذ بلغت نسبة الذين رأوا أنه ليست هناك ضمانات كافية بينهم ٤٦% ( بالتفصيل : جدول رقم "٣٣" ، ملاحق البحث). وكانت أهم المبررات التى طرحها الذين رأوا وجود ضمانات كافية لحماية الصحفيين من أى

تعسف من جانب مؤسساتهم هى:

- \*١ وقوف نقابة الصحفيين بجانب أى صحفى يتعرض لمثل هذا التعسف ( ١٠ تكرارات).
  - \*٢ وجود قانون يمنع مثل هذا التعسف ( ٣ تكرارات).
  - \*٣ برر أحد الصحفيين (يعمل بمؤسسة الأهرام) ذلك بإنتمائه لمؤسسة صحفية محترمة.
- أما أهم المبررات التى طرحت من جانب الذين رأوا عدم وجود مثل هذه الضمانات فكانت:
- \*١ عدم قيام نقابة الصحفيين بدورها الكامل فى حماية الصحفيين مما يؤدى إلى تحكم المؤسسات الصحفية فيهم ( ٨ تكرارات).
  - و طرح البعض فى هذا المجال أن النقابة تعمل على تسوية الخلافات التى تنشأ بين الصحفى ومؤسساته بالطرق الشخصية وليس بشكل قانونى.
  - \*٢ السلطات المطلقة التى يتمتع بها رؤساء مجالس الإدارة و رؤساء التحرير (و أحياناً رؤساء الأقسام) ( ٧ تكرارات).
  - و ذكر البعض أن رئيس التحرير على سبيل المثال يملك وقف الصحفى على سبيل المثال يملك وقف الصحفى عن الانتاج و النشر.
  - \*٣ عدم وجود ضمانات كافية فى قانون سلطة الصحافة تحمى الصحفيين ( ٤ تكرارات).

٤ \* لأن كبرى المؤسسات الصحفية مملوكة للحكومة و الدولة (من خلال مجلس الشورى) الذى يقوم بتعيين رؤساء مجالس الادارة و رؤساء التحرير ( تكرارات ايضا).

٥ \* القصور فى قانون نقابة الصحفيين و عدم احترام المؤسسات الصحفية لقانون سلطة الصحافة و لاحت التفيذية و امكانية استغلال قوانين العمل و لوائح المؤسسة بإسلوب خاطئ، ( أربعة تكرارات).

٦ \* لعدم تفهم طبيعة عمل الصحفى ( تكراران).

٧ \* غياب حرية الصحافة و ارتباط ذلك بحالة الطوارئ و الاستبداد السياسى الذى يهدد أية ضمانات قانونية ( تكراران).

٨ \* عدم تمثيل الصحفيين بشكل كاف فى التنظيمات الصحفية بمؤسساتهم ( تكراران).

٩ \* تدخل المصالح الشخصية ( تكراران).

١٠ \* تكرار واحد لكل من :

- تعرض الصحفى للفصل فى أى وقت.
- الاختلافات فى الانتماء السياسى بين المحرر ورئيسه.

ثانيا : ظهر من البحث إن نسبة الصحفيين – الذين تعرضوا فى فترات مختلفة للنقل من عملهم لأعمال أخرى رغما عنهم – ممن شملتهم عينة البحث قليلة نسبيا إذ لم تزد عن ١٢,٦ ٪ .  
و يلاحظ ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير فى وكالة "أنباء الشرق الأوسط" لتصل الى ٣٧,٩ ٪ من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث من العاملين بالوكالة . ( بالتفصيل : جدول رقم "٣٤" ، ملاحق البحث).  
و كانت الأسباب الرئيسية لذلك فى حالات كثيرة هى أسباب مهنية بنسبة ٧٠,٨ ٪ و تمثلت فى :

- \* الاحتجاج على عدم نشر موضوعاته.
- \* خلاف مع رئيس التحرير أو الرئيس المباشر.
- \* الاتهام بالتقصير فى العمل (الغياب بدون إذن ، قلة الانتاج).
- \* الوقوع فى بعض الأخطاء المهنية.
- \* الخروج عن قواعد اللياقة فى الحديث.
- \* الاعتراض على الأوضاع السيئة داخل الصحيفة (محرر بالوفد).
- \* توجيه انتقادات لأساليب العمل داخل الصحيفة (محرر بالأهالى).
- \* لرغبة الصحفى فى التعيين و عدم إمكانية تعيينه فى موقعه قبل نقله لموقع آخر.
- \* بسبب نشاط الصحفى كمحضر بمجلس إدارة المؤسسة .



اما الاسباب الشخصية (غير الموضوعية) فتمثلت ٢٠,٨% من اسباب النقل - لمن تعرضوا للنقل - و منها حقد المسؤولين بالصحيفة على الصحفي ، مزاج رئيس التحرير و الامواء الشخصية للرؤساء المباشرين ، القيل و الغال و تدبير المؤمرات .

اما النقل بسبب الخلاف فى الراى او بقرارات سياسية فلم يمثل سوى ٨,٤% من الحالات التى تعرضت للنقل فقط .

و هذا مؤشر ذو دلالة يعكس ان إتجاه السلطة السياسية للتحكم بشكل مباشر فى آليات العمل الصحفى أخذ فى الهبوط بشكل واضح فى السنوات الأخيرة .

ثالثا : ترى نسبة كبيرة (٤٤%) من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث ان الصحفيين فى مصر لا يتمتعون بالحماية الكافية أثناء ممارستهم للمهنة ، و كانت أعلى نسبة من مؤيدى هذا الاتجاه من الصحفيين العاملين بمؤسسة "روز اليوسف" (٦٠,٧%) و أدناها فى مجلة "الاذاعة و التلفزيون" (١٤,٤%).

و تبدر أهمية هذا المؤشر اذا وضعنا فى الاعتبار ان نسبة الذين رأوا ان الصحفيين فى مصر يتمتعون بالحماية الكافية تماما نسبة محدودة نسبيا لم تتجاوز ١٣,٦% فى حين رأى الآخرون ان الصحفيين فى مصر يتمتعون بالحماية إلى حد ما (٣٦,٩%) ( بالتفصيل : جدول رقم "٣٥" ، ملاحق البحث).

و كانت أهم الاسباب التى أبداها الذين رأوا ان الصحفيين فى مصر يتمتعون بالحماية الكافية (تماما أو إلى حد ما) هى :

- ١\* إن نقابة الصحفيين قوية و تساند الصحفيين فى أغلب الأحيان ( ٨ تكرارات).
  - ٢\* إحترام المسؤولين للعمل الصحفى ( ٣ تكرارات).
  - ٣\* الديمقراطية التى تنعم بها مصر الآن فى عهد الرئيس حسنى مبارك ( تكراران).
  - ٤\* تكرار واحد لكل منها :
- إن الوضع فى مصر الآن أفضل سياسيا .
- إن الحكومة تكفل حرية الصحافة و تحترم الراى الآخر .
- معظم رؤساء التحرير يرفضون بشدة المساس بمحرريهم .
- إستقرار المؤسسات الصحفية .
- وجود صحافة معارضة تتمتع بحرية نسبية تكشف أى عدوان على الحرية .
- أن فى مصر صحافة حرة .

اما الاسباب التى طرحها الذين رأوا ان الصحفيين فى مصر لا يتمتعون بالحماية الكافية فكانت (مرتبه حسب وجهة نظرهم) :

- ١\* القصور فى فهم طبيعة عمل الصحافة و أهميتها و دورها فى المجتمع ، و عدم رعى المسؤولين و المصادر برسالة الصحافة و ضيق أفق بعضهم ، و وضع العراقيل أمام الصحفيين و عدم تسهيل مهمتهم و منعهم أحيانا من مقابلة بعض المصادر أو التصوير ( ٢٥ تكرارا).
  - ٢\* تجاوزات بعض رجال الأمن أحيانا و عدم فهمهم لطبيعة العمل الصحفى و حساسيتهم أثناء تعاطي بعض الموضوعات خاصة بالنسبة لصحف المعارضة حيث يتعرض بعضهم للاحتجاز و الاهانة فى أقسام الشرطة و المطارات لمجرد الاشتباه ( ٢٠ تكرارا)
- و إن ذكر أحد المبحوثين انه رغم ذلك يمكن بمئيل من التعاطف و عدم اتخاذ مواقف بطولية وهمية تحقيق نتائج طيبة .

- ٣ \* ضعف دور نقابة الصحفيين وعجزها عن أداء عملها (١٧ تكرارا).
- ٤ \* الثغرات فى القوانين المنظمة للعمل الصحفى ، و عدم وجود قوانين واضحة تحدد علاقة الصحفى بمصادره (١٥ تكرارا).
- ٥ \* استمرار قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية (٧ تكرارات).
- ٦ \* سيطرة الدولة و تحكمها فى شئون الصحافة و هيمنتها على المؤسسات الصحفية القومية (سنة تكرارات).
- ٧ \* حجب بعض المعلومات عن الصحفيين و التعلل بسريتها (٥ تكرارات).
- ٨ \* السلطات المطلقة لرؤساء مجالس الإدارة و رؤساء التحرير (٥ تكرارات).
- ٩ \* التجاوزات أحيانا من جانب السلطة ، واعتقادها أن الصحفى يجب أن يكون مواليا لها أو أنه يسهل الضغط عليه (٥ تكرارات)
- ١٠ \* تحول الصحافة إلى وظيفة ومعاناتها من الضعف (٣ تكرارات)
- ١٢ \* تكرار واحد لكل من:
- \* إن الصحفى يعامل كائى مواطن عادى بلا أية حماية.
  - \* إن المسألة تخضع للظروف المحيطة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و مهنيا .
  - \* عدم الولاء للمهنة غالبا من جانب المسؤولين عن المؤسسات الصحفية .
  - \* ولاء الصحفى نفسه لمن عينه وليس للرأى العام.
  - \* التفرقة فى المعاملة بين الصحفيين الحكوميين و صحفى الصحف الحزبية.

رابعا، إتضح من البحث أن نسبة كبيرة من الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - (٤٦,٦٪ منهم) نرى أن امكانيات وصولهم إلى المعلومات و إطلاعهم عليها غير متوفرة و لا تتم بسهولة و رأت نسبة قليلة منهم إن هذه العملية متاحة تماما و تتم بسهولة (٧,١٪ فقط) فى حين رأى (٤٦,١٪ منهم ان هذه الامكانيات متاحة إلى حد ما.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الامكانيات غير متاحة من وجهة نظر أغلبية الصحفيين الذين يعملون بمؤسسة "روز اليوسف" و الصحف الحزبية (٦٤,٣٪ ، ٦٤٪ على الترتيب).

و يلاحظ انخفاض نسبة الذين رأوا أن هذه الامكانيات غير متاحة إطلاقا بين الصحفيين العاملين فى مؤسسة "٣٥٪ ، ٣٧,٨٪ على الترتيب).

و يلاحظ أيضا أن هذه الامكانيات متاحة بشك اكبر و ايسر بالنسبة للصحفيين العاملين فى بعض المؤسسات الصحفية التى تصدر صحفا يومية مثل الأهرام (١٤,٤٪ منهم قالوا أن هذه الامكانيات متاحة تماما) و دار التحرير (١٣,٧٪ منهم قالوا ذلك أيضا) (بالتفصيل: جدول رقم "٣٦" ، ملاحق البحث) خامسا، ترى الغالبية العظمى من الصحفيين (الذين شملتهم عينة البحث) أن الصحفى فى مصر يتمتع بحق فى الاحتفاظ بسر المهنة بنسبة ٧٩٪ ، و رأى (١٦,١٪ منهم عكس ذلك) (بالتفصيل: جدول رقم "٣٧" ، ملاحق البحث)

و بناء على ما سبق يمكن القول إن الحق في الاحتفاظ بسر المهنة محترم في مصر و لا يتم انتهاكه الا في حالات قليلة .

سأدسا: ترى نسبة كبيرة ( ٥٤ ٪ ) من عينة البحث من الصحفيين ان الاجراءات الحائية لمساءلة الصحفي في مصر في حالة إتهامه بإرتكاب خطأ او جريمة ما تحقق له ضمانات كافية ( تماما أو إلى حد ما ) .

و يرى ٢٢,٨ ٪ منهم أن هذه الضمانات كافية تماما ، في حين يرى ٣٦,١ ٪ منهم أنه لا توجد ضمانات كافية على الاطلاق .

و ترتفع نسبة الذين قالوا بأنه لا توجد ضمانات على الاطلاق في بعض المؤسسات الصحفية و هي على الترتيب : "دار الهلال" ٥٠ ٪ ، "روز اليوسف" ٤٢,٩ ٪ ، "الأهرام" ٤١,٥ ٪ ، وثالثة أبناء الشرق الأوسط ٤٠,٥ ٪ ( بالتفصيل : جدول رقم "٣٨" ، ملاحق البحث )

و كانت اهم المعبررات التي أبداهها الذين رأوا وجود ضمانات كافية لمساءلة الصحفيين (مرتبة حسب وجهه نظرهم) هي :

١ \* مساندة نقابة الصحفيين الكاملة للصحفيين ( عشرة تكرارات بنسبة ٤٥,٥ ٪ من إجمالي الأسباب المطروحة ) .

٢ \* مساندة المؤسسات الصحفية و الصحف و بعض رؤساء التحرير للصحفيين الذين ينتمون إليها في هذه الحالات ( ٤ تكرارات ) .

٣ \* التجارب أكدت في حالات كثيرة عدم مساءلة للصحفي الذي يعبر عن رأى حر ( تكرارات ) .

٤ \* وجود بعض الجمعيات التي ترعى الحريات و حقوق الانسان و تتولى الدفاع عن الصحفيين ( تكرار واحد ) .

٥ \* وجود مناخ عام في مصر افضل يوفر مثل هذه الضمانات ( تكرار واحد ) .

٦ \* تفهم بعض الجهات الأمنية لدور الصحفي ( تكرار واحد ) .

٧ \* وجود ضمانات تشريعية و قانونية كافية ( تكرار واحد ) .

اما الذين يرون ان هذه الضمانات غير موجودة او غير كافية اطلاقا فيعلنون ذلك بالأسباب التالية (مرتبة حسب وجهة نظرهم) :

١ \* استمرار العمل بالقوانين الاستثنائية و قانون الطوارئ (ثمانية تكرارات بنسبة ١٥,١ ٪ من إجمالي هذه الأسباب) .

٢ \* قصور القوانين التي تنظم العمل الصحفي و تضاربها و تهديد بعضها لحرية الصحفي (١٥,١ ٪ أيضا) .

٣ \* الضعف النسبي لدور نقابة الصحفيين ، و قصور قانونها و تخليها بسرعة عن الصحفي ، ضعف سلطتها في مواجهة رؤساء التحرير ، و حرص أعضاء مجلسها فندا على أصوات الناخبين ( ١٣,٢ ٪ من إجمالي الأسباب ) .

٤ \* لأن عملية مساءلة الصحفيين لا تخضع لمعايير أو ضوابط مهنية محددة ( خمسة تكرارات بنسبة ٩,٤ ٪ ) .

٥ \* تقديم الصحفيين الذين يدلون بأرائهم في سياسة الدولة لمحاكم عسكرية ( ٣ تكرارات ) .

٦ \* هيمنة الدولة على وسائل الاعلام و ملكيتها لمعظم الصحف و سيطرتها على نقابة الصحفيين ( ٣ تكرارات أيضا ) .

- \*٧ لأن الصحفي يعامل في هذه الحالات مثل المجرمين و أرباب السوايق (٣ تكرارات).
- \*٨ تعدد جهات محاسبة الصحفي على أخطائه و معاقبته من عدة جهات بدعوى الأمن القومي. (تكرار).
- \*٩ تكرار واحد لكل من الأسباب التالية:
- \* استدعاء الصحفي لنيابة أمن الدولة للتحقيق معه.
  - \* ضعف الجماعة الصحفية .
  - \* سهولة فصل الصحفي عن طريق اللجنة الثلاثية .
  - \* لعدم تطبيق النصوص الواردة بقانون سلطة الصحافة التي تحقق ضمانات للصحفي .
  - \* تغلص الضمانات حين تكون الاتهامات متعلقة بأمور سياسية .
  - \* عدم وجود تشريع يؤكد حق الصحفي في الاحتفاظ بسرية مصادره .
  - \* عدم وجود محكمة خاصة للصحفيين مهمتها مساءلتهم بدلا من النيابة و القضاء العاديين .
  - \* لأن عملية المساءلة تخضع لاهواء السلطة .
  - \* معاملة الصحفي كموظف في مؤسسته ، و سرعة تخرجه المؤسسة أو الصحيفة عنه .
  - \* تراجع بعض المصادر عن تصريحاتهم و عدم مساندة بعض رؤساء التحرير للصحفيين .
  - \* سطوة بعض أجهزة الأمن و تدخلها .
- و يقدم الصحفيون - الذين طبق عليهم البحث - بعض المقترحات التي يمكن في رأيهم أن تحسن من الوضع السابق و هي (مرتبة حسب وجهة نظرهم):
- \* الدعم الكامل لنقابة الصحفيين لتصبح نقابة قوية ، و ذلك من خلال تعديل قانونها و عدم تدخل الدولة أو الأحزاب في انتخاباتها و أن تصبح سلطتها ملزمة لرؤساء التحرير ، و حضور مندوب عنها أثناء أية مساءلة للصحفي في جريدته (١٧ تكرارا بنسبة ١٣,٧٪).
  - \* إعادة النظر في النصوص الخاصة بالصحافة في الدستور و القوانين المنظمة للعمل الصحفي و خاصة قانون سلطة الصحافة (١٧ تكرارا بنسبة ١٣,٧٪ أيضا).
  - \* أن تصبح مساءلة الصحفي في القضايا المهنية أمام نقابته ، و تكوين لجنة بالنقابة يحال إليها الصحفي للتحقق من الخطأ أو الجريمة التي ارتكبها ، و هي التي تحول الصحفي للجهات القانونية إذا رأت ذلك (١٣ تكرارا بنسبة ١٠,٥٪) .
  - \*٤ وقف العمل بقانون الطوارئ و غيره من القوانين التي يقال عنها (سيئة السمعة) (١١ تكرارا بنسبة ٨,٩٪).
  - \*٥ توفير حصانة كافية للصحفي مثله مثل أعضاء مجلس الشعب و القضاة و الدبلوماسيين على أن يطبق ميثاق الشرف الصحفي (٩ تكرارات بنسبة ٧,٣٪).
  - \*٦ توفير مزيد من الضمانات و إطلاق حرية التعبير و إبداء الرأي للصحفي استنادا على أمانته و انتعائه و قوميته ، و احترام الرأي الآخر و السماح بتعدد الآراء و دعم الديمقراطية (٩ تكرارات بنسبة ٧,٣٪ أيضا) .
  - \*٧ إنشاء دوائر خاصة لمحاكمة الصحفيين (٦ تكرارات).
  - و اقترح البعض أن تتضمن المحكمة ثلاثة أعضاء أحدهم صحفي تختاره الجمعية العمومية للنقابة لمدة عامين .
  - \*٨ تنفيذ توصيات المؤتمر العام للصحفيين الذي عقدته نقابة الصحفيين سنة ١٩٩٠ (٦ تكرارات أيضا) .
  - \*٩ وقف محاكمة الصحفيين عسكريا (٦ تكرارات) .

- ١٠ \* إطلاق حرية إصدار الصحف دون قيد أو شرط وإعادة النظر في نمط ملكية الصحف وفصل هذه الملكية عن مجلس الشورى ، واقتراح البعض العودة إلى الملكية الخاصة للصحف ( ٥ تكرارات) .
- ١١ \* ضرورة استئذان نقابة الصحفيين قبل القبض على الصحفي وإخطارها قبل مساءلته ( ٥ تكرارات أيضا) .
- ١٢ \* توفير الحماية للصحفي أثناء تادية عمله و ضمان حريته في الحصول على المعلومات و توفير ضمانات قانونية فعالة في هذ المجال تحترم من كل الجهات (رؤساء التحرير ، مصادره ، الجهات الأمنية) ( ٤ تكرارات أيضا) .
- ١٣ \* إتاحة الفرصة أمام الصحفي للحصول على المعلومات الدقيقة ثم محاسبته إذا أخطأ ( ٣ تكرارات) .
- ١٤ \* إعادة صياغة اللوائح التأديبية للصحفيين ( ٣ تكرارات) .
- ١٥ \* ضرورة النظر إلى الصحفي على انه صاحب مهنة خطيرة وله دور كبير في مجتمعه ، والعمل على أن يقتنع المجتمع ككل بذلك ( ٣ تكرارات) .
- ١٦ \* اختيار القيادات الصحفية بالانتخاب أو الكفاءة و ليس تعيينهم بقرار جمهوري ( تكراران) .
- ١٧ \* تكرار واحد لكل من المقترحات التالية؛
- \* إلغاء المجلس الأعلى للصحافة .
  - \* إعادة ترتيب أوضاع الصحافة بحيث لا تظل الدولة مسؤولة عن الصحف .
  - \* عدم مساءلة الصحفي عن مصادر معلوماته .
  - \* الاستقلال الكامل للصحافة .
  - \* إصدار قانون يمنع أجهزة الأمن من تجنيد بعض الصحفيين .



الفصل السادس  
حرية الصحفي  
والصحافة المصرية





يتناول هذا الفصل حجم الحرية المتاحة للصحافة المصرية من وجهة نظر الصحفيين الذين طبق عليهم البحث و آرائهم فى النصوص الواردة فى الدستور المصرى الدائم لسنة ١٩٧١ و تعديلاته لعام ١٩٨٠ عن الصحافة و حريتها.

كما يعرض لآراء الصحفيين حول قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ و مدى الحرية التى يحققها للصحفيين و للصحافة فى مصر و مقترحاتهم حوله.

و يناقش الفصل كذلك الالتزامات القانونية للصحفيين الواردة فى قانون العقوبات المصرى و آراء الصحفيين بشأن ما إذا كانت تفرض قيودا عليهم أم لا.

و يتناول الفصل كذلك العوائق التى قد تحول بين الصحفيين و حرية الرجوع إلى مصادر الأخبار ، و مدى حرية التعبير عن الراى التى يتمتع بها الصحفيون فى مصر.

وقد كشفت نتائج البحث في هذا الاطار عمايلي :

اولا ، ترى النسبة الأكبر من افراد عينة البحث أن النصوص الخاصة بالصحافة الواردة في الدستور المصري الدائم لعام ١٩٧١ و تعديلاته عام ١٩٨٠ تعطى الصحافة حرية إلى حد ما وذلك بنسبة ٤٠,٨%.

و يرى ١٧% من المبحوثين إن هذه النصوص تقيد حرية الصحافة إلى حد ما أما الذين راوا أن هذه النصوص تعطى الصحافة حريتها كاملة فلم تتجاوز نسبتهم ٨,٤% ، و بلغت نسبة هؤلاء أعلاها بين صحفيي كل من "دار التحرير" و "دار الهلال" إذ رأى ١٢,٥% من المبحوثين في كل منهما أن هذه النصوص تعطى الصحافة المصرية حريتها كاملة ، في حين لم يرايا من المبحوثين في الصحف الحزبية ذلك اطلاقا .

و رأى ٩,٤% من المبحوثين إن هذه النصوص تقيد حرية الصحافة تماما و بلغت هذه النسبة أعلاها بين هذه النسبة أعلاها بين صحفيي مؤسسة "روز اليوسف" - الذين طبق عليهم البحث إذ رأى ١٧,٨% منهم ذلك .

و من النتائج المثيرة للتساؤل و التي تحتاج لوقفة أن ٢,٩% من المبحوثين ذكروا صراحة أنهم لا يعرفون المواد الخاصة بالصحافة في الدستور.

في حين أن ٢١,٥% منهم امتنعوا عن الإجابة ، و من المتوقع أن تكون نسبة لا بأس بها من هؤلاء لم تجب على هذا السؤال لعدم معرفتها أيضا بمواد الدستور في هذا المجال و خلجت أن تذكر ذلك صراحة (بالتفصيل : جدول رقم "٣٩" ، ملاحق البحث).

ثانيا : أكدت نتائج البحث أن هناك إتجاها عاما رافضا لقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بصورته الراهنة - من جانب الصحفيين الذين طبق عليهم البحث - و إن تراوح هذا الاتجاه بين اتشدد الكامل حيث طالب ١٩,٩% من الصحفيين بإلغاء هذا القانون تماما ، و الاعتدال حيث طالب ٤٦,١% طالبوا بتعديلات جوهرية على القانون ، ٥,٥% منهم طالبوا بإجراء تعديلات طفيفة عليه .

و يبدو بوضوح أن الاتجاه الخاص بالابقاء على القانون كما هو ضعيف للغاية إذ لم تتجاوز نسبة مؤيديه ٢,٤% من الذين طبق عليهم هذا البحث.

و ظهرت أعلى درجات المعارضة للقانون و الرفض الكامل له في الصحف الحزبية حيث طالب ٤٠% من عينة الصحفيين بها بإلغائه تماما ، و كانت أعلى درجات المطالبة بإجراء تعديلات جوهرية عليه في مجلة "روز اليوسف" (٥٣,٦% من عينة الصحفيين العاملين بها الذين طبق عليهم البحث).

و جدير بالذكر أيضا إن هناك نسبة ذات دلالة من بين أفراد عينة البحث تبلغ ١١,٥% ذكروا صراحة أنهم لا يعرفون أى شيء عن هذا القانون ومواده .

كما إن هناك نسبة أخرى ليست قليلة ١٩,٣% امتنع أصحابها عن الإجابة ، مما قد يحتمل معه إن بعضهم على الأقل لا يعرف شيئا عن مواد القانون ، و أن لم يقولوا بذلك صراحة (بالتفصيل : جدول رقم "٤٠" ، ملاحق البحث).

و من إستعراض الأسباب التى طرحها أولئك الذين طالبوا بالابقاء على قانون سلطة الصحافة كما هو أو إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه نستنتج أن هؤلاء غير راضين أيضا عن القانون و لكنهم يخشون التغيير و احتمالات الاتجاه لمزيد من التقييد إذ ذكر هؤلاء أن ميراثهم لذلك هو إن الظروف السياسية – فى رأيهم – تسير من سوء إلى أسوأ و القانون – كما هو الآن – به الكثير من الحقوق و المكاسب للصحفيين و مشكلتها عدم التطبيق الفعلى .

و رأى آخرون إن هذا القانون يعد لبنة جيدة لحرية الصحافة ، و إن ما يحتاجه فقط هو إضافة نصوص تطلق حرية إصدار الصحف فى مصر .

أما الذين طالبوا بإلغاء هذا القانون تماما أو إجراء تعديلات جوهرية عليه فقد كانت ميراثهم – مرتبة حسب وجهة نظرهم – هى :

\*١ إنه يمثل عائقا حقيقيا أمام حرية الرأى و الصحافة و يحجر على حرية الصحفى و به العديد من القيود على حرية الصحافة و يتنأنى مع رسالتها ( ٢٤ تكرارا بنسبة ٢٢٧,٩ % ) .

\*٢ لأنه لايد من إعادة النظر فى ملكية الدولة للصحف و لايد من إطلاق حرية إصدار الصحف دون قيود و إعطاء الأفراد الحق فى إصدار الصحف ( ١٧ تكرارا بنسبة ١٩٩,٨ % ) .

\*٣ حتى يواكب التطورات التى حدثت فى المهنة و العمل الصحفى و فى الظروف السياسية فهذا القانون صدر فى ظل ظروف سياسية إجتماعية مختلفة ( ١٦ تكرارا بنسبة ١٨٠,٦ % ) .

\*٤ حتى تصبح الصحافة مستقلة تماما و غير مرتبطة بالحكومة و تتمتع بضمانات كافية لتحقيق حرية الصحافة و الصحفى و حمايته من التعسف و رفع الوصاية عن الصحافة و الصحفيين حيث ان سلطة الصحافة فى ظل هذا القانون سلطة صورية ، و لاند من إعادة صياغة العلاقة بين السلطة و المؤسسات الصحفية ( ١٣ تكرارا بنسبة ١٥٠,١ % ) .

\*٥ لأن هذا القانون تمت صياغته بعيدا عن الصحفيين ، و لم يشاركوا فى ذلك بل صاغه من ليس لهم علاقة بالصحافة ، رغم انه من المفروض أن يضع الصحفيون و نقاباتهم القانون المنظم لمهنتهم بأنفسهم ( ٣ تكرارات ) .

\*٦ لتأكيد فصل الملكية عن الادارة ( ٣ تكرارات ) .

\*٧ لأن به العديد من المواد المعيبة ( تكراران ) .

\*٨ حتى يضع القانون الجديد حدا لاستمرار رؤساء مجالس الادارة و رؤساء التحرير فى مناصبهم مددا طويلة قد تزيد عن عشر سنوات ( تكراران ) .

\*٩ تكرار واحد لكل من :

- إن هذا القانون سلب المؤسسات الصحفية سلطاتها لصالح مجالس رسمية لا تمارس اية وظائف سوى الرقابة .

- حتى يتضمن القانون الجديد نصا يحرم إشتغال الصحفى بالأعلانات .

- لتحرير العمل الصحفى من البيروقراطية .

- لأنه يدافع عن السلطة الحاكمة فى مواجهة الصحفى و لا يتيح للصحفيين التعبير عن مضمون الشارع المصرى تجاه السلطة .

- لاعادة النظر فى طريقة عضوية مجالس الادارة و الجمعيات العمومية و زيادة عدد المنتخبين فى مقابل المعينين .

- وضع بعض المواد للتخفيف من القيود المفروضة على الصحفي من رؤسائه .
  - تحديد فترة محددة لرئاسة مجلس الإدارة و التحرير بحيث لا تظل أية قيادة أكثر من فترتين .
  - تعديل نظم تكوين مجالس الإدارة و الجمعيات العمومية .
  - تنظيم علاقات عمل الصحفيين و كرامتهم و حماية ممثلى العاملين فى مجالس الإدارة و الجمعيات العمومية .
  - النص على إلزام الصحف بتطبيق حق الرد .
- ثالثا : ظهر من تحليل نتائج البحث أن ما يقرب من نصف أفراد عينة البحث ٤٨,٥ ٪ يرون أن النصوص الخاصة بالصحافة و جرائم النشر فى قانون العقوبات المصرى تفرض قيودا على الصحفيين منهم ٢٤,٧ ٪ يرون أنه يفرض قيودا إلى حد ما على الصحفيين و ٢٣,٨ ٪ يرون أن هذه القيود كاملة على الصحفيين . و يظهر هذا بشكل واضح فى عينة الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية إذ يرى ٧٦ ٪ منهم ذلك ( أنه يفرض قيودا سواء كاملة أو إلى حد ما) .
- و كذلك فى كل من عينة مؤسسة "روز اليوسف" و "مؤسسة دار الهلال" ( ٦٠,٧ ٪ ، ٦٠ ٪ على الترتيب ) . و من الأمور الجديرة بالملاحظة أن نسبة ليست قليلة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٣٢,٧ ٪ لا يعرفون أى شئ عن المواد الخاصة بالصحافة و جرائم النشر فى قانون العقوبات المصرى ، كما قالوا هم ذلك صراحة .
- و هذا يعنى أنهم قد يقومون فى بعض الأخطاء أثناء ممارستهم للمهنة التى تعد فى نظر القانون جرائم و هم يجهلون ذلك ( بالتفصيل : جدول رقم ٤١ " ، ملاحق البحث ) .
- و كانت أهم القيود التى يفرضها قانون العقوبات المصرى على الصحفيين - من وجهة نظر الصحفيين الذين طبق عليهم البحث - هى :
- \*١ الحد من حرية العمل الصحفى فى كشف الانحرافات و اعتبار الهجوم الموضوعى على نماذج فاسدة فى المجتمع قذفا أو سبا علنيا يعاقب عنه الصحفى ما لم يقدم المستندات و الأدلة التى تثبت إدانتهم ، و هى عملية غالبا ما تكون صعبة للغاية ( ١١ تكرارا بنسبة ٢٠ ٪ من مجموع القيود التى طرحها الصحفيون ) .
  - \*٢ ما يتضمنه من قيود على النشر عن بعض القضايا أو الأشخاص ، و حظر النشر فى بعض القضايا المهمة و التعلل بالدواعى الأمنية مما يشكل قيودا على تبادل المعلومات و نشرها ( ١٠ تكرارات بنسبة ١٨,٢ ٪ ) .
  - \*٣ ما يتضمنه من قيود على حرية التعبير و تجربته للرأى ( ٩ تكرارات بنسبة ١٦,٤ ٪ ) .
  - \*٤ النصوص الغامضة و المبهمة و المطاطة المتعلقة بأمن الدولة و أسرارها من الأمن القومى و قيم المجتمع ، و كلها تعبيرات تحتمل أكثر من تفسير أو تاويل مما يجعل فى الامكان استخدامها ضد أصحاب الرأى ( ٦ تكرارات بنسبة ١٠,٩ ٪ ) .
  - \*٥ عدم التفريق بين جرائم النشر و غيرها من الجرائم ، و ذكر أحد الصحفيين إن القانون لا يفرق بين جرائم النشر و جرائم التشل ( ٥ تكرارات بنسبة ٩,١ ٪ )
  - \*٦ إنه يتضمن مساءلة الصحفى جنائيا فى أمور متعلقة بممارسته للمهنة فى حين أنه يجب أن يحاسب أمام نقابته ( ٣ تكرارات ) .
  - \*٧ تكراران لكل من :
- محاكمة الصحفى عسكريا فى حالة إتهامه بإفشاء سر عسكري .
  - عدم التفريق بين الصحفى و غيره .

- النص على المسؤولية التضامنية عن النشر بين رئيس التحرير و المحرر ، بما يشكل قيداً على حرية النشر خاصة فيما يتعلق بالشخصيات العامة .
- الكثير من المواد (حددها أحد الصحفيين) تقيد حرية النشر .
- \*٨ تكرار واحد لكل من :
- إنه لا يعطى الصحفي حصانة ضد تعسف بعض أجهزة الأمن فى بعض الأحيان .
- القيود الخاصة بنظام إصدار الصحف .
- ما يتضمنه حول إمكانية تعطيل الصحف .
- إعطاء أى فرد الحق المطلق فى إقامة دعوى قضائية ضد أى صحفي ينتقده بحجة أن النقد تشهير وسب و قذف .
- النصوص الخاصة بعدم نشر ما يمكن أن يؤثر على سير المحاكمات .
- مثول الصحفي أمام المحاكم (عسكرية أو جنائية) عندما يكتب عن عضو هيئة قضائية حتى لو كان النشر صحيحاً و مدعماً بالمستندات .
- إن بعض نصوصه تجيز معاقبة الصحفي أحياناً عن بعض ما ينشر حتى ولو كان صحيحاً .
- القيد المفروض على نشر الأسماء فى القضايا الماسة بالشرف أو الآداب .

رابعاً : ترى الأغلبية العظمى من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث (٨٢,٢٪) أن هناك عوائق أمام حرية الصحفي فى الرجوع لمصادر أخباره و إن كان ٤٣,٧٪ منهم ذكروا أنه توجد عوائق إلى حد ما . و يمكن القول - بشكل عام - أن الصحفيين العاملين فى الصحف الحزبية و فى بعض المؤسسات الصحفية التى تصدر صحفاً غير يومية أكثر معاناة من مثل هذه العوائق بالمقارنة بزملائهم العاملين فى بعض المؤسسات الصحفية التى تصدر عنها صحفاً يومية .

فعلى سبيل المثال ذكر ٣٩,٩٪ من أفراد عينة مؤسسة "الأهرام" وجود مثل هذه العوائق ، فى حين ذكر ٧١,٤٪ من أفراد عينة مؤسسة "روز اليوسف" ذلك ، و ذكر ٥٠٪ من أفراد عينة مجلة "اكتوبر" ذلك (بالتفصيل : جدول رقم "٤٢" ، ملاحق البحث) .

و كانت هذه العوائق - مرتبة حسب وجهة نظر المبحوثين - هى :

١- إصدار بعض الجهات الحكومية تعليمات بمنع موظفيها من الادلاء بأية بيانات أو معلومات للصحفيين (٢٣,٥٪ ذكروا ذلك) .

و يلاحظ أن هذا العائق كان واضحاً فى إجابات كل المبحوثين فى مختلف المؤسسات الصحفية و إن كان أكثر وضوحاً فى إجابات الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية (٢٩,٣٪ منهم) .

٢- التعلل بسرية بعض هذه المعلومات (بنسبة ١٩,٢٪) .

٣- التحجج بمتطلبات أمن الدولة و حماية السلام الاجتماعى (بنسبة ١٦,١٪) .

٤- وجود قائمة من المحظورات و الممنوعات (بنسبة ١٣,٤٪) .

٥- فرض أسماء محددة للتعامل معها كمصادر (بنسبة ١١,٢٪) .

٦- وجود قوانين تعاقب على ذلك (بنسبة ٧,٢٪) .

كما ذكر بعض المبحوثين أشكال أخرى من هذه العوائق منها :

- البيروقراطية

- لعدم توافر المعلومات نفسها وافتقادها إلى التوثيق .
- عدم إحترام المجتمع لمهنة الصحفي ومهمته .
- أن مصر دولة نامية .
- ( بالتفصيل : جدول رقم "٤٣" ، ملاحق البحث ) .

خامسا : يرى أغلبية أفراد البحث من الصحفيين بنسبة ٥٥,٨% أنه توجد في مصر حرية تعبير عن الرأي إلى حد ما .

أما الذين يرون أنه توجد حرية كاملة للتعبير عن الرأي فكانت نسبتهم ٢٢,٨% من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث ، وترتفع هذه النسبة بين عينة الصحفيين في كل من "دار الهلال" ، "دار التحرير" ٤٠% ، ٣٦,٢% على الترتيب .

و تهبط بين عينة الصحفيين في كل من "روز اليوسف" و الصحف الحزبية ٧,١% ، ٨% على الترتيب . وبالنسبة للذين رأوا أنه لا توجد حرية تعبير عن الرأي إطلاقا فلم تتجاوز نسبتهم ١٩,١% . و من إستعراض النتائج التفصيلية يتضح أنه لا أحد من عينة مجلة "أكتوبر" يرى أنه لا توجد حرية تعبير عن الرأي إطلاقا . (بالتفصيل : جدول رقم "٤٤" ، ملاحق البحث) .

و كانت المبررات التي ساقها الذين قالوا بأن حرية التعبير عن الرأي متاحة في مصر هي :

- ١- إن هامش الحرية التي يعيشها مجتمعنا الآن يسمح بذلك ( ١١ تكرارا بنسبة ٦٨,٨% ) .
  - ٢- نظرا لتعدد الصحف و تنوعها و وجود صحافة المعارضة ( تكراران ) .
  - ٣- إن الصحف المصرية أصبحت تتسع لكل الآراء ( تكرار واحد ) .
  - ٤- لأن هذا يمثل نوعا من التنفيس .
  - ٥- أن الحرية متاحة طالما أن المادة الصحفية المنشورة لا تمثل مشكلة ما .
- أما الأسباب التي طرحها الذين يرون أنه ليس هناك حرية تعبير عن الرأي في مصر أو أنها نسبية فكانت - مرتبة حسب وجهة نظرهم - :
- ١- وجود العديد من المحظورات و المحاذير و التعليمات ، و القيود الاجتماعية و السياسية ، و أن هناك مناطق محظورة التحدث عنها بصراحة ( ٦ تكرارات ) .
  - ٢- وجود قيود حكومية ، و مغالاة رؤساء التحرير و نوابهم في تطبيق هذه القيود لحماية أنفسهم ( ٦ تكرارات ) .
  - ٣- السلطات المطلقة لرؤساء التحرير و رؤساء الأقسام ( ٥ تكرارات ) .
  - ٤- لأن الصحف لا تسمح بنشر أى رأى لا يتفق مع سياستها التحريرية ( ٤ تكرارات ) .
  - ٥- لأرتباط المساحة المسموح فيها بالتعبير عن الرأي بهزاج رئيس التحرير في الصحف القومية و بإتجاهات الحزب في الصحف الحزبية ( ٤ تكرارات ) .
  - ٦- لأننا نعيش هامشا ديمقراطيا ضيقا ( ٣ تكرارات ) .
  - ٧- لأن حرية الصحافة في مصر ما زالت رهن رغبة النظام الحاكم ( ٣ تكرارات ) .
  - ٨- لأن الدولة تملك الصحف و تفرض قيودا على إصدار صحف جديدة ( تكراران ) .
  - ٩- لأن المسألة نسبية ، فالصحفيون في الصحف الحزبية مثلا يمكنهم توجيه النقد اللاذع للمسئولين ، و هذا قد لا يتحقق للعاملين في الصحف القومية ( تكراران ) .

- ١٠- لوجود رأى واحد هو رأى الحكومة ( تكراران ).
- ١١- سيطرة الرقابة الذاتية على كبار الصحفيين ( تكراران ).
- ١٢- لالتزام الصحف الكامل بسياسة الدولة ( تكراران ).
- ١٣- تكرار واحد لكل من الأسباب التالية:
  - خشية بعض المصادر من الادلاء بالمعلومات الدقيقة .
  - أن عددا كبيرا من الصحفيين ليس لهم رأى أصلا .
  - للخوف من الممارسات الأمنية .
  - حظر النشر و التعلل بسرية المعلومات .
  - أن حق التعبير عن الرأى متاح فقط لكبار الصحفيين .
  - عدم الدقة فى اختيار القيادات الصحفية .
  - القيود التى تفرضها القوانين التى تنظم العمل الصحفى .





الخاصة

# مقترحات الصحفيين لتحسين أوضاع المهنة



طرح الصحفيون المصريون (أفراد العينة) مجموعة من المقترحات لتحسين أوضاع الصحافة المصرية يمكن اجمالها على النحو التالي -

أولاً: مقترحات خاصة بالتشريعات و القوانين المنظمة للعمل الصحفي و بلغت نسبتها ٣٧,١% من إجمالى المقترحات و تضمنت:

- ١- إطلاق حرية إصدار الصحف و تعديل الشكل القانونى لمليكيته و إقرار حق الأفراد فى إصدار الصحف (٤٧ تكراراً بنسبة ٣٩,٢% من إجمالى المقترحات الخاصة بالجانب التشريعى و القانونى).
- ٢- مزيداً من حرية الصحافة و الصحفيين (٢٧ تكراراً بنسبة ٢٢,٥%).
- ٣- تعديل القوانين المنظمة للعمل الصحفي و على رأسها قانون سلطة الصحافة (٢٠ تكراراً بنسبة ١٦,٧%).
- ٤- توفير الحماية الكاملة للصحفيين و تمتعهم بالحصانة الحقيقية (١٢ تكراراً بنسبة ١٠%).
- ٥- إلغاء القوانين المقيدة للحريات (قانون الطوارئ ، قانون حماية القيم من العيب و غيرهم من القوانين الاستثنائية) (٥ تكرارات).
- ٦- إلغاء المجلس الأعلى للصحافة بوضعه الرامن و إعادة تشكيله و تحديد علاقته بالصحافة (٥ تكرارات).
- ٧- مزيداً من الديمقراطية (٤ تكرارات).

ثانياً: مقترحات خاصة بالأوضاع الاقتصادية و الادارية و بلغت نسبتها ٣٣,٣% من اجمالى المقترحات و تضمنت:

- ١- تحسين الأوضاع الاقتصادية للصحفيين و زيادة أجورهم و رفع مستوى معيشتهم ووضع لائحة تناسب متطلبات حياتهم و طبيعة عملهم و تجعلهم يتفرغون للعمل فى صحيفة واحدة (٣٣ تكراراً بنسبة ٣٠,٦%).
- ٢- انتخاب رؤساء التحرير و رؤساء مجالس الادارة و ان تكون مجالس الادارة و التحرير منتخبة بالكامل (١٧ تكراراً بنسبة ١٥,٧%).
- ٣- تأكيد استقلالية المؤسسات الصحفية و تحريرها من الصبغة الحكومية الرسمية و استقلالها عن الحكومة مالياً و وضع هياكل تمويلية تكفل زيادة الدعم المالى للصحف (١١ تكراراً بنسبة ١٠,٢%).
- ٤- تحسين ظروف العمل بالاتصال المباشر بين المحررين و الرؤساء و إلغاء عقود العمل الفردى (عشرة تكرارات بنسبة ٩,٣%).
- ٥- إلغاء ملكية الدولة للصحف القومية و اسناد ملكيتها للعاملين بها (٥ تكرارات).
- ٦- أن يكون معيار الكفاءة أساس تقييم العمل الصحفي و ليس الأقدمية (٥ تكرارات).
- ٧- التغيير المستمر فى القيادات الصحفية و تحديد حد أقصى لتولى هذه القيادات لمناسبتها (٥ تكرارات أيضاً).

٨- تكراران لكل من :

- اسناد قيادة الصحافة لصحفيين حقيقيين يتم اختيارهم بشكل موضوعى .
- وضع قواعد و ضوابط تعطى الحق للمظلوم و تحاسب المخطئ، أيا كانت وظيفته.
- أن تصبح الصحافة قطاعاً خاصاً يتيح المنافسة و الانتقال من صحيفة لأخرى حسب امكانيات الصحفي المهنية الحقيقية.
- تقليص السلطة المطلقة للقيادات الصحفية داخل المؤسسات .
- بيع جزء كبير من الصحف الخاسرة .

- الابتعاد بالعمل الصحفي عن الوساطة و العنصرية و المجاملة و المنافع الشخصية .
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص .
- ٩- تكرار واحد لكل من المقترحات التالية :
- الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة و رئيس التحرير .
- اعادة النظر فى سلطات الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية .
- تحرير الصحف من هيمنة الاعلان و انشاء صندوق قومى للاعلان .
- المساواة فى المعاملة بين الصحف القومية و الحزبية .
- دعم الصحف الحزبية و تزويدها بإمكانيات طباعية مستقلة .
- دعم الصحف ماديا و طباعيا .
- تحديد المالك الفعلى للمؤسسات الصحفية بشكل اكثر وضوحا .
- فصل ملكية الصحف عن اداراتها .

ثالثا : مقترحات خاصة بتطوير المهنة و بلغت نسبتها ٢٤,٤ ٪ من اجمالى المقترحات و تضمنت :-

- ١- دعم نقابة الصحفيين و تطويرها و تعديل قانونها ووضع أسس جديدة لعضويتها و رفع يد الحكومة عنها ، و اطلاق يدها فى متابعة احوال الصحفيين و تأكيد رقابتها عليهم لمنع اية تجاوزات قد تبدر منهم و اعطائها سلطة فعالة و ملزمة لضبط علاقات العمل ( ١٩ تكرارا بنسبة ٢٤,١ ٪ ) .
- ٢- كفالة حق الصحفي فى الحصول على المعلومات و تسهيل الحصول عليها و اتاحتها و توفير مراكز معلومات على أعلى مستوى ( ١٧ تكرارا بنسبة ٢١,٥ ٪ ) .
- ٣- وضع نظام للتدريب المهنى على أعلى مستوى للارتقاء بمستوى المهنة و الصحفيين عن طريق التدريب المستمر من خلال دورات تدريبية اقترح البعض ان تكون اجبارية ، و اقترح آخرون ان تكون تخصصية و تنظيم زيارات و ندوات فى الداخل و الخارج ( ١٢ تكرارا بنسبة ١٥,٢ ٪ ) .
- ٤- صياغة ميثاق شرف صحفى يلتزم به جميع الصحفيين كدستور عمل يتم متابعته من خلال مجلس التحرير على اساس ان الصحافة رسالة و سلطة رقابية ممثلة للشعب ( ١٢ تكرارا بنسبة ١٥,٢ ٪ ) .
- ٥- تدعيم كلية الاعلام و إعطاء خريجيه الأولوية فى التعيين بالصحف خاصة المتميزين منهم ( ٤ تكرارات ) .
- ٦- تبنى الصحفيين الموهوبين الذين تتوفر لهم ملكة الكتابة التى يصفها العلم و الدراسة و تغيير نظام تعيين الصحفيين بحيث يشترط إجادتهم لاحدى اللغات الأجنبية و وضع معايير موضوعية و دقيقة للتعيين ( ٤ تكرارات ) .
- ٧- إغلاق باب ممارسة المهنة أمام الجهلاء و غير المؤهلين ( تكراران ) .
- ٨- تشجيع شباب الصحفيين و إفساح فرص العمل لهم ( تكراران ) .
- ٩- تكرار واحد لكل من المقترحات التالية :
- تحسين الجو النفسى للصحفيين .
- زيادة عدد المراسلين فى الخارج .
- الاهتمام بالصحفيين الذين لم يقيّدوا بعد فى جداول النقابة .
- تلافى سلبيات الصحافة المصرية من حيث عدم توخى الدقة و الموضوعية .
- نشر الحقائق كاملة .

- منع الصحفيين من العمل فى اكثر من صحيفة لان هذا يهدد الانتماء.
- اتاحة الفرصة للصحفيين للسفر للخارج لتغطية الأحداث الساخنة و عدم قصر ذلك على قلة .
- رابعا: مقترحات أخرى وردت بنسبة ٥,٢ ٪ و هى:
- ١- تنفيذ توصيات مؤتمر الصحفيين الأخير و عقد مؤتمرات جديدة للحوار و طرح المشاكل ( ١٢ تكرارا).
- ٢- إعادة صياغة كل شىء خاص بالصحافة المصرية .
- ٣- توفير الرعاية الصحية و الاجتماعية للصحفيين .
- ٤- تطهير المهنة من الصحفيين المنافقين .
- ٥- التعبير عن الشعب و ليس القادة .



# محتويات الكتاب

## الصفحة

.....	تقديم :
١	..... مقدمة :
.....	الباب الاول
.....	الفصل الاول : أوضاع الصحافة المصرية
١٢	المبحث الاول : التشريعات الصحفية فى مصر منذ قيام ثورة ١٩٥٢
٣٨	المبحث الثانى : نقابة الصحفيين المصريين
.....	الفصل الثانى : التراث العلمى فى بحوث القائم بالاتصال
٥٠	المبحث الاول : التراث العربى
٦٥	المبحث الثانى : التراث الاجنبى
.....	الباب الثانى : نتائج البحث الميدانى
٩٧	الفصل الاول : صورة الصحافة لدى الصحفى المصرى
١٠٥	الفصل الثانى : ظروف العمل الصحفى فى مصر
١١٣	الفصل الثالث : الصحفيون المصريون وعلاقات العمل
١٣٤	الفصل الرابع : تأهيل الصحفيين وتدريبهم
١٤٥	الفصل الخامس : حقوق الصحفيين وضمانات ممارسة المهنة
١٥٦	الفصل السادس : حرية الصحفى والصحافة المصرية
١٦٣	الخاتمة : مقترحات الصحفيين لتحسين أوضاع المهنة







Bibliotheca Alexandrina



0328266